

حاشية على المحضر المعاني
الحقيرة

من باب المصنف
السيد محمد
عقوله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي هو المرسلون
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك انما اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان
 المجموع عليه نعمة الشراخ الصدور ونور القلب قال الله تعالى
 لئن شكرتم لازيدنكم من دياره لقوان المجيد موشحة بفرقة التمجيد
 ولان الظان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعلم بموجبات
 الماثور على سيدنا نام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل مريض
 لم يبدؤكم بحمد الله فهو اجزم وروى عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبدكم
 وانما يرجع على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والنبوت بجملة الفعلية
 المضارعية لانها المفيدة لاستمرار التجدد في المفوضية الالهية ان
 نعم الله تعالى وآلاءه فايضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا ينفذ
 لحظة واحدة من افاضة نعمته تعالى وعطيته على البرية واما انما رصيف المتكلم
 مع الغير فلشارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا ينفذ
 قوة شخص واحد باذنه تعالى او كمال شفقة على اخوانه الراغبين في شانه
 في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التمشيد حيث قيل السلام علينا وقد يوجب
 ان يثار بانه يجعل ما يحمد به من الموارد دعاما كما يجعل ما يقطع به قاطعا و
 انت خير ان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص واحد دخل ولا يخرج

قبل في هذا بيان ان الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان المجموع عليه نعمة الشراخ الصدور ونور القلب قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم من دياره لقوان المجيد موشحة بفرقة التمجيد ولان الظان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعلم بموجبات الماثور على سيدنا نام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل مريض لم يبدؤكم بحمد الله فهو اجزم وروى عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبدكم وانما يرجع على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والنبوت بجملة الفعلية المضارعية لانها المفيدة لاستمرار التجدد في المفوضية الالهية ان نعم الله تعالى وآلاءه فايضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا ينفذ لحظة واحدة من افاضة نعمته تعالى وعطيته على البرية واما انما رصيف المتكلم مع الغير فلشارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا ينفذ قوة شخص واحد باذنه تعالى او كمال شفقة على اخوانه الراغبين في شانه في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التمشيد حيث قيل السلام علينا وقد يوجب ان يثار بانه يجعل ما يحمد به من الموارد دعاما كما يجعل ما يقطع به قاطعا و انت خير ان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص واحد دخل ولا يخرج

انما هو في هذا بيان ان الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان المجموع عليه نعمة الشراخ الصدور ونور القلب قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم من دياره لقوان المجيد موشحة بفرقة التمجيد ولان الظان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعلم بموجبات الماثور على سيدنا نام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل مريض لم يبدؤكم بحمد الله فهو اجزم وروى عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبدكم وانما يرجع على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والنبوت بجملة الفعلية المضارعية لانها المفيدة لاستمرار التجدد في المفوضية الالهية ان نعم الله تعالى وآلاءه فايضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا ينفذ لحظة واحدة من افاضة نعمته تعالى وعطيته على البرية واما انما رصيف المتكلم مع الغير فلشارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا ينفذ قوة شخص واحد باذنه تعالى او كمال شفقة على اخوانه الراغبين في شانه في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التمشيد حيث قيل السلام علينا وقد يوجب ان يثار بانه يجعل ما يحمد به من الموارد دعاما كما يجعل ما يقطع به قاطعا و انت خير ان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص واحد دخل ولا يخرج

انه بعد ان تجعل الفضل شاركا للفاعل في ان جاز عن الفعل كما يقال
 نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع حقيقة والى الله خوف الخطأ
 في تحريك على اسم الذات اشارة الى انه بلغ المحامد محركات قبل ان يجاب
 المجموع المتعال بحيث حمده ووجه المناسبة والمثاقفة وتلك ان كان يصح انما
 يرجع هنا ضمير المفعول على تقديم المفيد اختصاصا للمحمد به تعالى مرزا الى
 ان هذا اختصاصا لوضوح منسلة العيان لا يحتاج الى البيان
 يا من انما اورد كلمة المستعمل في هذا البعيد لفظا وتبعيد للحضرة
 المقدسة لا كهيئة عن قرب كما يدركه بالكدور ان البشرية تبقى هنا
 بحث وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث المناد ان له لم يرد ان الشئ
 في طلاق المبهمة عليه تعالى وبجواب ان الامام النجاشي قدس سره اورد في باب
 الدعاء عند انتقال من كان ذكرا وعبارة ما تورد مشتملة على قوله بين
 احسن فوق كل احسن يا من لا يحزنه شئ شرح صدورنا في الظاهر ان الماد
 بشرح الصدر ونور القلب هنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى انما في شرح الله صدره
 للاسلام اذ جعل تخلص البيان هو لقب الحقيقة الصدر لتدريج عاوه في العبارة
 تفنن ثم الماد بتخصيص البيان خصوص الكرم عن قصور العبارة في انهم انهم الملام
 ولا يخفى ان يجوز حمل البيان والمعاني على العلمين بلوامع البيان في ذكره في قسم
 الحقيقة من اساس اللغة مع البرق والصبح وغيرهما معانا فذلك لا يختص
 فتوجيه الكرم عن اضافة المشبه بى اللوامع بمعنى الكواكب النيرة الى
 المشبه بان يجعل اللام في البيان مستغرا او بقصد ما بلغه في تشبيه

في ذلك دليل على انه لا يجوز ان يكون
 وانما هو في هذا بيان ان الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان المجموع عليه نعمة الشراخ الصدور ونور القلب قال الله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم من دياره لقوان المجيد موشحة بفرقة التمجيد ولان الظان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال للعلم بموجبات الماثور على سيدنا نام عليه الصلوة والسلام اعني قوله كل مريض لم يبدؤكم بحمد الله فهو اجزم وروى عنه عليه السلام ايضا ما شكر الله عبدكم وانما يرجع على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والنبوت بجملة الفعلية المضارعية لانها المفيدة لاستمرار التجدد في المفوضية الالهية ان نعم الله تعالى وآلاءه فايضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث لا ينفذ لحظة واحدة من افاضة نعمته تعالى وعطيته على البرية واما انما رصيف المتكلم مع الغير فلشارة الى ان حمده تعالى امر جليل القدر عظيم الخطر بحيث لا ينفذ قوة شخص واحد باذنه تعالى او كمال شفقة على اخوانه الراغبين في شانه في هذا الحمد ونظيره ما وقع في التمشيد حيث قيل السلام علينا وقد يوجب ان يثار بانه يجعل ما يحمد به من الموارد دعاما كما يجعل ما يقطع به قاطعا و انت خير ان المتبادر من عبارة الحمد ان نفس شخص واحد دخل ولا يخرج

وذلك لانه اذا كان لا يستوفى
 مع عدم جواز الاعمال لظرف موقوفه
 فلا اوصاف منه فذكره

التبيين لجمع التوامع والظرف اي من مطالع الخ متعلق بالتبيين منه او
 صفة له او على اصل الاضافة لا وفي مناسبة بان تكون التوامع استعارة
 عن مطالع المتبينة التي هي من مطالع المنة في الظرف متعلق بالتوامع ترشح
 الاستعارة ثم لفظ المنة في ذاته المثلثة في التسمية المستوحدة بتجميع التوامع
 قدس سره والمداد منه القرآن لانه كتر فيه القصص والاحكام او كثر
 ثم ووجه التثنية على صيغة المفعول من التثنية او جمع المثني امر المفعول اسم
 مكان ويجوز ان يكون المبدأ بالموحدة بعد الميم بمعنى الفاظ لا زوا
 المعنى المؤيد لاي دل على دل الابداعي في العلم قد لا يلحجازه
 المعجز التي يعرف بها اعجازه ومعارضيه من المعارضة والمقابلة بالان
 بمثل ما ان به منها ومعنى تأييدها وتقويتها باسرار البدعة ان على غير
 هو القرآن المعجز بطائيف البدعة ودقايقها ويجوز ان يراد بدليل
 الاعجاز السور والآية وما يساويها فقط ومعنى تأييدها باسرار البدعة
 ان ما رات الاعجاز في القرآن كثيرة من الاخبار عن الغيب والسر والنجيب
 وغير ذلك لكن اقوالها كان البدعة والفصحة المحررين فصبحت من
 عبارة العرب ان تؤخذ قصبة في اخو ميدان تسابق النور من اعدائه
 واخذها عدا بفا الحكم تمثيل كالنور والاصحاب في التوسيع على غيرهم
 في باب الفصحة والبدعة من سبق النور ويحمل المكنية والترشح والتجمل
 على ما يظهر في معرفة القواعد لبيان المصنوع بالافكار كسبها في كسبها
 كذا في المقدمة والبراهين من اربع الرجل اذا فارقا راء بعد التفاز

لا ينبغي جمع الاعجاز اسرار البدعة اذ
 لا ينبغي جمع الاعجاز من تضاف اليها
 من الاعجاز في معنى من الاعجاز

قد نقل عنه قدس سره ان لا يكون السعد باللام وكان وجهه ان لا يضاف
 بمعنى التسمية والاعجاز بهذا المعنى يتعدى الى المفعولين بلا واسطة قال
 تعالى يا مائة عوا اي اسم التسمية فاصل الحكم المدعو للتفاز في
 بالنصب فزيادة اللام للتقوية واما زيادة الاء لها فغير شائعة لا يقال
 التسمية قد تعدى بالاء فيكون لا كاف في معنى التسمية المتعدية بها لا تقول
 محي المصدرين بمعنى يهزم ان يكون تعديتها على وتيرة واحدة نعم
 يمكن ان يعتبر تضمنين لادعائهما معنى التسمية والاشتهار بطائفة
 فوق الفوق جمع فقرة وهي في اصل محلي يكون اللام بصاغ على شكل فقرة
 الظاهر استعيرت لكثرة الكلام الجمل الغفيرة اي كجمع العظيم بحيث
 يستر كثرته وجداره واما واداره فان الجيوم الكثرة والغفوة
 على بيان معانيه وكشف أسرارها وانت خير بان لظان هذين
 الصيغتين راجعان الى التلخيص بخلاف سائر الضمائر فانها راجعة الى الله
 تأمل ومدعوا عنان المسح لا ينبغي ما في العبارة من الاشارة
 الى انهم لو غيروا عبارة الشرح لكان التغيير عبارة نازلة جدا فان
 المسح تبديل صورة بصورة ادون من الاولي اضرب عن هذا
 الخطب صفحا اي اصرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال
 الضرب في الصرف كما في قوله تعالى فخر بكم لذكر صفحا اما ظرف بمعنى
 الجانب او مصدر بمعنى اعرض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا له
 لا يقال به د على الوجه الثالث ان الصفح والاعراض عين الضرب والصفح

من يفتح التعليل لنا نقول ذكر المحقق الرضائي في قوله ضربته نادياً
 ليس معنا حد ثان بل هما في الحقيقة حدث واحد اذا المعنى اذ بهما
 فالعلة ههنا في الحقيقة ليست بهذا المنصوب لان الشئ لا يكون علة
 بنفسه بل هي اثره ارضية للتأديب فاعلة ههنا ايضاً اثر الصغى و
 اما جعله حال ففقيه انه اذا لم يكن المصدر من انواع ما صبه لا يقع حالاً
 فيما سمع منهم واطوى الى الطي حذف التنوين وون ما هم بمعنى
 قد ارم مطلوبهم وقيل الوصول اليه والكشف ما بين الكاصرة الى عظم
 الجنب ومحصل الكلام ان اعراض عن تخصيص مطلوبهم باسرها جميعها
 فان لا سر لقيدها لئلا يشبه الكسيرة واذا ذهب لا سر بقية فقد جاز
 بجميعه عن اخوها متعلق بمحذوف اي قبولاً ما شيا عن اخوها
 ذلك يستلزم عرفاً نشأ القبول عن جميعها باعتبار انه اسند
 القبول الى السماع او لا ثم قيده بالصدور عن اخوها وقيل المعنى
 اخوها الى اولها وفيه ان المنكب دخول الى على اخوها ايضاً مقابل الى
 من دون عن التهم ان يقال يحى بمعنى من على ما في المعنى تأمل
 قد نصب اليه انصوباً اي غار في الرض وواه الرثواه بالضم
 المنظر الحسن بقية آثار السلف يحى من فوائدهم وعوائدهم
 وكمثل ان يرا د بها من يحى من تلامذتهم المقومين لقواعد الفقه القاسمين
 لها بالفائدة ادرج لا ادرج ادرج ادرج ودرج الكتاب طيبة قال
 ذهب ما ادرج ادرج اي هدر فان اصل المعنى على انه ذهب به حال

مثل ادرج ادرج او ذهب ذهباً مثل ذهبها في سرعة الزوال
 والنفاد وعدم بقاها الا ثار بالكلية وسالت باعناق الى البطاح
 جمع لا بطح وهو سبيل واسع فيه قائلون ان حصي وقد استعار ههنا سيد
 السبول لواقعة في الا بطح لذهابها الا حادث واثارها باسرها
 ككثرة اسنده الى الا بطح دون الا حادث ومطاييا اشارة الى كثرة
 الا حادث بحيث كانت امتدادات الا بطح ههنا وادخل الا غنق لان
 السرعة والبطاح في سير المطاييا يظهران غالباً فيها وينبغي ان يعلم ان
 ابا في قوله باعناق للملابسة وسبج زيادة تحقيق لهذا الكلام في بحث
 الاستعارة واما ان حمل ما على مجرد ذلك كيد من غير تفصيل فالمراد
 ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو المشايخ ففقيه انه لا بد من قرينة تأمل
 مقابل المفصل ويجاب انه قد كذب ما يؤخذ المقابل للمفصل من
 مضمون الكلام السابق كما ذكر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
 الآية ولا يخفى ان مضمون قوله تعالى متيحا مقابل لهذا المفصل ان حال
 الكلام ان تقاصر لهم لا يقتضي قصار الشرح وكذا قصد المتخيلين في
 وان تنها اما اول فنحن مستحسن الطباع الى واما الثاني فنحن لا نذكر
 قوله يرتاح له اللبيب اي العقل لتدريج الاخذ من كل له الاخذ على ما
 يظهر من سياق الكلام وسيأتي ومثل هذا فليعمل الفاء ليس مانع من
 عمل الفعل فيما قبل كما ذكر وافي قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء
 في غير موقعها فائدة التخصيص فلا يمنع من العمل في المجهول في الحقيقة

متأخر وغراما وهو الولوع والحرص وظلم الخ الظلم العطش
 والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والولوع بالهوى
 حر العطش ولعلنا الغاية التي قيل لا ولي ترك الوالو يكون قوله
 ثانيا بمعنى صار با حان من فاعل نصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطف عليه
 ثانيا الا قول من سماه العذر فاما صفة المصدر المحذوف اي انصبا ثانيا
 او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشي منهما والجواب ان يقال الثاني
 الاول ايضا حال فانه صرح المحقق الرضائي بانه اذا كان بمعنى التقيير
 فاعل حقيقة له فعل ومصدر والمعنى هنا جاعلا لشرح اثنين فقوله ثانيا
 الثاني حال آخر معطوف على الاول ومبين لها ويجوز ان يجعل ثانيا
 الثاني صفة المصدر على طريق الاستناد المجازي مع جمود القرينة
 الجملية بجيم معناه ظا القرينة اول ما يستنبط من البير ثم استعير لانه
 يستنبط من العلم ان كل ما سبب للحياة انما في الاول صمانية
 وفي الثاني رومانية ثم استعيرت محل العلم والضمير لكسر الباء الشدة
 ففي جمع تلك اللفاظ لطافة فهو الفطنة الخ محمود بانها المعجزة
 كونه لب التار والفطنة في اصل الفهم والماد بها الذهن والصر
 الريح العاصفة اجوب كل غير اجوب القطع العبد ونز العبرة
 قائم الارجاء اي مظلمه طرف قوت عن حيام
 الاقام كذا في النسخة المصححة تصحیح قدس سره التقويض باللفظ
 نقص البناء من غير هدم وانما اضاف الحيام الى الاقام بمعنى انه مضر

عليه لا جل الا تمام وقد وجد في بعض النسخ قوت عن ضامه بالتمام
 وانما جعل التقويض مسببا عن الاقام باعتبار ان الشرح كان قبله
 مستورا تحت غيام الاقام والاسنار واذا حصل الاقام تجل
 وظهر في نظر العالمين فوايده جمع فريدة وهي كهيئة التي من الشاة
 لكنها كناية عن الدقائق التمام وهو ما كان على الفهم من الثقاب
 ووضعت كنوز الخ فرائد الدرر كبرها والتمام بضم التاء
 ضعيف ربما يستدبره فربما البوت وثقبها فالمقصود من الكلام انه
 قد وقع توضيح المرام من الشرح بحيث يسر على الطالبين الوصول
 مدين المارب مدين قرية شعيب م والماد ههنا موضع اجتماع
 المارب والمطالب ورده بسياستة هكذا كناية عن كثرة التمر
 والرفاهة التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الرعية فالغرض من
 الغين نوم القليل او حدة السيف والجفن كمثل غمد السيف ايضا
 ووقع باقدام الخطايا تاح الخطوة بالفتح سهم صغير قد رزق
 اذا كان فيه فضل واذا لم يكن فيه فضل ففي خطية بالتصغير وجمعها خطايا
 والصفاح السبوف بالفرض والكلام اشارة الى تسكين الفطنة
 بكثرة الجهاد صناديد جمع صنديد بكسر الهمزة والتخفيف
 ظل الله انما سمي سلطانا بذلك لان ظل الشيء ما يناسبه وبكلى عنه
 في الجملة وكما ان سلسله المكنة مرتبطة بوجود الحق تعالى وتقدر كذلك
 ينتظم نظام مملكة او بلدة بالسلطان اولان السلطان محلي من حواد

اعلم ان انت رغب في هذا طربا فخطب اكله لطفا
كما ذكر في خواص المطالع قد اراد صنفه التبار
فان قيل كيف خفف احد النقول بالذوق وقد قال عز وجل
وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا قبلا
فقلت لما ثبت ذلك انما مضى من اجل
من راي ان النقا في كل
على الجوار قد سمره

السلاطين والاكابر بعد محمد بحسب العرف وان لم يكن للحاكم تعظيم ظاهر
او بالخاصة نعم اذا صدر منه التحقير لوجه ما لم يعد محمدا بل استهزاء وسخره ويمكن
ان يقال المنبادر عرفا من قولهم تودون قصدا لتعظيمه او يقال المقصود
بالتعريف الحمد المقابلة وقد قال صاحب الكشاف انما يعبد بالحكم اذا اطار القرب
والا فهو كذب واستهزاء او يقال اتفاق اهل النقل من علماء العربية
وغيرهم على ان الحمد لله تعالى بقية الاستغراق او حصر الجنس دليل على عظمة
التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة تعريف لا علم بقى امراؤه وهوانه يعبر
في الحمد كونه المحمود عليه حميدا كما ذكر في المطول ففي التعريف ههنا قصود
ان يقال التعريف لا علم سائغ عند لاوبار واجواب ان الجميل في التواضع
ليس بشرط بل يكفي كونه محمدا في اعتقاد كاد وفي نظر المحمود لكن على نزع الحمد
فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كونه المحمود عليه حميدا وينبغي ان يعلم
ان التعريف بذلك لا يصفو بالكلية ان شرط المداواة في التعريف
فان الجميل المحمود عليه يزعم ان يكون اختياريا وفي التعريف ههنا لا شاع
بذلك اصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل في التفسير انه قد وقع الحمد على
صفات الله تعالى ولا شك انه لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض الصفات
كالكيفية والصفات السلبية سواء استلزم الاختيار احد او لا وانما
بان اعتبار الاختيار في المحمود عليه بحسب حقيقة اللغة غير ظاهر ولا مسلم ولا
دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الله تعالى على صفاته تعالى لا شك
جواب بطلب من خواصنا على الكشاف والمطول سواء تعلق الفعل

في تأويل المصدر مبتدأ و خبره سواء و الفعل في المعطوف ايضا مقدر و
 او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء و سواء في معنى مستويين متساويين
 بالنعمة و تعلقه بغيرها ثم الضمير في تعلقه راجع الى الحمد بل الى التثنية **والشكر** فعل
 المراد بفعل لا مروات ان كما هو صطلح اللغة **و** يبنى الى المراتب بالبناء الدلالة
 بمعنى كون المبنى بحيث لو علم عرف المبناء عنه فعلى هذا يكون الشكر الجاني عن
 الاعتقاد من باب التعليل و اما ان يطالع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير
 الشكر كما لا ريب و يمكن ان يقع بقول من فعله **والشكر** واحد و على التثنية
 شكر ان احدهما يبنى عن الآخر و كلاهما يبنى عن التعليل يقال المراد بالتعظيم
 التبريل عند الشكر بحسب نفس المراد فاعتقاد العظمة هو الشكر الجاني في ذات
 نقول الشكر الجاني اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور ان الشكر
 الجاني بمعنى الدلالة بالنسبة الى الشكر ايضا لكن كل من قدس سره في حاشية
 الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فقط **ف** هو رد الجملة لانه يظهر مقصد الحمد
 لان المراد بالمرور ما ورد عنه لا ما ورد عليه لكن في اختيار المراد
 الى ان الحمد كانه صدر من القلب فهو رد على التثنية **والشكر** بالعكس اي
 مخالف الحمد باعتبار انه اعظم منه نظرا الى المرور و اخص منه نظرا الى المتعلق
 فالعكس هو على المعنى المعروف و الذي عكس محسوس في **الاسم** للتأني هذا
 تعريف بل ببيان الموضوع له فلا انتقاض بالانفاطحة المارة و قد مر في اللغة
 الفارسية و غيرها ثم ذكر الوصفين ليس عينا انهما و اخذ بالموضوع
 بل ان شاء في استجماع الذات لجميع الصفات كما لا تأني في الوصفان في اللغة

و اما في القول فمدان كل كان متفرع على وجوب الوجود بالذات و ان
 ان يقال ان تخصيص القول كونه اكل النقا و اشهرها اختصاصا بجنابه تعالى
 و تخصيصا في بيان سبب محض فام من الحمد و العبد و الاله **الجملة**
 في اثارة الى ان اصل الجملة الفعلية كونه الحمد من المصدر و لا حاشية
 بجملة و الشايع في بيان التبع و التعلقا هو ان هذا المصدر
 بالجملة استعماله منصوبا بافعال مضمرة للدلالة على الدوام و الثبوت
 اعلم انه ذكر الشيخ في دلائل العجز انه لا دلالة لقول زيد منطلق
 على اكثر من ثبوت ان نظرا لزيد و يمكن ان يوفق بين الكلامين بان حجة
 الجملة الاسمية تدل على الدوام و الثبوت لكنهما مع انضمام العبد و غيره
 يمكن ان تفيد هذا هو المفهوم من كل من قدس سره في شرح المفاتيح و الظاهر
 عند ان كلام لفظ المفاتيح على خلاف كلام الشيخ فانها ذكر ان المتقين
 اخبروا عن ايمانهم بالجملة الفعلية الدالة على الحمد و منهم رواج الحمد و دون
 اثبات منهم و عن كونه بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت فان دوام ذلك
 راسخ فيهم و قال صاحب المفاتيح في كماله لمقتضية لذكر المسند انه قد مر
 لتعيين كونه ظرفا فيحمل الثبوت و التجدد بحسب التقديرين فالظاهر
 انهما جعل اصل في الثبوت فانها اعتبر ذلك فانها على وجه ان
 به تفيد فلا سمية التي خبرها جامدة مفيدة للثبوت و التي خبرها ظرف
 محتمل لهما فانه ان قدر الفعل بالتجدد و ان فالثبوت و ما يؤيد
 ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم م المؤداة بالجملة الاسمية احسن

من النجاة المؤداة من كمال الفعلية لدلائلها على الدوام والنباتية
 ايضا ما علموا جواز ترك الواو بكلمة لا سمية اذا وقعت صحا وبهذا
 التقدير اندفع اشكال آخر وان الفعلية مفيدة للنجاة والظرفية اخضا
 لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت. وتقدم محمد لا يقال ان اهتمامهم
 في ذاتي والاهتمام بالحمد عارض فان لم يتقدم في اعتبارنا
 فالتساوي من لازم بالضرورة اذا ابتدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال
 كان بواسطة الاهتمام الذاتي والعارض لا نأقوله في كل منها بقصد
 المتكلم لا ترى انه قد قدم بعضهم محمدا وقد تم كثير منهم لفظ الله وفي
 ضمن كل منهما نكت جيدة متعارضة كما قد يجد فلفظ الله خضا وقد
 يذكر لكونه اصل ولا مقتضى للعدول في آخر وهو ان مقام الحمد يقتضي
 تقديم لفظه ان تحصيل معنى الحمد وان شاء الله تعالى انما يجمع المبتدأ والخبر
 فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه واجواب ان لفظ الحمد بين اللفظين
 النسب لتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى
 اي على انما جعل ما مصدرية لان الحمد على الانعام امكن من الحمد
 على النعمة اذا الحمد على القول بلا واسطة وعلى ان خبرا واسطة ان اثر الانعام
 لا يقال قد وقع في التو ان الشكر على فضل النعمة كقولهم تعالى واشكروا
 نعمتي التي انعمت عليكم فانقول فيه تجوز مع ان المفهوم من كذا ان النعمة هي
 بمعنى الانعام ايها المقصور لعبارة لا يحسن ان التعرض للمنع
 بكن بان يذكر كذا مفصلا او مجملا او بعضه على اصل وجهين ولكن

ان القسم الاول من التعرض تقصير العبارة عنه حقيقة لا بها ما كان في القسم
 ان في منه فانه اذا اراد الكلام هنا تعليل ترك التعرض لا وانها بهما
 باعتبار ترك هذا التعرض ليس بنص في افادة قصور العبارة لجواز
 ان يكون لكمة اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض ان في فان بهما
 باعتبار ان القصور ليس بحقيق بل متوهم فعبارة هنا للتعليل فانه
 اذا التعليل بقوله لئلا يتوهم اختصاصا صحيح بخصوص بالقسمين الاخرين
 عن التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قدر من هذه هناك ترك التعرض
 الالهي الكلي لان ما انعم في ما قبل انعام الله تعالى والمصدر مضاف مفيد
 للعموم وذكر الانعام في قوة المنعم به جمالا لا يقال في امر اخر وهو انه
 قد وقع التعرض لبعض المنعم به بتفصيل حيث قال وعلم من انما انما
 المقصود من التعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر انعام
 رعاية لبرائة الاستدلال في اصل التفوق لا ابتداء ولكنه سمي
 بها في اصطلاح ما هو سبب للتفوق اي كونه ابتداء متكبا للمقصد
 ثم ان رعاية البرائة هنا باعتبار ان علم المعنا والبيان متعلق بالبيان
 المنطق الفصيح المعرب والقائل ان يقول ان رعاية البرائة تحصل بمجرد البيان
 سواء لو حظا كونه حاصبا بعد عام او لا سواء كان هناك عطف او لا
 فلا يصح تعليل عطف وعلم بالبرائة وجوابا به بعبارة او عطف قوله تنبيها
 على رعاية ثم يجعل المجموع علة وذلك ان حصول المجموع يقتضي الاضافة
 كونه عطف حاص على عام يعني ان التبيين ايضا يحتاج الى العطف فانه يقع

ان الفضيلة لا يجرد ان يجعل محمودا عليه كما ان يقع التنبه عليها في الذاكرة
 بجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل وعلم اننا ما لم يعلم ويمكن ان يقال
 العطف يدل على زيادة الفضيلة لا انه يشير الى ان المعطوف صابغته
 جنس آخر ما لم تعلم حاجته اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد به ما
 لم نعلم بقوتهنا واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لا يحصل بدون
 اتمام الله تعالى خلقه لا ان يقال انه يطلع في الوفاء العلم السهل لاخذ
 انه اجتهاد لا لعبا قدم رعاية للشيخ لا يقال يمكن الرعاية بان يقال
 وما لم نعلم من اننا علمنا اننا نقول المراد انه قدّم بعد ذكر الاعمال اي
 علم البيان على المبتين يتبين من يحاط به في علم المحي طوبون
 تبيننا ظاهره من اخلل وصعوبة في فهم المعاني وان خبر بان ذلك لا يظهر
 في جميع الاوقات المتشابهة خصوصا على رأي من لا يعلمنا وويله لا الله
 تعالى ويمكن ان يقال المفهوم من الكثرة ان المراد بذلك كونه بحيث
 يعلم المحي طوب موضع فصل وكحذف ولا ضمرا والعطف وتكرار في غير
 من واصاف لا لفاظا الموجبة لبعثتها بدليل اهل وذلك انه
 لم يسمع صدوين وسمع اهل ولو لم يكن اصل الال اهل لسمع ويل
 في الجمل انه مما يصغر وتعالى ان يقول خصاصة بالخطا والشرف
 منه في التصغير والجواب ان المعبر فيه الشرف باعتبار المضاعفة فمذموم
 قال قدس سره في شرح الكشاف في ان تخصيصا حيث لا يضاف اليه
 ولا يضاف اليه في خطه في الدين وفي الدنيا ولو سلم فالتحقير باعتبار ان

الخطا باعتبار ان وضع الخطا والشرف يتفاوت مراتبه بحسب اضافته
 وضحا الصحا بالفتح الاصحا وهي في اصل مصدر جمع خبر بالشدة
 في اصل او في حال قد برد ان لا خيار يجوز ان يكون جمع خبر بالتخفيف
 خبر على ما فهم من الكشاف نقول هو في الحقيقة على التقديرين مع خبر بالشدة
 لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها نعم خبر اذا كان كسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع
 لكن ان يجوز ان يكون خبرا ساما بمعنى نيكى الفارسية بعد الحمد فيه شارة
 الى ان الطرف معمول لا ما يكونه من متعلقات الشرط معنى وقد اشارت
 سره في بحث متعلقات الفعل من التشرح ان الواسطة بين ما والفاعل هو
 اجزاء مطلقا وقد اشار قدس سره ذلك هنا شارة الى جواز افعال تاتي
 في الطرف على نقل بعض النسخ عنهم مع ان في ذلك لا عمل من الاشارة
 ينبغي ان يكون كل شئ بعد الحمد واعلم ان المناسبات تجعل اما خبرا مجردا
 لتاكيد وقوع اجزاء فانه غير مقصود فيمن تضمنت اما في هذا على ضرب من
 المسامحة كما يقال معنى من ابتداء لزمها الفاعل على الغالب لا انه قد
 يحذف قبله في الضرورة او عند تقرير القول في اجزاء ووصف
 لفظا وتقرير على جعل صاحب الكفاية لفظا المتوفى مقدر بعد ما في قوله
 تعالى فان كان من المؤمنين لآية واخاره صاحب الكفاية لكن المحقق
 الرضى وصاحب المعنى يجوز ان يقع بعدها اسم افاة اللازم مقام
 المذموم الح ان اريد بذلك جعل اللازم في موضع المذموم على هو
 الظاهر في المراد ان العالم تقم في موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء اجزاء

من في خبرها لغرض الفصل بين ما وافقها وما وافق في صدرها فذكر
وكذا لم تقم اليمين مقام المبدأ بل القائم مقامها كما لا يخفى
ان اسمها في مكان اللازم واقعا موقع المذموم وفيه كذا ان لا يفرق
لما لا من اجزاء اجزاء على ما اشارة قدس سره هنا فافان في صدرها فذكر
ان يراد بالقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود المذموم في جملة
واقعا بل ان يقال ان في جملة قهوانا المبدأ او علمه كثر من اليمين
واكمل بينهما ففصلوا اليمين بمنزلة وجود في جملة وكذا على الشرط
متعددة من الشرط والافاء والجزء المذموم القائم بها في الجملة
علم اليمين ليس المعنى على علمه بل المذموم له زيادة تعلق باليدعة فذكر
من عطف وتوابعها على اليمين العطف على جود العلم وان يرجع التفسير
في توابعها رجوعا الى جود الكلمة فيكون من ادق العلوم في تفرع على مقدم
بواسطة مقدمة مستمدة من ادق القوانين العينية من جملة ادق القوانين وادق
الضم المقدمة الادعية الغير كلفة اعني ان دقايقها ادق الدقايق
ذلك ان المدعى كونه علم اليمين وتوابعها من ادق العلوم
يعرف ان القانون المعجز الى اي يوف على التفصيل والتحقيق انه مشتمل
على الخواص الخارجة من قدرة المخلوق فيعرف انه معجزا لكونه في
زيادة درجته في اليمين اليمين واما ما ذكر في كتب الكلام من انه معجز
وجاهل بالجمال ومبدأ لما في مسئلة كماله من ثبات النبوة ليدنا تحت
عليه الصوة والدم فيكون من ادق القائلين على ألف والتميز الغير

المرتبة وكل من العالين يكون في الدنيا من اليمين والدين
وابتات لا تسارع في معنى على ما هو معروف من اختصاص اليمين باليمين
والافاء في اليمين على المذموم ايضا مرتبة المعاني والادوية مرتبة المعاني
ان يورده كل معنى على الوجه الذي يكون به بان لا يخطئ مثل المسند قبل
المسند اليه عند زيادة الحصر ويعد المسند اليه مقدما عند عددها
متنقصة الدلالة لظهور المدايات من اكلها عن التعقيب المعنوي
فيشكل بالمشابهة وان ظهر ان كل على كونه الدلالة مطابقة لمقتضاها
الاحوال على ما يستفاد من شرح المفصاح للعددة تنفصاح صفة للقسم
اثبات على جعل التعريف في القسم لفظيا او تجويزا ان يقدر على النظر
معرفة او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف من كتب
المشورة لا يخفى ان القسم لثبات كتابه مع انه كثير ما يفرد بالثبوت
فيكون كتابا عرفا ايضا هو وضع كل شيء في غاية التوجيه لهذا الكلام
ان يجعل القسم الرابع الى شيء منكر معرفة واداءة المرتبة للعددة
اي وضع كل فرد في المرتبة التي يثبت بهذا الفرد الموضوع فيها
انما تحريرها ينبغي ان يدان تمام القبولية تجوزا فليد ان الزيادة
في تمام غير متصورة فلا تقع صيغة التفضيل وان تمام التمييز لا يجمع
مع وقوع كسوة القبول والحق جواز ذلك في ما سبق مذهب الجمهور
والحق اختيار الرضي وتوابعه جواز اعمال التمييز الرابع الى العمل
في الطرف واعمال لفظ القصد فيه باعتبار اصل وان لم يرد به هنا معنى

مصدرى وسوف الفوق بينهما هون انما بد متعين في كسوة
دون التطويل وليت معنى انه لم يقصر على ما ذكر ولم يورد الفوق
مع اختصاره بل جاز الى بسط الكلام على ان الفوق هو ملكب ههنا
حيث جعل المص كسوة محتاجا الى التجريد والتطويل فبالاختصار فان
الفوق الذي ذكره ههنا شبه بالعبس هو كونه الكلام المحيى بمعنى ان
منه ولا لضعف التاليف نظر الى ان الفوق في الكلام يوجب صعوبة
فهم الماد بالنسبة الى المتتبع لقواعد العرب هي حكم كل اى
فضية كلية مستعملة بالقوة القوية الى الفعل على احكام ما تحتها ثم ان
الشايح طلق الجزئيات على افراد المفهوم الكلى على القضايات التي
تحت القضية الكلية بل الشايح طلق الفروع عليها فان كانت الجزئيات
موضوعاتها وان كانت على الفروع تجوزا على وجه التشبيه فاما الى ان
حذف واما طريق استخراج الفروع بان تجعل القاعدة كبرى لصغرى
سببه الحصول كالمثال ان زيدا قائم كدام يلقى الى المنكر وكل
كذلك يجب تأكيد فحجب كيد ثم التام في يستوفى لعاقبة والفا
وفي المقام اشكال لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
التقدير للزوم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق بيقين
مثلا لتأكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق بوقا
سمع منه الظاهر انه مستحسن في البدعة فالتأكيد مع كل منكر مستحسن تأمل
فهي حص من لا مثله باعتبار الصلح بمعنى ان كل ما هو شاهد

على ما هو ظاهر منها في حذف مضاف
ومضاف اليه اى احكام جزئيات

يصلح ان يكون مثلا من غير عكس كما قالوا ان قصر تعيين عم بهذا المعنى
وانما حملنا الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر في المثال ايضاح القواعد
وفي الشاهد ثباتها فان اريد لا يوضح فقط وان ثبات نقطتها
متباينان تبايناً كلياً وان اريد ان يوضح والاثبات في الجملة فبينهما
عموم وخصوص من وجه لكن المفهوم من كاشية المنقولة عنه قد
سره ان الامة حصة باعتبار ان اعتبر في الشاهد كونه من كلام النقة
دون المثال وجعل قيد لا يوضح والاثبات خارجين عن مفهوميهما
وهذا مع انه بعيدا يفهم من تقرير الشرح قد يظهر التفويج من
الاول وقد صحح بالتشديد وهو الغالب في الفعل اللازم وقد قرئ
بالتحفيف ويؤيده ان صاحب المنهاج جعل المصدر في ان بمعنى استطاع
والا بمعنى قصر واحد وهو في الاول التحفيف قطعاً لكن صرح الفقيه
ابن دقيق العيد وهو لا م في فقه الشافعي بان مصدره لا بمعنى قصر
بالهزة المقصورة وتشديد الواو واياك فتعوقى قد استعمل
الاول ههنا لا يخفى انه يجوز اصل الاول ههنا على حقيقة من غير تجوز
تضمن على ان يكون جهداً حالاً او مجتهداً او بميزان نسبة التقصير
الى الفاعل فيكون في المعنى فاعداً مجزئاً او منصوباً برفع الكافض
اى في الجهد والابتهاد ويجوز ايضا تضمن الترتك فاعداً الى
حذف المفعول وكان اختاره قدس سره اقراره ان بلغ اذ يقع جهداً
في موضع التقى اى لم منك شيئا من لاجتهاد مع ان الموافق استعمال

المشهور من التقدير الى المفعولين اي المختص بالنسب بقوله
واضفت الى ذلك ان يجمع القيد الى القسم ان كانت كنه نظرا الى ان
اسناد الترتيب والتمهيد الى مجموع المختص حسن اي اخذا
واجبا بالنفس للترتيب واخذ المعاني من اللفاظ المترتبة
لا تضمنه معنى لم يبلغ اي تركت الح في اشارة الى ان توبيا ليس
قيدا للمنفق لانه اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود ان
نفي القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقال في الحاشية ان هذا كقول
ه اغبى ولا شك ان المطلوب اظهار هنا تقييد النفي لكن في هذا الكلام
في انه هل يكفي في الاعمال خوف النفي وما يستفاد منه على ما فهم من ما لا ينبغي
فما ذكره قدس سره هنا بيا اعمال خوف النفي وتقييده وتوضيح حاصل
المعنى ويجب ان يكون النفي بفعل مثبت يصلح لتعديل هو اللفظ هو ان
المفعول هو الفرض كالحاصل على الفعل المعتل واعلم ان المفهوم من
شرح الكشانه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام
المعتل بقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح قبل ان
يطابق اسمح اي يكون اسمه باعتبار المعنى العلمى مطابقا منسبا للمعنى
الاصلي قدم المسند اليه قصد الح وذلك لانه لا يناسب جعل
الواو للعطف لان من تحت الوصل تناسب المعطوفين في المضارع
والماضي قد يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع مثبت
انما يكون حالاً بالتقدير لا بالواو لا يقال يجوز ان يجعل معطوفا على

سبب بناء على انه عدل في المعطوف عن الاما ضوية الى المضارعية
لقصد الاستمرار لا نقول في التقديم افادة الاستمرار مع انما
عدم تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسب التقديم هو ان لا يضاف
في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المقصود ترك الواو وجعل
الجملة حاداً باعتبار انشمال على ضمير المتكلم تذر هو عين ذي الحال
اعني فاعل سببه حال من ان ينفع بانما لم يجعله ظرفاً لغواً لا سبب
اشارة الى ان النفع بمجرّد الفضل والكرم لا مر ذاتي في المختص بالواو
فحسبي وكافي فاحسب مفود عما ذكر في الصحاح من ان حسبك
درهم اي كفاك بيان للمعنى بالمال على ما صرح به صاحب المفاتيح
انما احتاج الى ذكر هذا التوضيح لاشتهار من ان المختص مبتدأ وخبر
الجملة المتقدمة او خبر مبتدأ محذوف ووجه التوفيق ان المشهور على
وعلى كل تقدير لا يجوز ان يكون هو جسي جملة نشائية
ايضا وان يعطف عليه بتقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل ومعناه وهو
مقول في حق نعم الوكيل فيكون جملة اسمية متعلق خبرها جملة فعلية
او ان يعطف على مجرد جسي لكن بدون اعتبار معنى بحسبي وكفني
وجوز عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفود او يحسن اذا
روى كنهه كما انه عدل هنا الى جملة الفعلية الدالة الى المدح العام مبانة
فما جعل الاسم ذات اقل من القيل والقصا انه لا يفهم من قوله
نعم الوكيل معنى القول والاستحقاق ولا خبر بل مجرد ذات المدح وقد

الشيخ الرضائي في يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا كان في الاسم
 معنى الفعل كما في قوله تعالى فلولاً الصباح وجعل الليل أي فلولاً الصباح
 ففلولاً يجوز مرتين بل يصل ويضرب في اسم بنصب الفعل ثم أن
 أنت أنت لا تدل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار العنوان لا غير
 عن النعمان ما يتعلق به مثلاً نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة لا
 وتوابعها وهذا يتفان من قولنا هو جيد الوكالة لا أن نقول ذكر في
 المفتاح السيد قدس سره في إرفاد فائدة نعم ذلك أنه يدل على خصة مطلقه
 غير معينة بقوته المقام يحل على العموم حذر على الترجيح ودفعاً للتخام
 فكذلك قولنا جيد الوكالة يحل عليه في مقام المدح والمقام الخطابية
 ثم نقول على ما ذكره أن يقال في المعطوف عليه وهو صبي أيضاً بعبارة
 نعم بحسب المعطوف أي نعم الوكيل لا فرق بين أمر هو أن العبارة
 مشعرة بأن عطف أنت على الخبر لا يخرج عن قصور وهما لا يبرهن
 لأنه لا يجوز عطفه عليه فيما إذا كان له محل من الأعراب كما في هذا الموضع
 صرح بذلك صاحب الكشاف في سورة نوح حيث قال ولا تردوا
 عطف على قوله رب أنتم عصوني على كتابة كلام نوح أم ومعناه
 قال رب أنتم عصوني وقال ولا تردوا الظالمين لأن هذا أي قال هذا
 القولين قول ذكر صاحب الكشاف في بيان الكشاف في معنى إشارة إلى
 أن الواو من كلام الله تعالى من الحكاية وما بعدها من المحكي وتماثلت
 هذا التكلف فراراً عن عطف أنت على الخبر ويمكن أن يجاب أيضاً بأن

على ما في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

المقصود لا نشأ في دفع ما يتوهم على ما هو مشهور من أن جملة أنت أنت
 إذا وقعت خبراً بقدر القول فيكون في الحقيقة مفوداً متعلقاً بجملة المقصود
 أن عطف أنت على خبرها يستلزم على قصوفصح ما نقل عنه قدس سره
 في الحاشية من أن المقصود التحقيق لا الرد رب المختصراً هو
 مقصود في جملة فيخرج الخطبة ثم أنه كتب قدس سره في الحاشية أن المحكي
 مبني على أن الأمثلة والشواهد من قبيل المقاصد نظراً إلى كونها من
 القواعد ولا ينبغي أن اعتراضاً المضامين في أن تجعل من المقاصد
 باعتبار ارتباطها متعلقة بها في تأدية المداي في نفس كآلية لا في
 كيفية أدائه وإرفاد كما في الفن الثاني وهم كما سنبين حيث
 نقل قدس سره في أن الخاتمة عن المضامير عبارة دالة على أن الخاتمة من
 الفن الثالث وما يؤيده ذلك أن المضامير صريحة في الكشاف في الفنون
 الثلاثة في آخر المقدمة ولم يفت إلى ذكر الخاتمة بطريق التعريف
 العبد راجح لا ينبغي أنه لم يذكر شيئاً من القواعد فيما سبق من الفنون
 بعنوان الفن الأول أنها ذكرت سابقاً بعنوان ما ذكره عن الخطأ في تأدية المداي
 وما ذكره عن الخطأ في التعقيد وما يوفق به وجوه التحسين وهذه الأمثلة
 معروفة لا تشأ بال عنوان وهذا القدر كاف وبرهانه لا فائدة في حصر
 علم المتكلم ويمكن أن يقال لا كان محال في الفن الثاني وإن كانت بعد
 العبد راجح لا قول على طريقتيها والمقدمة الح اعلم أن المقدمة
 في الأصل صفة بن مزاج نفقت الالسمية فاما أن تجعل اسماً للآلئة المقدمة

من يجيش ثم ينقل منها على وجه التحقيق والمجاء الى اسم كل شئ
وتعيين لها بها بالاضافة يقال مقدمة اكثر ومقدمة العلم ومقدمة
الكلام واما ان تنقل من لوصفية الاسم لا قول كل شئ يقصد التغيير
بالاضافة كما يجيش واكثر والكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة
وعلى الثاني بواسطة والاعتبار بواسطة ينطبق الكلام الغايين حيث
قال المقدمة بالحكمة التي تقدم بجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل
الاول كل شئ فصيل مقدمة اكثر ومقدم الكلام والاعتبار عدم لوسط
بمعنى كلام المعرب حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة لجيش مقدمة
الكلام واما ابقاء المقدمة على لوصفية واطرافها على الامور المذكورة
باعتبار معنى التقدم ففهي لا يبادر من الغايين وغيره من الكتب
وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح به في القاموس
ويؤيده الدراية ايضا والمبادر من لكسر الدال مستحق الدلالة في
التقدم واما اختاروا اخذها من قدم التاخر دون المتقدم لان الظاهر
ان تضاد لصفة المتعدية الى المفعول لا الى ما له نوع تعلق به كما كثر
هنا ان المتقدم في الحقيقة الطائفة بالكتاب نفسه يتوقف عليه
فيه ان جعل العدة في شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه
تصور او ذواتا او شروعا ومقدمة الكتاب ينبغي ان اصطلاح
المبادر من العبارة ان اطلق مقدمة اكثر اصطلاح بين القوم
لان عند الشارح في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المفتاح

انما اسم تلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة
على اللفظ الدالة على مقدمة العلم للعدالة الظاهرة بين اللفظ
والمعنى ولا يطلقونها على ما يكون مدلوله اعم من مقدمة العلم فلو تم
كلام الشارح بمحذور ان لكل احد ان يصطاح على ما شاء ولا بان كثير من
القوم يطلقون المقدمة على طائفة من الكلام امام المقصود بل على ان
ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على سمية المقدمة بدار
طائفة من اللفظ الدالة على ما هو اعم من العلم ويكن ان يقال كلام الغايين
والمعرب يدل على ان ذلك لا طلاق لعدالة اولية لا للعدالة التي
بين اللفظ والمعنى ولا اختصاص في كل ما يبدل على مقدمة العلم و
لا شك في شيوخ ذلك لا طلاق في عبارات المصنفين كما طلاق مقدمة
العلم حتى جعل المعرب ذلك في طلاق في مقابلة مقدمة الجيش واطرافها
حقيقة عرفية عند اكثر وكثير من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل
على مقدمة العلم تأمل وحي في الاصل بنى الى الصلة بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحى فالمداد بالاصل المعنى اللغوي سواء كان الحقيقة
او مجازا والمقصود من انما اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن
والالتزام بوصفها المفودح لا ينبغي ان الظاهر ان توصف
المركبات ان قصة ايضا بلفظ موجع عارضة عن ظاهر العبارة فينبغي
اعتبار ان اول في المفودح او في الكلام فذهب الشارح قدس سره
الى الاول نظر الى انه شاع اطلاق المفودح على ما يقابل ما يقابل من المعنى

والمجموع والمضاد والكلام ولم يحد مثل ذلك في لفظ الكلام وخار
بعضهم بل وفي ان في ان يرد بالكلام المتركب مطلقا لا سمي على
وهو الحق لا يرد من ان يكون تركب المتركب بحالته عما قبل بصفة المفرد
فصحة مع شتمها على ما ينافي فصحة الكلام لضعف ان ليف فانه يترك
بصفة الكلام ولم يذكر في المفرد وابعده من ذلك اعتبار وجودها عند
اللفظ بضم كلمة معها واشتغ من ذلك صبر ورنها غير فصحة اعتبار
جود الاسناد بينهما بل زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد عمن
بان المادام لا بد من وجوده على وجه معناه فتناول لا علم المتركبة المشتملة
على ثنائها الكلام بل على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب باعتبار المنقول
فينبغي ان تكون فصحة او يراى في تعريف فصحة المفرد فيدخولها وان
الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النيات فان المفرد عندهم
المفرد بلفظ واحد كالباء او في نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب
وانما وكل علم مركب مشتمل على اعرابين لكنهما مفردان في اصطلاح
فان نظره في المعاني اصله في هذا التعريف للمفرد باصطلاحهم والاعراب
اشارة في فاشية المطالع وهي بنى عن الوصول الى وانما تركبها
في اصلها من معناه متحد لونه واصطلاحا فانه قال لعدده في ديباجة
شرح على المفتاح ليدغم في الاصل مصدر يبلغ الرجل اذا صار يبلغا
هو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع الجازم اخذوا طالع منز
غير امدان فيل هو قسم جامع لحسن اللفظ في صحة المعنى والصحیح ما ذكره

وهو ان البدغم بلوغ المتكلم في تأدية المعاني الى آخر تعريف المفتاح
اذ لم يسم كلمة بلغم اعترض عليه بان ذلك حص من المدعى والمفرد
على توجيه قدس سره يتناول المتركب ان قصه ايضا والقول بكتما
الكلمة عليها بعد جدا ويجوز بان الكلمة ايضا قد تجعل متناولها
على ما يفهم من قول القسم ان في من المفتاح لان ذلك انما هو الحق
دليل الى انحصار البدغم فيها لا في كل ام لوب لا واما والمضامين ايضا
في امر بينهما في يصلح للتعريف بحيث يتناول كل منهما عما سواه وان
وان فلا شك في وجود المفرد ما العادة كما قسم بين الحاسبين
وقد ورد على ذلك بان القسمين مشتركان في حقيقة واحدة اعني
المذكور بعد لا واخواتها فافهم فاللفظ في المفرد الطرفا
صفة بتقدير العمل المعرف على ما يفهم جوازه من كلام قدس سره في
بحث ترك المسند في شرح المفتاح وبتقديره مشتركان نظرا الى ان كلام
في الغصاة للجنس والمعرف بدم الجنس مطلقا في حكم النكرة على ما ذكره
في شرح المفتاح واما طرف لغو بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة
واما حال على ما بعض النحاة من محجى الحال عن المبتدأ فان قيل ينبغي
التقييد هنا والحال مقيدة للعامل على الاطلاق قد صرح بذلك المحقق
الرضي فانه لا جعل صفة قلنا الاطلاق في التقييد فيما اذا جعل العامل
في الحال لا بد ان غير مستم ولو سلم قبول الصفة الى الحال بحسب التقييد
فان التخصيص المذكور في شيء يفيد في الحكم عما عداه في المحاور والخطاب

كما سيجي في بحث الاستتباع في الفقه الثالث وتفسير الفضا
 بالخصوص هو وذلك لما نقل عنه قدس سره في غاشية المطول ان الخوض
 لازم غير مجهول يكون الفضا وجودية والخصوص عدمية فلا يقع ان يقال
 ان الفضا هي الخصوص وان صح ان يقال ان الفضا هي الخصوص وانما
 استقام في جملة قصد بلغة وادعاء كونها نفس الخصوص لا يقال
 يمنع التعريف بالمباين ودعوى الادعاء وقصد بلغة فما لا يفتى
 في التعريف لما نقول لا دبا كذا ما يتصور ويكتفون بمجرد ان
 تصور المعلوم سترم تصور المعلوم ويعتبر من قصد بلغة
 والادعاء في التعريف امتناع التعريف بالمباين بصطوح المنطوقين
 نعم بردي عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودي هنا ما لا يكون العدم خاضعا
 في مفهومه وبالعدمي وما يدخله العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما
 على الآخر كما يقال بين السواد ويؤيد ذلك اثبات القوم للقضايا
 المعدولة وانما امتنع التعريف بها لو كان الفضا موجودة والخصوص
 معدوما او الفضا وجودا والخصوص عدما مثل يوجب ثقلها
 انقل على وزن الصغرى في الحق مصدر نقل الشيء بالضم والنقل
 بكسر الشا وكونه القاف واحدا لا يقال ومغناه بالفارسية كراي
 على في المذهب والمعنى لا قول انب لفظا باعتبار عطف لفظ العدم
 لكن المعنى ان في اول معنى كسب المقام والضمير عائد الى فرع المذكور
 في البيت السابق اعني وفرع يزين المتن سودا فام اثبت كقوله النحلة

المتن

المتعكل فيكون اضافة الغدير الى الفروع من اضافة الجز الى الكل
 ويجز الى الكل اذ الفروع للتعلم مطلقا على ما في المذهب والشواهد
 كما في الصحاح والاثبات لكثير القنوب بكسر من النحلة بمنزلة غفوة
 الغب والعكول بالضم والعكول بالكسر عليه ليس من عيدان
 القنوب وتعكول القنوب اذا كثر عكوله وقد يجي العكول بمعنى القنوب
 ففي الكلام ما لا ينفك واعلم انه جعل في الفائق والمذهب الغدير
 مطلقا للشواهد فاعلى هذا المناسبات يجعل ضمير غديره راجعا الى
 الجيبة بتاويل المذكور ويؤيد ذلك انه روي ان المعنوي في
 العوب شد مجموع الشعر وسط الرأس وجعل قطعة منها كما رآه ثم
 تفصها تحت المشي والمرسل من مخروف الممومة الرخوة الخرو
 الممومة خووف هذا التركيب عنى شتى كخضفة الشئ بشين
 المبعية وكما والمهمة الى في المسئلة وخضفة بنجا المبعية والقادي
 اسم امارة والمجسورة ما عدا خووف ذلك التركيب والشدة
 خووف قولك اجرك قطبت اي منجت الشارب بالاء والرخوة
 ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعا وهذه الخرو في بين الشدة
 والرخوة وفي نظر لان الح واجيب بان الزاء المبعية من المجسورة
 والرخوة وكل وصف دخل تحت الزاء المهمة من المجسورة التي
 بين الشدة والرخوة وانت خير بان وصف الزاء المبعية بصفة
 الزاء المشتركة دون الخصة لغو على ان هذا القائل في القول

بوجودها غير فصيح في كل م فصيح فسد بنا على قوله ان فصحا الكلمات
 شرط في فصحا الكلام قطعاً وقد دخل مركبات ان قصة وانما
 في الكلام بخلاف من قصر الكلام بالمركب تام فانه يوجد كل م فصيح
 في الجملة اعني المركب ان قصده وانه اشتراط فصحا الكلمات والقياس
 على الكلام المحيى ان هذا القائل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة
 في كل م فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية في القرآن تذر هو عربي بقوله
 تكافؤ انزله قرآنا عربيا وذلك لقياس فاسد لان الكلمات القرآنية
 التي قبل انهار رومية او فارسية او هندية كالقسطاس والتجمل و
 المشكلات عربية على توافي اللغتين ولو سلم فالضمير في ان انزل
 راجع الى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع ولو سلم فدلنا
 ان عربية باعتبار اغلب الجواهر كافي زعم هذا القائل بن اعتبار السورة
 فالقياس هنا مع الفارسي لانه اشتراط في فصحا الكلام فصحا الكلمة و
 لم يشترط عربية الجز في عربية الكل لانه يكفي كونه لاكثر على لغة
 العرب في نسبة المجموع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط فصحا
 الكلمات في فصحا المركب تام او مطلق المركب ولا يقتضي ذلك
 ان يشترط فصحا الكلمة في فصحا عدة كلام مستماه باسم كالسورة و
 القرآن فانهم ذكروا ان الزائد على المسند والمسند اليه خارج عن
 حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراءه
 ومسند اليه كونه شاع اطلاق الكلام على المركب كما زاد عليها وفصحا

مثل السورة والقرآن لا يمكن ادخالها في فصحا المفرد فينبغي ادخالها
 في فصحا الكلام وقد اشترط فصحا الكلمات فيها لانه ثانيا في عدم فصحا
 احد الجزين اعني المسند والمسند اليه بوصف الكل بالفصحا فكذا
 لا يوصف السورة والقرآن بالفصحا اذ لم يكن بعض اجزائه فصحا
 وان كان ذلك البعض مركباتا كما يقولون اني يجب وجوب ان
 الجمل بان المورود غير فصيح وبان لا يرد الفصيح ونسبة الجز
 عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح قيل لو اتصال لقسم ثالث وهو
 ايراد غير الفصيح لكنته وحكمة لا يصل اليها عقولنا مع القدرة و
 العلم واجب بان ذلك منه لا يبيح بحال لقوان تدرى ان به
 معجزة وتصديقا للنبى ثم كماله مانعة وفصاحة ان لا تيان بتفه
 ينجه الجمل بان منه فسبته تدخل نسبة الجمل ورد بان ذلك بالنسبة
 ان ربما يتصور واما بالنسبة اليه فكافون كل ما يفعله الله تعالى
 فهو حسن وقياس الغائب على الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام
 والجواب ان الخفية رجمهم الله بجهل واحد وما لا يبيح بالحكمة من
 الله تعالى اصلا ولا رجمهم الله وان قالوا باجواز لكتهم لم يقولوا
 ببنات ذلك من عند انفسنا ضرورة وديس من الكتاب والنسبة
 سيما بمثل هذا لا تماثل كونه الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
 انت خير بان يلزم على ظاهر التفسير شيئا لقوان على غير الفصيح مثل
 التناهيات ولفظ الالب بالشد بد المشبهة على كثير من الصغار رجمهم

ان هذا من ساوان تأمل اي مدقما مطولا هذا موافق الكلام الصحيح
 لكنه ذكر في اساس الارجح وقته حاجب واستقوانه اي كاليف
 السبرجى لم يكن ان يعتبر لهذا التخرج وجه يستقيم على قاعدتهم وهو
 ان يقال ان فعل قنبجى لصيرة فاعله كاصل نحو قوس الرجل
 اي صار كاقوس فالمسرح مصدر ميمي معنى الفاعل وقديوقه بان التفسير
 بجى بمعنى النسبة الى اصل كونه النسبة الى التميم فالمسرح من سرجه اي
 نسبة الى السبرجى والسراج ورد ذلك بان التفسير لم يكن النسبة بمعنى
 المثبتة قلت هو ايضا من القيل واما خوذ من السراج به لاما لم يرد
 حيث قال السبرجى منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
 ككثرة ما وردت حتى كان فيه سراجا ومنه قيل سراج السد امر كاي
 صته ونوره هذا كقديس سره في الجواب بخط الشريف فاحاطه
 الى نصيح غيرهما كقديس من السراج وينبغي ان يعلم انه وقع عطف ما خوذ
 في خطه باولها لولا فاجواب جهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد
 سراج الله بهذا المعنى في التروان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم
 ان يقال شتماره في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قديما اهل
 المعاني بعبارة المسرح واجبت ان ذلك لا شتمار لا ينافي ما خيج الى
 تخرج الوجه البعيد وانت خيرة لانه لا يحسن جعل الجواب وجهين متقابلين
 على حذف ثابت عن لوضع لقد ص قدس سره في تعظيم قانونه
 لكن المشهور في المطول ان الماد بالقانون القانون التصريفية غير علية اذا

غير فتح العين مثالا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك ان متعلق بعلم
 اللغة دون التصريف ويمكن ان يقال الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع
 ومثل ذلك ليس بموضوع لا يقال فاجعل ايضا خارج لانه ليس
 بموضوع لانه نقول تصرفكم بان اصل الاجل الاجل بمنزلة الوضع له
 ايضا غاية الامانة انتسخ استعماله واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردة
 ههنا مناوره للمركبات ان قصة التي في حكمها لانه اذا قيل مسمون به فويل
 الواو يا وادغام كان غير فصيح بغير مناقشة باعتبار رانه يقع مثلك
 في المركبات ان ايضا فانه اذا قيل من انك بسكون نون من وتحرى الهمة
 في انك كان غير فصيح مثل الحمد اولا انت ميك انك بافاقر
 ونحو آل واما ذلك وادغام اصل ال اصل مااه وادغام الهمة
 من لها غير قياس الا غرض من اجل وهو في اللغة ان بعض مطلقا
 اجهزة من اجل فكلية من بيا قدمت او حال واما جعله ايضا فافيه انه
 بتخادم من عبارة وفيه نظروا النظرة ان اردوا اصل القيل ان
 الخلو عن الكراهة واخر في مفهوم الفصاحة ممنوع وان اردوا انه لو
 لم يذكر لزم فصاحة الكرية مع حوصه عا ذكر ممنوع ايضا انما هي من جهة
 الغاية لا ينبغي ان يراوا ان الغاية مشتملة على الكراهة كحب المفهوم
 من الغاية فان توصي بالمنع على ذلك ظاهر غاية الظاهر بل لا بد من كراهية
 منحصرة في الغاية فالقول بتمسك الخلو عن الكراهة كمن ذلك لا دوما
 ايضا في محل المنع وقيل ان الكراهة هي وقديتوهم ان هذا اشارة الى

ذكره الخليل في من ذكر الكراهة اما راجعة الى النغم والى الغاية او على اشتغال
 على تركيب يتفرع عن الطبع فعلى القولين ذكر الكراهة مستغنى عنه على
 الاخير لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره
 لا يتوجه على ذلك لان الخليل لا يضا اعترف بان كراهة بعض اللفظ
 بغير النغم واما اثبات انه لا دخل في النغم في الكراهة اصلا فمشكل
 قول الضرورة في القول بان مقصود قدس سره ويراها النظر على
 الحكم الخليلي بل على قول من قال ان الكراهة بحجج النغم لا ان عليه
 النقل وينبغي ان يعلم ان الخليل لا يابل ان يكتفى لصاحب القول
 المذكور في المتن ان يزم في بعض التصوات كالكراهة في تعريف الفصاحة
 ولا ينفذ عنه انه بوجوب الكراهة في جملة بدو النغم واعلم انه قال
 الكاشف في شرح المفتاح ان النغم بالفتح مصدر قولهم نغم الرجل وبكلمته
 نغمة حسن الصوت في القارة والمعنى ان زهوا لا نسب فصاحتها
 بحوزان يكون صفة مصدر محذوف اي صلوها كان مع فصاحة الكلام وان
 بمعنى بعد على ما في الهاوي للتأوي واما جعلها ظرفا لغيرها فمما خفف
 فيه النجاة لان الاختصاص بشرط ان يكون المفعول عنه بحث يصح استناد الفعل
 اليه وخاله بعض النجاة وتقض مذهبه بقول بعض العرب تنظر تلك مع
 طموح الشمس هكذا يستفاد من الشرح الكبير للكافية ويؤيد ان قض ما ذكره
 صاحب المعنى من ان المعنى عند الاضافة ثلثة معان اول موضع اجتماع
 اللفظ في زمانه الثاني مراد عنه ان المشهور مذهب الخليل في موضع

ان بانس مخلاف قول الوهاب لا يرى ان الشيخ الرضي يجوز في تعريف
 الحكم ان يكون ابان في قوله لا يستدعي ضرورة ليدرج بان يزم
 ان يصير ملضمين والمضمين امر واحد حال من الضمير في صوصه
 فان قيل يزم ان يصير مثل زيد اجل فصحا فانه يصدق عليه في تلك
 الحالة انه حال لغيره في حالة فصاحة الكلمات كما يقال ككرم سخاوة حال
 المكنة فاذا سمي شخص حال المكنة ثم صار فقير اصدق عليه انه كريم ومن ثم
 سمي حال لفظة فلان كان ان كان له فعل في تلك الحالة ان المشتق جاز في غير
 زمانه حال قد يصدق على زيد اجل انه حال في صبح في زمانه فصاحا
 التي قبل هذا الزمان وبعده واجيب بان مثل زيد اجل ليس متحدا
 مع زيد اجل بل بغيره فليس الكلام واحدا في تلك الحالات بخلاف لفظة فانه متضم
 واحدا في تلك الزمنية وفيه انه ذكر قدس سره في المطول ان مثل فصيح في
 موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال ان لفظة في كل مقام
 بغير التلطف الا في الشخص ويبرهن ان يكون له وذلك لانه يصير
 اللفظ قبل التلطف والداخل تحت التلطف على الخصوص انتفاء المقابلة بوضو
 بانتفاء القيد فقط هو لا يظهر بانتفاء المقيد فقط وهو قيل او بانتفاء
 كليهما والمقصود هو المتوسط فيقع الحمل في التعريف لا ضمالة غير المقصود
 لا يقال اذا علم ان التلطف مع فصاحة الكلمات حمل علم من هذا ان التلطف مع عدم
 الفصاحة بطريق الاول لا ينافي ذلك غير متقد اليه في التوقيفات
 مع الوجه الصحيح وكسب فنقول تناول انتفاءات قول الفصاحة معا بوجوب

ان يكون انتفا النقص بجزء النوبة او مخالفة القياس به و من شافوا كرو
 والاولوية فيه غير مستلزمة لانه قد شرطوا وجدته طائفة كافية صورة في
 مع النقص نعم استلزام الاولوية اذا كان عدم النقص بالنوبة والمخالفه
 او اجمع اصدحا مع شافوا كرو في لانه يكون في الادل
 المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف بمخالفة القانون عند
 ايضا ويمكن ان يقال هذا يعلم بالطريق الاول او يقال الحكم في ترك
 له صحة في الجملة مع انه يمكن حصول المشهور بين الجمهور من اول ما اعتبره
 اجمع لفظا او معنى او حكما اقسام للقبية والتقدم على ذكر المرجع
 او اقسام للذكر لكن لا تؤول هو المشهور في الكتب والامم في ذلك سهل
 ثم التقدم اللفظي ان يكون المجمع مطلقا به صريحا قبل الضمير سواء كان
 من حيث الربة والمعنى ايضا متقدما اول والتقدم المعنوي ان لا يكون
 المرجع مصرا بتقدمه لكن هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك انواع
 مثل ذكر الفعل المتضمن المرجع نحو اعدوا لها و اقرب للتقوى ومثل
 الحكم المستند له استلزاما قريبا او بعيدا ومثل معنى الفاعلية و
 الاستدراك المقضيين لتقدم الفاعل والمستدراك على المفعول والجزئية
 وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت يقتضي تقدما على المفعول
 الثاني والتقدم الحكمي ان ينافي المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك
 ما يقتضي تقدما لانه الضمير الموجب بحسب اصل وضعه موفقه لتقدم
 المرجع لكنه قد خولف ذلك اصل لكنه لا يهاجم ثم التفصيل في ان

المستغنى لا يقصد به نكته اصل والاول في الوري بحال تمامها
 ذلك على العطف مع انه اصل رعاية المناسبة في المقابلة فان
 قوله و صدر حال في المقابل اعني منه و صدرى وايضا على تقدير العطف
 فالعطف عليه فاجمع قوله و صدرى والضمير المستكن لوجود الفصل
 وعلى التقديرين يزعم ان يتوقف مدح الوري على مدح كماله
 من العبارة وان يتخذ الشرط والجزاء الاول لا يقال عطف قبل
 الجزاء لانه فاجزا في الحقيقة فجمع مدح الوري ومدح الشاعرا نقول
 لا فائدة في ضم ان مدحهم مع مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى مدح
 الوري مشاركتا وموافقا مع لاية امي مدحهم عن مدحى وهذا ظاهر فائدة
 قوله مع وايضا في اتحاد الشرط والجزاء وجزا المدح الكامل على
 المتعارفين مثل تلك الصورة نعم مقابلة المدح يمكن ان يعتد بانه
 ان يرتك ان ذمه لا ينبغي ان يحط به بل مدح على سبيل الترتيب
 التعليق لا ترى انه اورد في الذم لفظه اذا اتى على الحال وفي المدح
 لفظه متى اتى على سوز الكلبة فان كل ان في الظاهر من ان ذلك يقال
 لمتا في الشافوا والنقل كما بان ان الرض كل الرض لكنه يحتمل ان يراد
 انه كاس في ان في الجملة بحيث يكون فوق كسل قد بنا في ما بين
 ان لا يكون فيه انه يزعم ان يكون الترفع والمعنى فصيحي مع انهما من حيث
 وبجوابه ان كانت له فيهما وضحة عند لفظ السبب بعد العلم
 بالاصطلاح فهما فصيحتان وانما قد قيل لهما فصيحتان اصل و لهما نكته

المص و صاحب المفتاح في المختار تقديم وتأخير تأمل بقصر على احد
 منها مع استدراك كل منهما آخرة اشعار بكيفية احدهما في الخلل
 او حذف اي بقرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة في قوة اثبات
 فقد يحصل الخلل او غير ذلك ينبغي ان يجعل متساوياً مثل العطف
 على المحل بقرينة ومثل جوار وغيرهما وان لم يوجد الخلل في تركيب
 الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن المفهوم من المطول ان التقيد اللفظي
 لا يكون بدونه ذلك الخلل مثل اسمعيل المحرقة في شرح المفتاح
 بدلالة المفردة فكان اسمعيل اسم والمفردة لقب قيل ذكر ضعف مح
 لا يخفى انه ليس في كل قدس سره ضرورة تدعو الى حمل هذا القيل على ما
 ذكره الخليلي من ان احدا من ابا الضعف والتعقيب معنى عن ذكره في
 و لو حصل ذلك لا يتم دفع قدس سره الا بانضم ان ذلك الضعف ايضا
 متحقق بدونه التعقيب في مثل جاني احمد بالتقريب وان اغنى قيد عن
 الاخر ليس بمضرة فان المقصود تكميل القيود في اكدود والافا خلوص عن
 التوبة يعني عن الخلو عن التاخر وان كان كل منهما في فيه اشكال
 قوي وهو ان اجتماع تلك الامور ان يكون مخالفاً لقانون التخييل المتشبه
 او لا فعلى الاول لا يوجد التعقيب بدونه ضعف تأليف وعلى ان لا يصح
 ما سأل في آخر المقدمة من ان لا ضرورة عن التقيد اللفظي بحصول التماثل
 للخل واقع في انتقال الذهن الى ينبغي ان يعلم ان الماد بالذهن ذهن
 الشارح والمقصود بالانتقال من معنى الى آخر توجه النفس من الاول الى الثاني

العادة بينهما والخلل في الانتقال بطول انتقال من المعنى الى الماد او
 ذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطول انهما الماد من اللفظ
 عندنا طرأاً بنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة انهما
 من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الى الماد ولا يسببها
 فبالضرورة ينبغي سرعة انهما بانتقال سرعة الانتقال ولا شك ان ذلك
 الخلل سبب اسرار المتكلم اللازم واردة من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة
 على الماد بسبب اداء اللازم لا ينبغي ان يحمل صيغة اللوازم ولو
 غير حسن وكذا ان اعتبر الجمعية باعتبار المواعيد يترجم ان لا يوجد اللوازم
 والوساطة في كل مادة وذلك غير مستمم ان يقال في ذلك اعتبار راقل
 كما في قولهم ذاتنا راع الفحل وعلى الجملة لا دخل لوصف الوساطة بالكثره
 في الخلل ويمكن ان يقال الماد باللوازم وتكملة الوساطة ما فوق الوحد
 والاعقاب ان يتحقق الخلل بتعدد اللازم والوساطة ساطع
 ادخل اثنين اشارة الى ان البعد وان كان الوضو اذ كونه لا يريد ان
 يطلبه لا بالنظر الى الاستقبال وكذا الجزم والكافة كذا نقل عنه قدس سره
 ومثل هذه اللطافة نسب البعد الى الدار والقرب الى اتمهم فالعاشق يطلب
 المحبوب وان تعلق به غرض نعم يمكنه طلب بعد الدار لكنه اخطأ تماماً
 جعل ذلك خطأ في نظر ابدن غاياته لا يفهم من العبارة وان كان له وجه
 صحة في الجملة من استعان الكم في مطلق حصول العين مجازاتهم الكناية بذلك على
 الفرح وينبغي ان يعلم ان المسطوح كثير من كتب الفقهاء ان السرور مصدر

متعد فيجعل مبنياً للمفعول هنا لكن المتبادر من تقرير الصحاح انه لازم
 قديم اعطف على الفتح طيب نفساً بالتحفيف من طاب على ما
 فان المصولة اراد بطلب لوافق طيب النفس ويمايه ايضا كغيره
 ولكن عطف او طما يشع بان من التطيب حسن جبر في كثر
 النسخ بالتذكير على ما ويل لفس لذر هو موت سماعي بخير
 كانه جرح فيه ثارة الى ان اطلق السبوح على الفوس مجاز نظراً
 الى ان السبوح من سج في الحار على معنى لا ساس ومن المجاز وس ساج و
 مسبح يعني ان المنكب ساجاً ولا عانة في الفوات والشدائد
 عدد الفوس والظاهر ان يجعل سبوح هنا من السبح بذلك المعنى لا ان
 السبح حقيقة في السبح في الاراء على ما فهم من لا ساس ان يديم لغيره نظراً
 الى انها في اصلها لغز من لا يولي سنجي السبح بها لا السبح فاعل
 الظرف يجوز ان يكون مبتدأ خبره الظرف الاول والظرف الثاني
 بحالهما والاول حال من ضمير الخبر وكأنه لم يفت قدس سره الى ذلك
 باعتبار انه لا فائدة يعتد بها في تقديم الخبر والجزء ارض الجذب يكون
 التوهم كما هو المنكب ههنا كجارية وبفتح التوهم وكسر لدار ارضه في الجارية
 كذا يفهم من كتب اللغة فما ذكره قدس سره في الامداد من اطلاق اسم الجارية
 على موضعها وثبت عنده الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكوت التوهم
 لفرورة الشك لكن لا ضرورة في التجوز ولا شهرة لتلك الرواية
 والسجع هدير الحام ونحوه اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحام والفاضة

حقيقة على ما في الاساس واطلاق الهدير على الاول حقيقة وعلى ان
 مجازاً والحام في اللغة على ما هو المشهور ما كان ذا طوق من لغوات و
 الغارر وشبهه ذلك فقولته نحوه مرفوع اي السجع هدير الحام ومثل
 هديره اي هدير الفاضة او جرو ورفاله هدير يعوم المجاز في تصويت الحام
 والفاضة ذكر في الديوان سجع الحام اذا طربت في صوتها ومن ذلك
 سجع الفاضة وهو ان تمد ضميرها الى جهة واحدة والاعلى بالقلب الى
 بالحام جرد ما يقال بالفارسية كقولهم على ما في المقدمة ونحوه مثل الفاضة
 او يد بالحام ما يلف البوت ذكر في الصحاح الحام عند السادة الدواوين فقط
 يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة ان في مسموعة بناء على ما
 الصحاح لكن شهادة العقل مجرودة فانها سلمت فيما اذا كان لغز
 من التصويت سماعاً للتصويت اما اذا كان اظهاً لشيء كما يظهر للبدان عند
 رواية الازهار والاولاد ولا شك ان الثاني هو لغز هنا فانه جعل
 الرواية ايضاً من سبابا لاسر بالتصويت والاولى انما هي انفساً يعني
 ليس لهما بها الا من جهة ما يترجمها من النقل والافهام من حيث هما لا جهة
 داخل لهما بها وهذا بخلاف الكراهة في السمع لانهما معني منكب لداخل
 من غير ملاحظة النقل ويجوز ان يوجب كل من الثاني وكثرة
 التكرار الكراهة في السمع دون النقل والتأخر وكيف عرض الح
 الاول في مثل ذلك المقام ان يكتفى بالمعنى العرفي للفظ الملكة وكيف
 النقطة والواحدة الا صراحتها على مذهب من جعها من الامور

الاعتبارية او من مقولة كيف بدخل في مثل العلم الحق قولنا
ان في صورة العلم التفصيلي لكل معلوم علم منفرد وليس فيها علم واحد
يقضي انفسه محله بالذات بل بتبعيته للمعلوم انفسا معرضا واما في صورة العلم
فعلم واحد متعلق بالجميع لا انفسه بالذات ولا بالعرض والتبع هذا
واعرض ايضا بكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها اللهم
الا ان يداد بالغير ما هو خارج عنه حقيقة على ما هو المكسب اصطلاح المتكلمين
من ان الغير ما يتصور ان تفكك من اجزائين واعرض بكيفية النظرية
وانت خبير بان لا اسكان نفس كيفية النظرية التي لا يكون العلم بها نظريا
بل بكيفية التي ادراكها نظريا اللهم الا ان يقال المقصود بالتوقف
المعنى لتوقف الذات لا تدرى ان يكون زواله اصلا كما في العوضات النسبية
المعلوم النظرية فانه قد يكون ضروريا للنفس القلبية اشعار بان
لو عبر الى معنى في ذكر الملكة اشعار بان من يعبر عن مقصود باللفظ فصيح غير
رسوخ ذلك فيه لا يسمى ضيحا انتفاء الملكة سواء كان في التوقيف لفظ
اخر صريح يخرج من جرد هذا التعبير عن ان يكون فصحا او لم يكن فدا ان اللام
في المقصود لا تستغوان فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصحا انه لا يبعد
ان يقال ليس في لفظ المقصود اشعا بذلك فان اللام يجوز ان يحل عليه
بمعونة المقام لا نص ولا ظاهر فيه مع فصحة اعلم ان الفصح مطلقا
ليس شرط في البعده على ظاهر كلام المفتاح ولا يبعد ان يخالف التفسير
جرد الفصح المعنوية شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم بالاذن وجوه

علم بعدد بخلاف مرجع لفظ الفظة فانه احسن واللفظ او النحو او الصرف
تأمل الا ان يعتبر لانه مقتضى الحال هو خصوصية على ان وجوده في
الكلام بل اذا كانت مقولة بالقصد والاعتبار زاد الاعتبار وبالغ
حتى جعل نفس مقتضى الحال مع الكلام انما لم يقل في الكلام لانه قد يفتقد
لاصل المعنى خصوصية خارجية عنه منضمة معه واما وجه تسمية به حتى
احتاج الى اشارة كلمة مع على في قوله لانه مقتضى الحال بل ان
زاد على اصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال بل ان الكلام مقتضى على اصل
المعنى فيما اذا كان المتطلب بيده انما نقول هذا الاقتصار في اللفظ امر زائد
مفيد للتأمل المبلغ من فائدة الخطاب خصوصية الصواب هنا الضم فان
المراد بها النكاح والمرايا المنقضة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فافصح
بالنسبة واما ما في الصحيح من لا فصح لفتح فاعب رانه بعد ان بعد
مصاد رخصه بهذا والخصوص بالفتح صفة فالحاق بالصدرية صار بمعنى
المصدر وتحقيق ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى الحال ليس نفس كيفية
بل مطوق الكلام المكيف بتلك الكيفية والتركيب المشتمل على خصوصية
القاد ر عنها جويزات لذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدق عليها
والظاهر ان المطابقة ههنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النظر
بالنقل ولم يحل قدس سره اصل المطابقة على اصطلاح المعقول لانه عكس
تطابق اصطلاحين ليس بشرط وسيجري في توقيف علم المعانيمة لهذا التحقيق
فسيذكر ان شأه العزيز في تحقيق هذا الكلام ما يبيح بالمقام فانه

مقام الكلام الح فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد مقتضى فان مقتضى
 والتحقيق يقتضي حذف قلنا المراد تفاوت المقام بحسب مقتضى
 ان الاختلاف لا يقتضي وجب حذف مقتضى لان لا عب راجع
 لعلية قوله فان مقام الكلام الح كونه زمانا له وبذلك التوهم ان
 فان الامر زمانا في التمكن مطابق للزمان والمكان وبعد راجع
 كل منها في ان مقام كل من المذكور لا يباين مقام حذف كل منها
 بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام التكثير مثا يباين مقام
 من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد قد ذكر في ضمن
 ونحو ان الضمير مطلقا معروفة وان عاد الى التكرار ويجعل الضمير
 الى الضمير لعدم مقام تقيده اي تقيده تقيده المذكور
 هذا نظر الى الحكم وتعلق او اداة قصر هذا بالنسبة الى الحكم وتعلق
 او تابع بالنظر الى المستدين والمتعلق او شرط مخصوص
 او يمكن جوازه في الشئ الاخرة وانما لم يقل الح لان الظاهر ان
 الخالف حركا كنه قد يترك كافي السوابخ خوفا من التطويل ليس
 الكلمة الح وكذا المشارك مقام مع تلك الكلمة ليس مع غيرها وانما
 يفهم ذلك باعتبار انه صدق انه كلمة مع مصاحبتها وانما قيد بالمكان
 فان صورة المشاركة مشتملة على غيرية ومحتاج الى بيان في
 المعنى لا في جبهه فلا يلزم حذف مقام المترادفين بالشرط
 ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقربة فكأنه اراد بالشرط

اداة الشرط فار رتفاع مشا الح فان قيل اصل الحسن لذاته يحصل
 بالمطابقة فار رتفاع الشان بكما لها لا بنفسها والخطا يقتضي
 ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعد هما قلنا كما المطابقة مطابقة ايضا
 ان يقال لا رتفاع بحسن المطابقة كما ان اصل الحسن ايضا بذلك الحسن
 ثم اضافة لعدم الجنس لا لعدم المعنى لا لخطا بحسن لعدم المتعلق
 بحسن المطابقة لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على
 ابلغ وان جاز ان يحمل على الفصح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن
 بالفضة والارتفاع بالمطابقة والخطا بعدمها اصلا لا ترى
 ان صاحب المفتاح قال واذا قد تو ان البدعة بمجربها وان الفصح
 بنوعيتها كما يكسوا الكلام على التزيين ويرفعه على رجا التحسين فلهذا
 حمل الكلام على الفصح حسن بالمحسنا ابدعية من حيث يبحث عنها
 في علم ابدع وانما قيدنا بذلك لان تلك المحسنا من جهة اقضا الحار
 اياها موجبة للحسن لذاته فيبحث عنها من جهة في علم ابدع ولذا ذكرنا
 ان من المحسنا ابدعية في علم المعنى يعني ذاعلم ان ليس في فية اشارة
 الى ان الغائي قوله مقتضى الحال الح للتوزيع وانما لم يحمل على التعليل لان
 المناسب على مقتضى الذوق التسليم كان ان يقال فاعبار المنكب هو
 مقتضى الحال مع ان التوزيع شيع اضافة المصدر فينبغي ان يعلم ان
 قد يستفاد من اضافة المصدر العموم بحسب لقائ ان كافي سارا لا سيما
 والمعوق بالعدم لكن افادتها لا تظهر غير ظاهرا ان العموم قد يستلزم

كافي قولهم ضرب زيد قاتما فانه اذا كان جميع الضربات المخصوصة في
 القيام لم يحصل شئ منها في غير حال متتابع ان حصل شخص حالين واما
 البحث اعني قولنا وارتفاع الح فان كان باللبسبة القوية كما هو
 فالعموم فيه ايضا يستلزم تحصر فانه يتعد السبب القوي لكن المفهوم من
 الخاشية التي كتبها قدس سره على المطول في هذا المقام انها مطلوبة
 وعلى هذا التقدير فان كان المحصر معني ان لا ارتفاع يحصل بهذا السبب
 وعند ارتفاعه فالنوع مستمم لكنه لا يلزم الاتحاد والمساواة بين مقتضى
 الاحوال باعتبار المنكب كما لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالنوع
 ممنوع فانه ورد في الحديث لا صلوة الا بفتح الكتا وايضا لا صلوة
 الا بالظهور وتناقض فينا قل فاعلم ان المراد من الظاهر ان يتبادر بين
 مقتضى الاحوال والاعتبار المنكب لكنه لا يلزم ذلك اصلا كما تقدم في ذلك
 كتب قدس سره في الخاشية ان المقصود بالاتحاد والمساواة وان
 ما صدر في كتب قدس سره في الخاشية ان المحصر من متافيا فيبطل صحتها
 على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لتحقيق الارتفاع
 في فرد آخر من العموم ويبطل كل ما فيها اذا كان عموم من وجه واتباع كلي
 وفيه بحث لان بطلان احد المحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان كليهما
 احدهما بالتعيين فغير لازم قطعاً سواء وجد العموم من وجه واتباع
 او غيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما فغير صحيح والجواب انه لا يبطل
 اجزاء الجائبة من المحصر في العموم اجزاء السبب من المحصر في الاخص لا وجه له

ان في بطلان القول المبطل كخلف ما اذا وجد العموم من وجه واتباع
 لا يجاب من كل منها يبطل السبب من الآخر ولا يبعد ان يقال صدق
 لا يجاب من محصرين امر متوثر عند القوم فالحكم في اجزائ السبب فاذا
 لم يكن الاتحاد والمساواة يبطل اجزاء السبب في الاخص على تقدير
 ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب اجزاء السبب منها على تقدير
 اتباع كلي او اجزائ قاضم نصب على الطرف لا يخفى انه يجوز ان يكون
 صفة مصدر يسمى فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال يسمى زيداً
 اي اطلق لفظه لان عليه واما ثانياً فالمصدر في الصفة قد يفتقر اليه
 كما صرح به السيد الشريف في قول الفقيه الثاني من شرح المفاتيح وله طرفان
 اي فردان احدهما في غاية الكمال والاخر في غاية النقصا فكما اعتبر في
 امر اجمعهما طرفان لما في المفاتيح من ان البدنة تتزايد لان
 تبلغ حد العجز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا يكون من الطرف الاعلى
 لان الاصل في طرفي الشئ او نهايته ان يكون امرأ واحداً شخصياً لا ينقسم
 اصلاً في الامتداد التدرج من ذلك لا من طرفه والظاهر انه لا يكون يقرب
 ح من الطرف وقد يؤخذ الطرف نوعاً ما هيئة واحدة مع تعدد
 افرادها فان الملحوظ في الطرفية انها تنقسم للنوع ولا تعدد فيه وتعد
 الافراد لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان القوي من النهاية لا يتنازل
 المبدء وبعض افراد الوسط والتعبير بالنوع انما يصح بجميع الافراد
 لا بعضها على ان التعبير عنه به محل خلاف في الاحكام خاصة بالطبيعة

فانه لا يظهر ان يقال زيد وعمروا غير ذلك من افراد نوع ما اذا
غير الكلام عنه لا يقال صدق التعريف الطرف الاعلى والماتبت^{تط}
ايضا لان نقول عموم ما في قوله مادونه الى الـ الى مرتبة دونه يرفع ذلك
وان كان صحيحا لارباب هكذا اوقع في لا يضاع لكنه لو قيل وان كان
فصيحا لكان حسن تفاوت لفظا ينبغي ان يجعل من ورة للتفاوت
كمية او قلة وكثرة كما انتهت ورة للتفاوت كيفية ومناسبة
سوى المطابقة لا يخ عن كاكه فان البدعة هي المطابقة والفضة فيضيه
بمنزلة ان يقال يتبع هذا الرجل رجالا فوسوى هذا الرجل
متصفا بصفة يعني صفة بها في الوف ويميز كالفضيح وبلد في
ما اذا اتى بمطابقة او جاس او نحو ذلك فالأمر بتميزه وانما نحو
المطبق والمجنس مثلا كذا ذكره قدس سره في الحاشية على المطول قول
الظاهر ان يقال هذه الوجوه تحتها الكلام فهي تابعة لبدعة دون بنة
المشكك ثم ان اتصاف المشكك بحسين الكلام بها تابع لا بدع المشكك بل بدعة
على تقدير ان يكون بدعة الكلام شروط كما ذكره صاحب المفتاح وحقه
المحقق الشريف في اول شرحه والبدعة في المشكك هي انتزاعه بان ملكه
لا قدر على كلام ببيع في نوع من المعاني لا يكفي في بدعة المشكك فصحيح
التعريف يمكن بالغاية على قياس ما سبق في فص المشكك لا يقال لكثرة
الموصوفة عانة على ما علم في موضعه لا نقول البشر لا يقد ر على ان يفل
القرآن البدعة في الكلام هكذا قيل في لا يضاع والاصح ترك التعيد

بدعة صحيح

حتى يعتم البدعة في المشكك ايضا اي ما يجب ان يحصل لا يخفى ان هذا
التفسير يدل على ان المرجع اليهم مكانا ومصدره يعني اسم المفعول المرجع اليه
الحذف والايضا كما يقال مرجع نحو الى الغنى لكن المناسبات ان يجعل على المعنى
المصدرى بقرينة كلمة الى كافي قوله مرجع نحو الى الغنى ويمكن ان يقال هذا
بالمعنى مجموع الكلام بحسب ما ان لا يجوز المرجع لان ما رجوع بدعة الى الغنى
انه امر ضروري فيها فاقول والارتباط الذي فيه اشكال لانه قوله وان
اقانفي لاضرار فيرد عليه انه لا يصحح لفظا بتمافاة اذا لم يتحقق الاضرار
يكون الكلام غير مطابق قطعاً واما انفي لكونه لاضرار مرجعاً فينبو عليه انه لا يصح
قوله فلا يكون بدعة اللهم الا ان يقال كلمة رب لتحقيق على ما قال ابن الحاجب
في صحيح جعل لا نفي لاضرار وما يقال انها لا تنفي للمناسبة بين النفي والقلة
والظاهر رجوع النفي الى قوله القبول اعني قوله فلا يكون بدعة في صحيح جعل لا نفي
لكون لاضرار مرجعاً ولا يبعد ان يخالف الشق الثاني بان يجعل قوله وان
ديداً على ان ما سبق يستلزم لكون لاضرار مرجعاً واجب الحصول في البدعة
فلا يكون بدعة متوقفاً على كونه غير مطابق بدليل سبق في تعريف البدعة
من لا عباً المطابقة فيها ولذا قال في المطول لما مر في تعريف البدعة فليس
على نحو كونه لاضرار مرجعاً ثانياً والتميز الحسن في المقابلة ان يقال
والا لاضرار عن سببها لاضرار لافصح اللهم الا ان يراد به التميز بحسب
لا يجب العلم كما يشوبه قول شارح فيما بعد يعني يعرف بتميزه اتم
ويخلص في تميزه لو لم يبق التميز بالكلام لم يجز الى هذا عند ركنه

في ذلك لا فعل المصنف الايضاح نظراً الى ان البدعة متوقفة على فصاحة
 الكلام اولاً وبالذات وعلى فصاحة الكلام ثانياً من اى بعض الظاهر
 يبين مبتدأ خبره منه لكن المناسبات المعنى العكس على ما حققه قدس سره
 في شرح الكشاف بحسب ما قال قدس سره في شرح المفتاح الذوق بطاوع
 على القوة المدركة للعلوم من حيث كان لها في الادراك بمنزلة اصل
 او يدرك بالحسن لظاهر العطف بالواو فقد سمي سهواً ظاهر
 وذلك لان المقصود بان حاج الى العلمين من المعاني والى نظر الى ان
 البدعة متوقفة على الامر من لا صراز والتمييز والتبعية يبين في
 احد العلوم المذكورة وبعضه يحسن بحسب وبعي التقييد المعنوي لتدريج
 بهذا العلوم ولا يحسن لو قيل ان غير ما مدرك بالحسن ضمن ان يحصل العلم
 فذلك ان علم بياح مزيد اختصاص لهما بالبدعة اقول لا يظهر ذلك على
 ذكره ملصق من ان البدعة مرجع الامر الى اول لا صراز لا عبا المطابقة
 بمقتضى الحال المفيد معنى الماد من خصوصيات الزايد على اصل المعنى ان في
 التمييز كسمة اطلاق الفصاحة في البدعة ولا شك ان التمييز يحصل بعلوم
 من جملتها علم بياح لا يقال المقصود الاصل في البدعة والخصوصيات بالطرق
 المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي لا فانقول لظاهر
 ان تلك الطرق من التبيين والمجاز والامستقار والكنائيات المذكورة
 في علم بياح انما هي بالنظر الى اصل المعنى الخصوصيات نعم لو اعتبر بالنظر
 الى الخواص وجعل البدعة عبارة عن اداة الخواص وايراد التبيين والمجاز

والكنية كالفعل حسب المفتاح لسم الحكم
 انت خبر بان الفصح عبارة عن لفظ فاعلم بطريق الاستدلال المجازي
 للغة الشريعة بين اللفظ والمعنى اللهم لا ان يراد باللفظ المعنى
 كما قيل الفنون لا بدية يعني ان الظاهر كونه الدائم في لفظ العهد المجازي
 وليست عهدية الا باعتبار ذكر ان ما يجزى عن لا قول علم المفتاح فاعلم
 محتاج اليه مع ان المجازي علم المعاني اعرف والمعارف كونه المستند اليه
 اعرف كونه منه في كلمة من ابتدائية انصائية يعني لكون المعاني لا بمنزلة
 كائنة تامة من لياح حال كونه هذه المنزلة مشتبهاً بمنزلة المفود كائنة من
 المالك هكذا يستفاد من شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف في
 معنى قوله عليه الصلوة والسلام انت متي بمنزلة هرون من موسى اقول
 متي بمنزلة هرون من موسى فالمعنى هنا يكون قرب المعاني من لياح بمنزلة قرب
 المفود من المالك اي ملكة يقدر بها في ينبغي ان يراد بملك الملكة
 كيفية لنفس يقدر بها على معرفة جميع المسائل اياها لا مستحق لما كان معلوماً
 محزوناً منها او باستحقاق كان مجهولاً منها وهذا مورد لا بد من التنبه
 عليها الا ان ظاهر تقدير القوم بتعب رتبة ملك الملكة بالنظر الى استحقاق
 المسائل دون الاستحقاق الثاني ان كلامهم ربما يوجب بان منشأ حاجته
 ادراك القوائد وليس كذلك فان الفقهاء اجتنبوا في معرفة المسائل
 الصائبة الى معرفة العلة المشتركة وما يتعلق بها الثالث ان ملك الملكة هنا
 مغايرة تابعة لا ادراك المسائل المدونة وغيرها تماماً لا مدخل على ما عنهم

من حاشية المطول وشرح المفتاح الشريفي لكثرة ذكره في شرح الموافقات
الكيفية التفاسيرية سميت خلافا في الابداء ثم سميت ملكة بعد ارتسوخها
متخذة ذاتا اذ ان منطوقه في القطع باختلاف العوارض الشخصية والظواهر
هو الصالح الاول الرابع انتهى على محله لا يلزم ان يكون سببا لاقدار
على معرفة الجميع بل كسب فان بعض الفقهاء بالتفان قد يحتاج بعد لفظة
الانظار دقيقة في استخراج بعض المسائل ويجوز ان يراد به جعل
هذا المعنى جازما مرجحا بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لانه اشيع
في العلوم المدونة مع انه الملازم كحصر علم المعاني في الابواب ثم انه انما وصفها
بالمعلومية اشارة الى منتهى المعرفة لا عمال اللفظ العربي وتوحيها الى جهة
الاطلاق على المسائل سواء كان يجوز او نصا عرفيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم
في اللغة حقيقة في الادراك وجوز السيد حملها على الادراك وانت
خير بان العلم في اللغة يتناول التقليد والعلم المدون مخصوص على زعمه بعلم
عن ضرورة او دليل هكذا فهم من شرحه على المفتاح ادراكات جوهرية
الظاهر ادراكات الجزئيات فان مجرد ذلك يقتضي استعمال المعرفة في
ادراك الجزئية فكذلك تسامح في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظرا الى الاستدلال باعتبار ان ادراك الجزئية وان كان ادراكا كلياً في
الادراك الكلي من الاحوال ثم انه يبقى شئ وهو ان المبدأ من ادراك الجزئية
هنا ادراك النوع المستخرجة عن القواعد وليس تلك ادراكات الجزئية
من الاحوال غاية الامرات الموضوعات الجزئية لا ترى ان قون كل كلام

مع المنكر يجب توحيده وفروعه قون هذا الكلام المتعلق بهذا الخطاب
يجب تأكده لكونه ملحق بالمنكر نعم هذا النوع وكسبه الى معرفة ان هذا
ان كبد المخصوص مناسب لهذا المنكار ويجوز ان معرفة الجزئية تتناول
والنصديق بجار على ما في حاشية المطالع تأمل كل فرد فرد الظاهر
ترك فردان في مكانه اذ كل فرد على التخصيص والافراد فالكلام
تجمل على الوصفية لا على تعدد المضامين صورة كقاعدة تجزئ في نحو هذا
حالات مضى وعلى ترك العطف لعدم ظهور المعنى فيها والادغام
انت خبير بان توقف اصل المعنى عليه ففاء لا ترى قوله لاصل
وما شبه ذلك مما لا بدح ينبغي ان يقتضيه تلك الحقيقة والافسح ان
علم التفرع بحث عن سماء اشارة من حيث فادتها اصل المعنى وعلم
المعاني بحث عنها من حيث انها اذ قصد القرب مثل يؤتي هذا وعند قصد
الى بعد يؤتي بذلك على ما اشير في المفتاح حيث في تعريف المعاني ببيان
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وذلك لان المذكور هو الحكم لا الحث
والتقديم وغيرها لا يقال كان تلك الكيفيات ليست مذكورة حقيقة
كذلك الحكم الكلي التام يقتضي الحال على دعم الشارح قدس سره ليشكو
حقيقة فاعتبار ذكر كل منهما يحتاج الى تأويل لا نقول شاع وصف الحكم
باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا وجه شبه حاشية نظرا الى الجزئية
والا حاشية موجودة باعتبار الافراد واقا وصف الكيفيات بالمسموعة التي
من اوصاف الحكم كافي عبارة المفتاح فليس شائعا بتلك المشابة ثم انما

ان كلام القوم من صاحب المفاتيح وغيره في كثير المواضع يدل على ان
مقتضى الحال نفس كلفيا حيث قالوا انكار لما يطالب بمقتضى ما كيد الكلام
والا فحقا بمقتضى حذف قول وتمايؤية ذلك ان ابعث على
الحواس في الكلام قد يكون غير ما يقتضي عادة اصل المعنى ومن ذلك كثير
وشرح به في شرحه لا يخفى ان تشرح المفاتيح اولى بالقبول من تشرح
الشرح بانها عين مقتضى الحال وفي ذلك ان تلك الاحوال هي
ملصق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى الحال مرادف
يعني من قبل لا يتفان من اعتبارات اللفظية فان انكار كفي في دفعه
ان كيد سواء حصل في ضمن اللفظ العربي والتركي وغيرهما بل حصل
للمنى بل العلم بذلك ان كيد المعنوي باعتبار لفظ كفي وعلى هذا اعتنا
المطابقين للفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان ان كان الكلام واللفظ
بعد المعنى واحوال الاسماء ايضا بهذا التحقيق ندفع ان الاسماء
ليس يفظ فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا الفن بل بحث عن احوال
اللفظ واندفع ايضا ان الاسماء من اجزاء الكلام اذ هو موضوع
الفن ولا يكون موضوع المسئلة كذلك ان المحقق الطوسي صرح بان
موضوع المسئلة قد يكون كذلك بل امر اخر هو ان تلك الاحوال ليست
عن الاعراض الذاتية بالمعنى اذ الحقوق في موضع بل هي امور متعارفة
لكلام ولو سلمت فهي اعم من الموضوع اي اللفظ العربي والاجواب ان رعاية
ذلك لا مروءات لازمة لعالم حكما وانما في الفنون دية فقد انظر

قد يجعل الفن الادبي عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات وتبينها وتبين
احوال متعلقة بامر واحد في جملة على ذكره قدس سره في شرح المفاتيح مجرد
اصطلاح في كونه اصطلاحا محض فخابر مع عبارة ان يقال ان التخصيص
في التعريف مجرد ان نظر المدون مقصود على اللفظ العربي وبخبر
المقصود من علم المتعلق قبل كلمة من تاصلة المقصود فيزم ان يخرج تلك الاحوال
من علم المتعلق المقصود من الشيء خارج عنه وانما بتبعية فاحصر ^{الكلمة} حصر
في اجزائها وانما ببيانها فائدة في زيادة المقصود اذ الفائدة ليست
الا ان تعريف العلم وبيان الاختصاص والتبينة لا في داخله في العلم دون
المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستقيم الحصر فان تلك الامور ليست من جملة
الاحوال التي كون من بينها لا يتفاوت حاله ولا يمكن ان يجاب عنه بان
بيانها واصله المقصود محذوف اي المقصود من الفن وذلك لان القوة
عبارة عن اللفظ المفيدة للعلم وبيان الاختصاص وغيره لكن المقصود من
جملة ما هو العلم بان من تبعية نظر ^{وجيب} الى ان بعض المبادئ والموضوعات
داخله في العلم لكن المقصود من العلم وانما خبر بانه لا يرد به اختصاص
تعريف المتعلق فيما سبق بالحصول والملكة قائمة بنفس المتكلم ينبغي ان يحل
قيامها بها على وجودها فيها الظن العلمي قد بنا في انها تعلق احد الشيء
بالآخر لكن نقل عنه في فاشية انها صادرة في الذهن كالعلم والارادة
تأمل خطأ في هذا المقام هذا مبني على ان المتعارف رجوع الشيء الى
القياس مع ان القوم قالوا فان لادنا نسبة لا يقال قد يكون بعض الناس

على وجه الحقيقة

خارج تطابقه نحو زيد قائم بل يكون كذلك في جميع الحالات لأن النسبة
بين كل امرين في الواقع إما بنوعية أو سببية على طريق كسر العقلي لا تأخذ
المقصود خارج يقصد به مطابقة وان طابق فصادق وان اختلف فخطأ
ان يعلم انه لا دلالة للحكم ولا شعافية الا مطابقة وقصد هاهنا
تقييد مطابقة اولاً بمطابقة ههنا بالقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال
انه اذا صدق القرب من المتكلم في الحال دون الاستقبال يجب ان يكون
ما ضرب صادقا لا كاذبا لصدور القرب في احوال اذ لا رمتة التثنية اي الحال
وكذا ما يقال ان الاخبار الجارية الاستقبالية كلها كاذبة لا تنفأ
في الحال ووجه دفع انه يقصد بمطابقة النسبية الاستقبالية ولا يخفى انه
لا دفع بمجرد التقييد باحوال اذ رمتة التثنية تحصل من اللفظ ويكون
وذلك لانه اذا قال المتكلم ضرب يتصف بطلب القرب وبعد طابق
لعمري فالجواب التلخيص بهذا اللفظ قول تحقيق الفرق بين الخبر والاشارة
اشير اليه من ان الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة المفهومة للخبر بخلاف
الاشارة وان فكل من الامر والنتيجه يدل على نوع طلب حصول اذ التميز
في نفس المتكلم بهذا النوع بل ما يقابل يميز منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك
يكون صادقا لكنهم عبروا بالصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة
لخارج وعدمها تأمل ومع قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا
مخصوص في الظاهر بالقضايا الخارجية دون الذهنية مثل شريك ابى
ممنوع بل مثل ما سوى الواجب كما يمكن والتحقيق ان بين كل امرين مع قطع

على وجه الحقيقة

عن جسيمة دلالة الحكم وادراك الذهن وفهمه من نسبة على وجه يقينه
ضرورة العقل والاسدلال ليرحانه يقصد مطابقة في خبره فان طابق
فصادق وان اختلف فخطأ وهذا معنى وجود النسبة الخارجية في الواقع
اي ذكرنا في ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع
النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية فليس خارجا بمعنى ما يرد
الاعيان حتى بنا في ما ستر من ان النسب ليست بموجودة خارجة
من معنى الخارج هنا خارج لذهن الواقع ونفيل لاهم لاهمة تخصيص
قبل الحجة ان الخبر اعظم شأنا واكثر نفعا واستمالة على التكرار اصل كثير
من لانت ولا يخفى ان هذه التكرار في تخصيص مما لا يستغنى عن عبارة
على انه لا حاجة اليه انت خبير بان ذلك مبني على ان كل لفظ في الحكم
البيع مطابق مقتضى الحال وهذا محل تأمل وقد سبق لنا ان
الوجه تسمية هذا بالنبية لانه لا يتعارف جعل الحكم تنبها لوجود
الاشارة والعلامه هذا الخبر فاقبل غير معتقد لوقول معتقدا
خالفه كان ثبوت الواسطة اظهر والحكم في ان المشكوك المحكي
انه خبر وان دل على الحكم ولا يميز منه ان يكون القائل به حاكما بذلك
الحكم بل هو صلو المدلول في الدلالة اللفظية بدليل انما يصح التبر
في التعريف لانه تعريف فلفظي لا لاهم التصديق وبيان الموضوع له
فانه كما جعلهم لا يخفى ان دليلهم لا يثبت بما ادعاه هذا القائل في جانب
الصدق فانه يجوز ان يكون القصد بمطابقة الاعتقاد ومع الواقع فذلك

لم يتوهم قدس سره في حاله بنقول لا يثبت ما ادعاه في جانب كذب بضالحو
 ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع موافقة الواقع ان هذا لا يصلح
 بعيد جدا فكذا لم يثبت ان قدس سره قال مستدلال على بعض المدعى اوله
 قول الخصم ومثل ذلك ساجج بشهادة ان واللام انت خير بان هذه الملوكة
 تاكيد لما دلت عليه عن المشهور لا لشهادة المنفصلين المدلول عليه بقوله نشهد
 وهذا هو ظاهر المتعارف لو سلم فانها من المقتضى ان يكون مجموع الكذب
 في نشهد نظرا الى انه خبر عن استمرار الشهادة والشهادة محال به ورجوعه
 الى الخبر اللازم لنشهد على تقدير كونه انشا وهذا الخبر هو لا خبرا عن كونه المشهور
 على وفق الاعتقاد واما رجوعه الى الخبر الذي تضمنته هذه الملوكة ان على ما ذكره
 قدس سره فاجاب ان كون المصود كذا في الايضاح الذي يبين له الشرح على الخبر
 ان جواب لا ولا يحوان المعنى تشهد بشهادة والادوات ثلوثا استنكا
 يترجم عنه ان واللام وبجمله لا سيما في الكذب في قولهم نشهد وادعائهم فيه
 المواطات مع الاعتقاد بان مطابق الى الظاهر من قوله قدس سره
 ان الظرف حال عن الخبر اعني مطابقة وان الضمير في قوله موافق راجع الى الاعتقاد
 وقد فسر في الصدق باعتقاد ان مطابق والماد به في الكذب باعتقاد ان غير
 مطابق فاختلف راجع والمجمع في ضمير واحد لكن تفسير الكذب بح نقض في
 المقصود والاول مع الاعتقاد خلاف لمطابقة على ان مشاركت كونه
 لا للمعنى المذكور اعني الضمير راجع الى خبر على ما هو المفهوم من العبارة وسواء
 الحكم بنعم لا المحذوف بوقية المقام اي الواقع والمعنى صدق الخبر نظرا

نسبة المفهوم للنسبة الخارجية والنسبة الداخلية للمفهوم والضمير في قوله
 عدمها راجع الى المطابقة وفي قوله موافق راجع الى الاعتقاد بالتفسير السابق
 والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك جائز على ما صرح به المحققون في بحث
 التبيين من شرح المتفاح لكن المعنى على السبب لكي اي الكذب عدم مطابقة
 الواقع والاعتقاد معا وان اتمل رفع الجواب لكي ونفي بقية فقط اعني
 الاعتقاد ضرورة توافق الحيات خبر بان الاعتقاد المطابقة يستلزم
 قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافقة لان
 العقل كما يعتقد الحكم ان يعتقد ان مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب
 لا اذا اعتقد ان غير مطابق اعتقد خلافه حصرا واجبارا لا يخفى
 ان لا فائدة في المحذور ان كثرة الافراد للخبر كانت انفع للمستدل القائل
 بالواسطة على سبيل منع كونه ينبغي ان يعلم ان منع المحذور المشهور بالحكم
 بان في في الكذب فقط من غير تناقض الصدق فيوجد لا اجتماع في الصدق
 فيتم الخبر الكاذب والخبر الصادق في حال الجحش فلا توجد بواسطة ان انه يظن
 منع المحذور على الحكم بان في كذب سواء حكم في جانب صدق بان في وقوعه
 ولم يحكم بشي فمجرد عدم الاجتماع وحتم من اصل نفس فتوجد بواسطة فعله
 هذا منع الجمع في المقصود يظهر على الجملة لا يتم الاستدلال لا احتمال غير المقصود
 تامل ان كان اظهرا ان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه فلا يبرهن
 ان لا يبرهن الصدق باصديقي التردد واما الصالح للتدليل اعتقاد عدم
 الصدق فانه المنافي لتجويزه اللهم ان يتكلف ويداد بعدم اعتقاد

الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقاد محم حيث لا يجوز وانه صدق
احواله سناد الخبر لا يخفى انه ممكن في الالتماس ايضا اجاز جميع تلك
الاحوال من الحقيقة العقلية ومن المجاز العقلية ومن ان كيد بانواعه
وعده مثلا اذا كان المخاطب بعيدا عن السبب لو كذا الامر وكان يقيد
بالخبري كونه اصل عظيم ثبات او ما يجري مجراها مثل قولهم تمنع
خير من ان تراه مثل جملة التي وقعت فجرا او كونه اي كونه في عالمه
لا يخفى ان هذا لا يزم ايضا للحكم باصل القضية حجازا بالنسبة اليه وكثيرا ما
يقصد بالخبر حجازا للحكم لا يزم اصل الحكم فائدة عن غير هذا الحكم لا يزم
عن سائر الاحكام لانه المجازية ويمكن ان يقال المداد بالحكم ما يقصد
علم المتكلم به ويقاعه في الجملة وان كان المقصود لا صلي هو لوقوع
ولا يجري ذلك غير هذا لا يزم كما لا يخفى والمداد بكونه في استجابة
لم يبع اصدان هذا العلم فائدة الخبر واستفاد منه حتى يقال انه لا يثبت
به ذلك العلم عرفا فله يكون مستفادا ولا فائدة بحسب الوصف نعم العلم على
مطابق حصول الصورة اصطلاحا كما لا يخفى قد اشتهر بين الناس وقد يقال
في نصيحتهم لزوم بانه متى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم عن خبر اعتقاد ايضا ان
المتكلم يعتقد بذلك الحكم قولنا نعم ذلك فيما اذا كان اعتقاد المخاطب
تقليدا واما في غير ذلك كما اذا كان اعتقاد المخاطب بالحكم بديهيا يحتاج الى ادنى
التفاسد و قد ينزل المخاطب بالاحسن ان يذكر هذا في الخارج
على خلاف مقتضى الظاهر و علم ان التنزيل بل يجري فيما اذا علم الفائدتين

معا و احدها وكلام المتصون ان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجه
وقد ينزل المخاطب بالاحسن ان يذكر هذا في الخارج على خلاف
مقتضى الظاهر و علم ان التنزيل يجري فيما اذا علم الفائدتين معا و احدها
وكلام المتصون ان كان ظاهرا في الوجه الاول لكنه يحتمل الوجه
وتنزيل العالم بالشيء المقصود لتنظير فان الآية ليست من قبيل تنزيل العلم
بالفائدتين منزلة الجاهل ولقد علموا ان العلم في المقادير
القسم المحذوف وفي من شتر به بديهة وضمير لمفعول كذا بالتحريم
الشعبة اي لمن يستبدل واختاره على كتاب الله وليس عطف على مجموع القسم
والجواب فيه ايضا حذف قسم وعطف الجواب فقط ثم الجواب بقوله لو كان
يعلمون محذوف امر لا منعوا و اعلم ان وجه التنظير في الآية ان صدر خطاب
على ثبوت العلم لهم واخرها ينفية عنهم فان لو امتنع ان في الامتناع
الاول لا ان في العلم عنهم لغير خطابي نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى
العلم قبل الحاجة في الآية الى هذا التكليف فانه قوله لو كانوا يعلمون
متعلق بقوله وليس والذم والردارة غير انتفاء الخلق والثناء
فان ان في وجود في المباح خلاف الاول وبالحكمة مع ذلك لا صلا ليس
في الآية استشهاده قول هذا محتمل لكن سوق الآية على ان لا يذم
وانتفاء الخلق ووجود ذلك ان اختيارا ليس له نفع كالسحر على ان في
الكلمة من كتاب الله تعالى راي مذموم جدا ولو سلم فربما لو كانوا يعلمون
في صدر الآية هو لا نسب بدعة الوان فان فيها ما لا فائدة من حيث

الاشارة الى ان علمهم بعد الثواب كاف في امتناع فكيف العلم بالعدم
 والرداءة ولا شك ان حمل الآيات على الابلغ واجب بغير ان متعلق العلم
 وعدمه ليس واحدا على التوجيه لا قول فان عدم النفع والرداءة وان كانا
 متنازيين وجودا فهما متغايران مفهوما تاما وما رمت نفى الرقي
 باعتبار ان تلك العجيبة خارجة عن حد تلك الرمية ينبغي ان يقتصر
 لا يظهر كونه جوازا سببا عن الشرط المذكور اللهم الا بجهل خلة كونه محمدا
 لتفصيل التذات راية بقوله فان كان المتخاطب الى اخره عن التوضيح
 بظاهره ليس علة لعدم التخصيص فاما ان يعلم نظرا الى ان الحكم بما فيه
 غير مفيد ويعلم ذلك بطريق المقابلة اي لا يكون عالميا يجوز ان يرد الحكم
 التصديق فاخلو عنه بمعنى اخلو عن نفسه وذاته كما في اخلو عن الرد وكن
 يحتاج الى استخدام فان الرد ليس في التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع
 واللا وقوع بل في النسبة المفهومة من اللفظ ويجوز ان يرد بالحكم وقوع
 واللا وقوع لكن اخلو عن الحكم بمعنى اخلو عن ادراكه بخلاف اخلو عن الرد
 بالجمل انما يظهر فاذ قبل اذ لم يكن ذلك الوقوع واللا وقوع متعلق
 التصور ايضا بل كان متعلق التصور لنسبة الحكمة كما يفهم من خاصية التسمية
 او يقال المتبادر من العبارة اخلو عن الوقوع واللا وقوع بمعنى التصديق
 لا التصور وان كان المتخاطب ممتددا الى القول اذا المتخاطب ظاهرا بالحكم
 كان ظاهرا عرضة الرتوال متوقفا مجوزا ببقية ينبغي ان يحسن تأكيد هذا الحكم
 اذا التفت اليه كما ينبغي كونه المذكور في دلل لا عجز الى الاظهر ان يكون ذلك

النظر شرطا في التأكيد بحكمة ان خاصته على رغم الشيخ على ما يفهم من المطلوب
 نظرا الى انها علم في التأكيد بخلاف سائر الملوكة ان يتمكن لتوفيق بينه
 وبين ما ذكره القوم من انه يحسن التأكيد في صورة الرد
 اذ كذبوا لا ينبغي ان لا يفسر ظاهرا لقائل والحكاية ليس وقت الكذب بنظر
 للمخدوف لمر عن حكاية عن ارس قوليهم اذا الخ اذا الاستيفاء عن حذف
 الصلة راي هذا المحكي صادرا اذ كذبوا مبنى على ان تكذيبه لا ينبغي
 لا يقال يجوز ان يتعلق في المدة بقوله قال لا تافقون ان وورد في المزم
 ايضا على ما هو المفهوم من العبارة اذا المعنى قال تافقا كما في ارس قوليهم
 وقت تكذيب الجميع في المدة الاولى كذا وفي الثانية كذا والتقوية
 بمؤكد الخ والاصح ان يقال ان كيد استخفاء ووجوب الخ فيه
 ان الاستشراق متعدي بنفسه ولام التقوية لا تافقون يقال ضربت ليد
 ان يكون ذلك تنزيلا المتعدي منزلة اللام ثم تعديته بحرف جر او
 يقال لا استشراف متعدي بنفسه نظرا الى اصل المعنى كونه متعلقا بضم
 ابقاء الطيب حجازا او يعبره نضمن ابقاء الطيب مقام ان يرد
 قال الشيخ الرضي قوليهم ان يضرب يفيد ان يفتح منه لضرب ولا قطع
 بشبهة فهذه العبارة هنا لا تقتضي الا صحتها الرد ولا الرد بالفعل
 فلا بد ان التأكيد على مقتضى الظاهر ثم ان المكسب ان يكون الاستشراق
 ايضا بحسب الصلابة فقط وان لا يظهر مستند للرد بالفعل لا
 ان يقال لا استشراف في جنس الخبر لا خصوصه وغير المنكر كما المنكر محمول

السيد رضي الله عنه ذلك متناوالت أيضا وفيه ان الكلام بكونه مع
والنكر على طريقة واحدة قد وجه للتشديد ان تعبر زيادة النكيد بالنظر
الى النكار **ح** على الوضو يعني عرض الرجح فان معنى عرض العود على الانا فيها
نظم من كتب اللغة وهو الماد عند السيد وضع عرضه على الانا ونظم الماد بوضع
الوضو هنا كونه عرض الرجح في جانب لا عدا اذا الوضو بحيث طولوا نهم
عنه التقدير للمحرر بربته فالوضع يكون الوضو نحوهم عنه النكار ويمكن
ان يجعل الوضو معنى ان يظهر من قولهم عرض العكر وانما جعل عدا ان النكار
باعتبار ان لو علم فيهم رما على قدر على ذلك **ح** وخطب خطبا لطفا
قبل ان كان شيقو حاضر افضية لثانان احد صام من الخطا بالاعنية على راي
السكاكية وان في على العكس وان لم يكن حاضر افضا لثانان في ان في
مطلقا فانه لا يربط ان بني عمك فيهم على الجملة بما قبله لا بقدر ارضقت
اي قوله ان بني عمك فيهم **ح** والحق انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل
شخص من جهة ذكر او صافه حاضر محاطا بالخطا كما يظهر من لينا ولوية
قوله انك اباك بعد **ح** نكتم واستهزاء يخرج بذلك عن التشديد المذكور
لكنه ظاهر في المعنى الثاني للوضو **ح** به يقال رماه بالعدل اربسة
ح ليفت كلفاح التفت بالكسر جانب والكفاح المقابلة في الحرب **ح**
فت لم يزل المحرر ان رجلا ان في حصنه وحامية التكب التجب التقليل
الان على احد الجانبين **ح** الزعام المازجة **ح** ان يدس هكذا وقع بطل
قدس ستر في شرح المفصاح وفي كثر من نسخ المازوق في كثر الاول على ما في النسخ

ان يداس لان الدس لا فضا تحت التراب والندوس جعل النسي تحت
القديم **ح** لان مجرد وجود لا يعني ان المفهوم من العبارة ان ان تر
فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لويقال وجوده لا يعني في ترك كيد
بالنسبة اليه كما استفاد من العبارة لكان تافا **ح** وهذا الحكم في خبره
المخاطب انسي واصحى عليه عليه الصلوة والسلام ولا ينكره احد منهم يمكن
ان يقال كثر ايام فاضا حال الت مع ايضا كما هو المكسب هنا فان المقصود غير
الكفر باعتبار النكار طم فالمقصود من المخاطبة عبارة الشرح هنا ما يتناول
الت مع ايضا بان يحمل على ما بين فاضا حاله ونفسيه **ح** نظير تنزيح
النام **ح** لا اجل يعني هذا نظير للمبني باع رالتنزيل **ح** وهذا اعتبار
الح على محذوف بنبي عنة لتبين كانه قبل هذا التذكريات
الاسناد في صورة ان بار **ح** ان ربا او اخبارا كان الماد بهما ما في الجملة
ان ان اية والخبرة سواء كانا تامين او لا في قول اسناد المصداق
انه غير تام **ح** من احوال التفتية ان ضافه للعهدى لحوال المعونة
في تعريف المعاني **ح** بان لا ينصب **ح** الا يظهر بان لا يكون هناك قرينة
معرض ومات لا و ان يمثل بقول كركم الملعن فان الملعن والموت
لبسا صاوير من اصل **ح** اذ لو علم المخاطب **ح** قول ذكركم في الخطاب
بانه لم يحج بجوز ان يعلم اعتقاد المكلم بانه لم يحج فانما لصاح كونه مجازا
لمحواز ان يجعل المكلم ذلك الاعتقاد من مخاطب قرينة صارفة فالمداد
علم المخاطب باعتقاد المكلم بكونه وظهر ذلك لعدم اعتقاد المكلم في ظل

في التورية لكونها من المتكلم في اعتقاد المحكي كما ينبغي **قوله** حجازاً
 حكماً لتعلق الحكم بالمتكلم في اللفظ **قوله** حجازاً في اللفظ لان حجازاً
 التوفي بملاحظة حال الثبات بل التحقيق ان التوفي يرجع الى ما يترتب من صورة
 الثبات مثلاً ما رجت تجارهم راجع الى الاحكام **قوله** او الموضع الذي
 قيل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز لا يستلزم حقيقة عند الشيخ اقول الموضع
 الذي يؤيد له السند هو حقيقة كما ينبغي مع ان الحاشية المنقولة عنه قد
 سترت ما فيه لذلك وقد اشار فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المال لا يخلو
 في تفسيره لقول اما مصدر ميم واسم مكان وانت خبر بان ذكر المال في خبره
 غير ضروري قال في الصحاح وغيره ان قول تفسيره يؤيد له الشيء ثم
 معنى صرف التورية ان الظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان المتكلم
 اللفظي ماهره وبالنظر اليها يفهم انه غير ماهره **قوله** وحال ان نصب الح فاق
 ان قول طلب الحقيقة وملاحظتها وهذا يستلزم اعتبارات العلة ونصب
 التورية فلو تعرض لبيان العلة ايضا في حاصل قول كان حسناً لو
 اقصر عليه لكان حسن فاق لمص قال فيما بعد ولا بد من تورية **قوله** اي
 المفعول انما اقصر عليه لانه اصل اول ان اللفظ المشبهة لا تنصب للمفعول
قوله لا يستلزم اي حال كونها باقية على معانيها فان معنى المصيبة المستفاد
 من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع والسند اليه لفعل وقس عليه في
قوله من انفع لاننا لکن الظاهر من انفع المار اننا لکن ان يرفع في عظام
 ذلك **قوله** شقان بينهما الشقان العداوة والمخالفة **قوله** مطلق النسبة

خبر بانه يترجم ان يكون قوله سابقاً لسند الفعل انما كان
 مبنياً للفاعل حقيقة والى غير حجازاً قاصراً في اداء المقصود واعلم ان حجازاً
 ينبغي ان يثبت عليها الاول ان المفعول به نعم من ان يكون بواسطة اول
 لكن المفعول فيه وله لبس داخلين فيه على ما يفهم من شرح المصباح الشريف
 في بحث تقييد المسند وايضاً من المقيس شرح المفصل فيترجم ان يكون نصب
 في الدار مبنياً للمفعول حجازاً الا ان المحقق رضي قال بانها نوعان من
 المفعول به صواباً سمين اخوين ان في ان حال لفظاً المشتقة على قياس
 ال فاعل لكن المفعول به لهما ما يكون بحسب المعنى كذلك ويصلح ان ينصب
 بعد سر لفظ العمل فاضافة ضارب زيداً من حقيقة ان ثلث اضافة هم
 الفاعل في الطرف ان كانت على طريقة اضافة ال المفعول به وبمعنى هاهنا
 حجازاً ولا ينبغي ان يكون حقيقة لان المضروف تعلق بالطرف مثل
 ان قول الكاذبة التي تعمد المتكلم بها صدور الكذب قاصداً نحوها
 بقدر ان مكان فعلها قول فيها **قوله** اولم يظن الظاهر من عادة لم في الشرع
 ان الكلام على عطف التوفي وليس بمقصود فان اصرحها لا يكون بل لا عار
 لظهور التوفي لكن على عطف التوفي على المنفي كقوله او في خبر التوفي فيستفاد
 العموم للتوفي **قوله** لا ضمان ان يكون بهج اقول هذا بعيد جداً لان
 فاعلية المفعول او كرتها والعش او مرها غير ظاهرة فمكن لم يذهب اليها
 اصيماً على عرف المتكلمين ومتفاهم العرف من انهم انما هم استدلوا
 ان س الى الدهر على ما يفهم من لقون فالظاهر وقوع الهدى بانه

من الله تعالى وغيره بل لا تنفك مادة الحيات في الآخرة واما ان يكون
اليه في شعار العوب واما لها فظها الحزن والشكوى الى الله تعالى
لكن في ضمن عبارة الدهر على سبيل الظرافة لا ترشق شعور العوب من اهل
الاسلام ايضا فانهم بهذه الطريقة في المراتي وغيرها **قوله** يعني لم يعلم الما
بالعلم من مطلقه بحيث يتناول الظن **قوله** مبرز عنه يمكن ان يكون عن معنى
اي فصل في التصنيع عن التصنيع بانها ما بينهما **قوله** جذب لقباله الماد لقباله
مطلق الزمان كما استشهد **قوله** قبل الله القيل بمعنى التكون على ما في النسخ لكن
اعتبار العبارة غير ظاهر **قوله** فانه يدل على ان طلوع الشمس لا ينافي ان يكون
استدلالنا الى جذب لقباله فان المنجس مثلا يجعلون المؤثر في عالم
الكواكب مخلوقة لله تعالى ابتداء او بواسطة تامل **قوله** وانه المبدء والعدم
الفاعل بين الالف واطلا الشمس وبين غيرهما اوله لانه الطلوع بفعل
على الابد والانت **قوله** وحي زيتها بالواو في نسمة مصححة بنسخة ان
قدس سره يعني من خطه هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاقسام الاربعة
سواء وجد تمام بحرزم الاول من الاعتبار كافي القسمين بنوعين والجزء الثاني
كافي القسمين في بعض الجزئين كافي القسمين لاخيرين يعني ان الكتاب
مقابلة للحقيقة والمجاز على عبارة المص **قوله** ظاهر لانه اشتراط احوال
على مذهب السكاكي فيجوز ان يكون المستند جملة ووضعها بالحقيقة والمجاز
التعويين محل خفاء اذا الكلمة مأخوذة من تعريفها **قوله** يوم القيمة الاول تركه
لكن يناسب ذكره على وجه التفسير في آخرة الآية **قوله** وعن طول ان مجرد الطول

لا يستلزم العجب من عدم الانتفاع ان طولها ازيد منها قطعاً
الى من جهة العقل يعني عقلاً يميز عن نسبة الاستحالة الى القيام كمن على
فاعل المتعذر الاستحالة اي لا حالة فان التمييز يلزم ان يكون فاعلاً
لفعل المذكور بل لازمه والمتعذر نحو امتداد الالف مادام انفس
الامتداد بل الممد **قوله** بزيدك وجهه حسا اي بزيدك الله علم الحسن في
وجهه في الكلام حذف مضاف ووجهه مفعول به بواسطة اوصاف حسن
قوله فان فاعل هذه الافعال قول قد جعل السكاكي النفس فاعلاً في
اقدامي واما ان الفاعل في جميع انفس على زعم المعنونة فانهم جعلوا بعد
موجود الافعال بالباشرة او التوليد حتى قالوا العالم بالنتيجة مخلوق
للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدر السور والعلوم
بزيادة الحسن من النظر احسن في الوجود بالتوليد **قوله** والحق ما ذكره الشيخ
الح كتب قدس سره في الخاتمة اولاً لا نزاع وان الفعل لا بد من فاعل
لكننا نعلم قطعاً ان الموجود والمتحقق في امثال هذه الصور هو الله تعالى
والعدم ونحو ذلك من الافعال لازمه للمسألة والاقدم ونحوها
من الافعال المتعذرة كمن بقي في بحث وهو ان لفظ اقدام لا يكون حقيقة
لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالاً صحيحاً فينبغي ان يكون مجازاً
فلا يكون المجاز في الاستناد ثم الحق بخط قدس سره في آخر الخاتمة
هكذا والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم
كونه مجازاً في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل هو فيه لا يكون

نائباً ولا يبرهن الكذب أيضاً لان المقصود ثبوت ما هو لاصل والمخرج لثبوت
مثلاً اقول في اختصاصية السابقة اشكال على القوم جميعاً فان الواقع
في الصور التجوز اللغوي في الاطراف لا اسناد المجازي وخصائية الله صفة
جواب له واما اول الخاصية لترجيح كلام الشيخ فكذلك جعل غاية الارجاس حاله ان
الافعال المتعددة الواقعة في تلك الصور ليست بموجودة اصلاً فالمقصود
فيها المبالغة في ملازمة الفعل مثلاً اذا وجد لقدم وموصدة لداع واريه
المبالغة في ملازمة للقدم ويتوهم هناك قدام ومقدم وينقل اسناد
الاقدم الى الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم كقدم من المتيقن في تحصيل
غرض المبالغة في الملازمة فماذا لشيخ انه ليس هناك فاعل موجود يستدله
تلك الافعال المتعددة او فاعل بعدت باسنادها اليه اذ لا فائدة في اسناد
الى الفاعل المتوهم فاقول بفتح آخر هو انه استبرهن الحكماء والمنكتهين
ان كل ممكن له فاعل فلا فاعل لا زمة فاعل موجود يكون اسناداً لفعال
المتعددة اليه حقيقة فليقدم مثلاً مقدم محقق وهو محقق تعالى عندنا و
البعد عند المعقولة سواء كان بالمباشرة او بالتوليد من فعل آخر للبعد فافهم
قوله ذاهباً الى مخرج اقول لا ينبغي ان يكتفى بالتشبيه في المدخلية مقصوداً
كافي صورة الاسناد الى السبب واما في غير هذا كافي الاسناد الى المصد
و الزمان والمكان وكلام السكاكي على الاطلاق تحملت **قوله** من
التوازم المساوية كان الماد المساواة بحسب القرائن والمقام قد يرد
ان الخاطي ليس مساوياً للشيء **قوله** وهذا مبني على ان قبل اسناد راضية

المدخلية

والضمير جميعاً ايضاً مجازي على مذهبه فالمدخلية الصواب قطعاً قلنا
اذا كان الضمير عبارة عن الصواب فليس اسناداً للمجموع مجازياً **قوله** وهذا اول
فانه في مثال المتن بان التجوز في اسناد الصائيم الى الضمير **قوله** ويجوز
انه الحق فيه انه يلزم ان يكون الاسناد مجازياً لان من صحت الانيات مثلاً
ان يستدل القادر المختار لا الى الزمان المشبهة به مع ادعاء القادرة
له فلا يستغنى السكاكي من المجاز العقلي اليه شارقة من سيرة في خواشي شري
المختص في الاصول **قوله** من حيث انه مستدله ينبغي ان لا يجعل المحيثة
للتعقل بل لتقييد البحث اي لمحموت عنه فاحوال المستدله حال كونه
ما خوداً بهذه المحيثة فلا يرد ان الخفاف والانيات ليس عروضة له لاجل
كونه مستدلاً اليه **قوله** تبنيها على ان المستدله لا ينبغي ان هذه الكثرة مثابة
لكثرة تقديم الحذف ووجه التوفيق ان هذه الكثرة تحبب باعتبار سبوع
الحذف في عدم التام والكثرة السابقة بالواقع **قوله** بنا على الظاهر
لا ينبغي ان كونه ركناً من الكلام لا ينافي كونه عن لانه اذا علم معنى
الكلام صار تمامه عن فكيف بالجزء منه ففي الحقيقة ايضاً اذا علم
بحث في العبارة بنا على القوية وان كان مع قطع النظر عنها ليس
بعث **قوله** لان الدال حقيقة انما حصر الدالة عند الحذف في اللفظ
مع مدخلية العقل ايضاً اما للمبالغة في مدخلية اللفظ واما لان العقل
شروط الدالة والحاكم بذلك والدال هو اللفظ **قوله** قلت عيسى هذا
يصلح مثلاً لا دعاء التعيين ايضاً **قوله** هل تشبه ام لا هل عبارة اهل

في ذمة الهمزة اذا هم المتصل لازمة للهمزة او ايهام صوته الماد صوته
 عن نجسة بواسطة المدور على تلك فصحة ذكره الابهام **والظاهر**
 ذكر ان صراذ يمكن ان يقال ان العيشة في ذكر المسند اليه يكون باعتبار
 احدهما باعتبار القرينة الدالة على تعيينه لاسناد هذا المسند في قصد الحكم
 و ارادته وثانيهما تعيينه لاسناد بحسب نفس الامر بحيث لا يصلح ان يسند
 هذا المسند لغيره **او** سيج او قافية هذا ان فيما اذا وجب تقدير المسند
 لتدريج يحصل السجع والقافية ثم المقابلة في الوزن تقتضي ان لا يتغير
 الوزن بذكر المسند اليه وحذفه بل يتغير القافية وذلك فيما يكون المسند
 لتدريج القافية على وزن المسند اليه فذكر المسند اليه وحذفه لا يتغير الوزن
او كقول الصياح الظاهر انه مثل لفوات الفوصة فالصن اتصال به
 سمي من غير ارام هذا مثل قول من قاله الحكيم لمصر و كان من ارضي ان تن
 وقد نذر ان يذبح صباه على الغيب فلم يكن ذلك ابداً حتى قصد بقتل نفسه
 ثم رعى ابنه مطعم فاصاب فعند ذلك قاله الحكيم يضر في ان صدر من
 المسي بانه يبرو ولا ترد **او** لا مقتضى للعدول الظاهر ان الظرف
 ليس بخبر بل متعلق بالسهم فيلزم تنوين المقتضى لانه شبهة بالمضاف للتم
 ان ان يقال ذهب الى انه لا يجب تنوينه وعليه قوله صلعم لا مانع لما عطي
 او اظهار تعظيمه ادرج لاظهاره وان كان حاصل من لفظ المسند اليه لتعظيم
 نظرا الى ان الكلام على تقدير التونية فاللفظ المحذوف المدلول بالتونية
 التعظيم وذكره يفيد ضاربه **او** حيث لا صفاء الاول السماع ويصح

في ذمة **او** نحوه قوله تعالى كناية لا يقال لا بد ثم قوله وفيها مارة
 افعى وان يجعل ذكر المسند اليه في الآية مطلوبة الا صفاء اول بسط لانا
 نقول هذا القول مجمل يقتضي ان يسئل المطالب بالمدار فيجب ان يكتفى
 فيقع زيادة البسط **او** في لاظهاره الاول في قول الفاعل في لان كما في
او الخطا بجمع معين لا وللمعينة او يقال فاطلته و الخطا بجمع التهم
 ان ان يجعل النظر فاعداً اي كالتامع معين **او** الى غير اى مما لا غير
 معين وانما لم يقل في لوجه لعمارة بهذا اي بترك الخطا بل معين الى
 غيره اي الخطا بغير معين لانه يدل عبارة المفتاح والايضاح على ان الضمير
 في غير راجع الى معين **او** ما وضع في فية انه يلزم ان يصير مجازا عند
 تبدل الشخصات مثل **او** حضاره بعينه اي بشخصه بشكل ما اذا لم يكن
 الموضوع له معلوماً للسمع على الوجه المخصوص كما في المثال المذكور في المتن
 اي لفظ الله **او** اضره بهذا الشكل بمنزل رجل حاكم القوم في البدل
 ان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا بد
 ايضا ما قبل ان الرحمن ليس يعلم مع انه مختص بالكون تعالى **او** اي قول
 مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل علم لاصحابه اول مرة فلا بد
 مثل جاز زيد زيد **او** وعوضت منها اي جعلت منها حواف التوفيق
 ثم جعل علما **او** اعلم انه ان كان علما شخصياً ينبغي ان يكون الواضع
 هو الحق سبحانه وتعالى لانه ذاته تعالى وجه المخصوص غير معلوم ولكنه لغيره تعالى
 فمن كان من لا علم الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فتصريح غلبة

الاستعمال في الوجود المعين فانظر الى ان لفظ الله مع صلته بمنزلة لفظ
 واحد والاله المتكرر اسم لكل معبود ثم غلب منكرا وموقفا على المعبود بحق
 اي المقنوم الكلي تأمل **قوله** لا افادت التوصيف لانه بدو التورية المعينة
قوله كناية من كونه جنميا في بحث لان اللفظ استعمال في الممكن وهو هنا استعمال
 في الشخص في كونه جنميا لانهم لا ان يجعل كناية من مجموع الشخص الصف
 اعني كونه جنميا فان المجموع ايضا لازم والاصح ان يقال الكناية بالنظر
 الى المعنى الاصل لا يلزم ان يستلزم فيها هو كناية عنه فانه لانه والفهم
 تبعاً لاصالة ونظير ذلك دلالة الحذف على النكاح المناسبة له بالاستعمال
 تأمل **قوله** استعاره يجوز ان يكون مجازاً مرصاً من قبل اطلاق المقيد على المطلق الواضح
 في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشوق على مطلق الشقة لكن واقع في ضمن شقة
 الانسان وكل ان يجعله مجازاً متوقفاً من مجاز آخر نظيراً الى خصوصية مقيد
 الآخر **قوله** او ايها الماستلذه انما ذكر الابهام قصدا الى اعتبار اللذة الحسية
 في ذكر العلم والاعتبار اللذة بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على
 الذات لكن على التوجيه الاول **قوله** والتبرك عطف على نفس الابهام **قوله**
 سوى لصلته اما انخرق يلزم ان يكون من الاحوال المختصة بوجبه تاثيره
 ان يكون من الافعال العامة بخلاف لصلته فانها معينة للموصول بحيث
 يصير موقوفة بواسطة انظما بهما فتخص به اختصاصاً تاماً **قوله** لفظه جدي
 اح هذا استعمل بالنظر الى خصوص الحال والافقون الذي ملك الاروم
 معظم لعلها يفيد فائدة تامة **قوله** مفاعلة من رادير ودومعني المفاعلة

بها ابالغة في رودها والدلالة على اختلافاها فيه وانما هي في بعض دولته
 على الابداد **قوله** فان في هذا الح او فيه شارة الى ان ما غشيتهم بحيث لا يمكن
 ان يعرف ويعبر عنه لموصول موقوفة معهوده للمطلب باعتبار الصلة
 فدايها من فك ذلك بالنظر الى اصل الموضوع كونه بعدل عنه كافي للموقف
 بلام التوقيف الذهني **قوله** غيب صدورهم الغيب الغيب المعجزة
 الحق وحارة العطش ايضا **قوله** ومن نظار الح وذلك لانه ليس كل منظر
 ان الذي سميت السمار الح راجعاً الى مجرد الاتيان بالموصول من غير اعتبار
 الا يماردون يخفى ان سوق الحكم بنا فيه ذيل على ان المرجع لا ياب
 وانما ان التقليم من نفس الصلة لتبنيها ثمار مؤثر واحد فان التقليم
 من نفس الموصول والصلته تحتاج الى التوسل بالاباء واما التقليم
 المندول عليه بمجموع الكلام فذلك يحتاج اليه كايها ان ينال بيتا من بيت السمار
قوله ان التي ضربت الح ضرباً لبيت كناية عن لاقاة وانما اضاف لكونه
 الى لجنه لاقاة جند كسر رها والمداد بقول المراك **قوله** ابو القصور
 اوبيا وخبر قوله من نسل **قوله** او على حال العالم معنى شارة
 ومن نسل حال خفي لا تتعلق بفوز الدالة يصير لتوقيف بالافراد
 قاصداً وبين حال من نسل شيان **قوله** شجران الاولين شجران به ورم
 لهما نوعان من الشجر لا فردان **قوله** لاق قصداً الى ان يقال ان
 كان لفظة لا غير ابليد وبين الخلق **قوله** وعلم المعاني حيث لا
 لا يخفى ان ذلك يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف من هذا التوقيف

فحق قوله ان الذي سميت السمار الح راجعاً الى مجرد الاتيان بالموصول من غير اعتبار
 الا يماردون يخفى ان سوق الحكم بنا فيه ذيل على ان المرجع لا ياب

عرف انه اذا قصد بالمشارة اليه بولي بهذا **وهو** زاهر في ذلك
 لا يتم ارادوا بالاشارة على اصل الماد المعنى اذا تدعى المعنى الوصفية للفظ الذي
 عبر به عن المقصود المعنى اذا تدعى على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام
وهو بعد انظر في ان انت خيرة بظهور لفظ بمسبوق على تقدير ان يحمل هذا
 الفاعل المشارة على كسم لا شارة ولا فائدة من انه لا يفهم من العبارة لا
 لمسبوق ان يكون له وصف في عقب المشارة في ذكر اسم الاشارة عقب الاشارة
وهو انه لا يكون ممنوع في اي ذواتهم على ان يكون صفة الا بالغا فربما يكون
 عند ما من الاوصاف وانما لم يقل هو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون قد
 يحمل منعطفا عما سبق على ما في الكشاف وغيره ووجه لا يحسن جعل المتقين
 مشارة اليه **اي** صفة الاول لان يقال في فرد **وهو** لكن التحريم اراد ان كل
 مع وصف التحريم خاصة في نفس الامر بالذکر فصار كذا ركنية فلا يرد عليه
 انه اذا اريد ان كان انما مستعملا في مفهومه العام لا افراد و
 ان كان خاصا ببعض الافراد بتوينة المحمول **وهو** من غير اعتبار ينبغي
 ان يعلم انه لا يترجم من عدم اعتبار الافراد عدما فليدنا في ان يكون
 الاستغراق والعهد له حتى في فروع لا حقيقة اقول المفهوم من الكثرة
 وسائر كسب القوم ان اصل الحقيقة لا م للعهد الخارجي ولا حقيقة
 وسائر اقسام من شعبها والتحقيق ان معنى اللام لا شارة الى معنى ما قلت
 هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بالاشارة الحقيقة فالاصل لا حقيقة و
 العهد ايضا من شعبه فجعله اصلا في فرد وسائر الشعب تحكم سواد غيره
 الخارجي

فيه وضع آخر فان تقدم الذكر من جملة الواو وكذا تقدم علم علم طلب
 فلا حد انفعالي فوق ان معرفة الجنس غير كافية في العهد الخارجي بخلاف
 سائر اقسام وان كان موضوعا بالاشارة فردا فالاصل لا م للعهد الحقيقي
 وسائر اقسام من فروع بحسب المقامات والواو **وهو** قد ياتي بالمعنى
 الخ اعلم ان المعوق بلام الجنس والحقيقة قد يعبر به بواسطة رتبة الوجود
 اما مطلقا غير مقيد بالبعضية والكلية كافي المهمة واما في ضمن البعض
 واما في ضمن الجميع وقد يعبر به عدم الوجود كافي مثل اننا نوع و
 قد يعبر الوجود لا عدم كافي التعريفات **وهو** المطابقة ذلك الواو
 انت خيرة بانه لا حاجة الى تلك المطابقة في اعتبار رتبة لانه فردا
 معهود مؤخر في الذهن من كل ما به **وهو** وان كان في اللفظ لا ينبغي ان يعلم
 ان اجزاء الحكم المعقولة عليه ليس بحسب اللفظ بل هو المعنى كما يتبادر من العبارة
 لان اللفظ يستعمل في الموضوع له اعني الحقيقة والجنس غاية الامر ان
 الفردية مستفادة بواسطة التوينة كما حقق ذلك في المطول نعم ان
 جعل المعوق بلام الجنس مطلقا كما قال قدس سره بذلك في شرح المفتاح
 لتمام هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة في صورة العهد له حتى
 كما هو الحق عند رتبة في فاشية المطول **وهو** بحسب اللغة الاولى
 بحسب الوضع لانه لو اريد بالتسمية جميع افرادها نظرا الى وضع الشيء
 كان استغراقا حقيقيا **وهو** واستغراق المفرد لا ينبغي ان يعلم ان هذا
 مستقيم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع او اثنين واما اذا

فلا مثله قول لا يرفع هذا الجح العظيم كل رجل مثل من قول لا يرفع كل رجل
وكذا قولنا هذا الجح العظيم كل رجل فالشبهة مختلفة بحسب المقام **قوله**
بل الجح العظيم والجواب ان كلام القوم على تقدير ان لا يبطل معنى الحقيقة
وبقي المفرد وجمع على معانها الاصل ووجه لا يرد هذا الاعتراض **قوله**
منظنة اعتراض لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس
موضوعا للحقيقة ايضا واراد على مثل ما من رجل ولا رجل لرفع اقسام
مقوز بالتويز الدال على الوحدة وتقدر الجواب لا اول بالنسبة الى المقادير
انه تجرد الاسم على معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قول لا رجل بفتح انا
من وجه آخر على من لا يجعل الاسم موضوعا لمفردا وذلك لان معناه نفى
الجنس بعبارة بالانسية ليست مرد ولا تخص الا ان يعتبر وضع آخر
للمجموع بازاء نفى الجنس **قوله** للمحافظة في قوله ان هذا لا يفيد امتناع
قد يراد المعنى وقدر اعم للفظ في مثل من باعتبار انه مفرد للفظ مجموع
المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف العشرة بالواحدة في باب اليلة القدر
الا العشرة معناه متعدد الجنس قابل لواحدة والاولى ان يقال لا يطرأ
وصفه بنعت اجمع للمحافظة على التناكل **قوله** ولا نه بمعنى كل فرد وان
ضربا نه لا يجر في مثل لا رجل بالفتح وليس لرجل بالرفع فان معنى الاول
نيت مرد ومعنى الثاني نيت مرد فاعلم ان كلام المتخصص بالمفرد
باللام كنه انما يظهر السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لمفردا **قوله**
لانها احصر طريق لم يرد ان الاضافة احصر طريق التعريف بل انما قد يكون

بحسب المقام نظرا الى حال المعكالم والسامع **قوله** اي هو في ثبوت
يا ان من نفس الكلمة ويا وياضافة **قوله** ايها من جمع ما تحذف بنى
منسوب اليه من حذف احدى الين وتويز لف المتوسطة **قوله**
له حاجب لا يعني نفسه لانسانية من حيث هي وان كانت داخلية الى الامة
والامور لا نيوية لكنه حصل لها من الغاية لا لبيته ما يمنع عن ذلك كحجة
عالم القدس ونسبة بالمدركة **قوله** عن طالب لوف اي لا كذا لكن عز
بمعنى في اي في شان طالب لا كذا والمضاف محذوف عن طالب
قوله حاجب لا يمكن ان يكون التويز للوذية شخشا **قوله** كذا هذا محذوف
بالعد وعند الادباء على ما فهم من تفسير الرضى لتويز اسماء العدد **قوله**
على نطفة ابيه ليكل يادم وحواء وعيسى ام وبكثير من حيوانات الغير المتولدة
من النطفة فذا قال المحقق البيضاوي من ما هو موجود مادته وقال بعضهم
لفظ كل من كل دابة بمعنى اكثر **قوله** او كل نوع لا بكل تويز الشرح بانه ضمن
نوع البغل ونوع الحمير من نوع اي ما كانا نفهم بكن ان يقال في دابة ان النطفة
مطلقا نوع من المياه ويجوز ان يصح تويز الشرح بان نوع لا يخص الفصل
هو المركب من نطفة حمراء ونفس معا **قوله** كان قد رأى اي حال كونه
ذو الرؤية والسمع وصفه الفطن بجعل اللام للبعد لندقي **قوله** اشتركة
اي لا شتر اكن المعنوي لا ضمال فانه بالنظر الى اكثر اكن اللفظي
قوله كان الوصف مختصا اي على الظاهر فلا يتعين المثال **قوله** وقد يكون
الوصف بيان لا **قوله** لوف بينه وبين الوصف لئلا يكون الموكدا لا يضا

فيه بيان المقصود لا صلى بل مجرد ان كيد بخلاف الوصف ثم التوفيق بينه
بين الوصف المحقق ان لم يقع ثم اصدرا فاد المعنى واحد المعاني واحد
الجزئين **و** بهذا الاعتبار فان قيل كل منهما توجبه على صفة الوصف
لان اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم افراد الجنس من
هو واحد قلنا زيادة من الاستغناء ان كيد لعموم فيما يدخل عليه الاطالة
بافراوه نصا بحيث لا يكتمل غير ذلك عند رباب لوجبه جميعا من ان سوا
الاية بيان شمول قدرته وعلمه لكل فرد من الامة والطير وشمولها
لانها لا تفاوت من جنس الوصف لبيان الجنس لم يرد جنس باعتبار عدم
الصالح للفردية بن قصد بيا خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود
الجنس في ضمن جميع الافراد اذا الوصف لا يخص فردا او نوعا فالاستغناء
حقيق لا في فاعل التوجيهين واحد **و** او عن حمله على معناه اي غفلة
التابع عن التوجه الى ما يرد به حقيقة او مجازا **و** بناء على انهم في حكم
شخص لا طائر يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه ينبغي
في الوصف الفعل الصادق عن البعض الى الكل كما ان اتحادهم ثم انه غير
عليه ايضا لانه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل المنسوب
الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة المضى تحت
يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز العقلي فندفع
توهم التجوز بخصوص العقلي في الكلام تعميم بعد تخصيص وان عمم في الاول
فينبغي ان يعتبر في صورة الشمول قبل لا يرفع مثل مجموع التجوز في الامة

على ما هو ظاهر اقول وكذا ينبغي ان لا يرفع ان كيد للتفصيل هذا التجوز
قد اتفق هذا القائل مع القوم في دفعه اياه **و** اما **و** المؤمن في اخذه
ركبا كونه بين الفعل وتسته المداو بالمؤمن الحق سبحانه وتعالى وبالاعانة
الطير الملتجئة الى الكعبة لا من من الصيا او لا يافد الركبان بل مسجها و
والفعل كونه الغين موضع كيد على ما في شرح السبعيا وقال بعضهم لغيره
وانه يفتح السين والنون موضعان في جاني الحرم فيهما تائم العائذات
اما منصوب وهو ظاهر او جرورا بلا ضافة ووح الطير منصوب باعتبار
احمل على المحل **و** على ان اجزاء ما قبلها لا ينبغي ان لا ليس له لولها ان تلك
الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم او السامع ولا تتعلق الفعل ببعض
معتبر قبل تعلقه بالآخرة فالوجه ان مفاها لا شارة الى تلك الاجزاء
اذا لا ضما العقل هو كذا كذلك **و** فرق بين ان يكون الشيء في حد
ذكر قدس سره في قوله تعالى ولم يصر واعلى ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد في
الكلام المنفي قد يكون لتقييد النفي وقد يكون لتقييد المقيده بمعنى انتفاء كل
من الفعل والقيد والمقيده فقط او الفعل فقط فثبت ان في المقام **و**
فدنا بعضهم يعني ابن الحاجب فانه ذكر في لا يوضح اذا قلت جاءني
زيد بل عرفت فضا ضربت عن نسبة المجرى الى زيد وابنته لعرفوهوا اذا
من باب الغلط فليقع في نصيب الكلام وانت ضير بانه اراد ان التفظ
بالاخبار عن مجي زيدا غلط على وجه سبق السامع لئلا يرتك بقوله بل عرفت
على ما قال السيد قدس سره في توجيه كلامه بـ **و** عليه ان ذلك معنى لا ضرب

الموجود في صورة ابدال البعض فيبقى ان لا يقع ايضا في الفصحى
قوله ولا بهام الفون بينه وبين التشكيك المقصود في الاول ان
 يجب بادراك اي شيء يظهر من المخاطب لا نصفا ولا عترافا **قوله**
 ولانه في المعنى عبارة عنه هذا لا يتم على تقدير ان يكون صيغة الفصل للفظ
 وتأكيده الحكم نظرا الى ان المعنى لا يذهب لعدول به است كما عادت على ما قال
 قدس سره في شرح الكشاف وذكر في المعنى ان اكثر البصريين على انه
قوله ولا بد من تحقق قبل الحكم به قول التحقيق في الذهن فقول لا بد
 لا وجوب لا يستلزم ان لا تقع الذات قبل الوصف هو المكاب وتلك
 ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى امر لا يوجب فاسد تقديم المسند اليه
 وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي فقول لا بد على ظاهره لكنه لا يخص
 بالوجود الخارجي الا انه صحيح تعيين التقديم فانه نائب ترتيب اللفظ
 على وفق الخارج لانه لو لم يكن المعنى **قوله** مقتضى عطف على اصل
 او حال من انه لا من معمول ان لا يكون ان وان عاملين في الحال
قوله بدليل ما قبله بان في انت جبره بان جرد هذا البيت لا ينبغي ان يراد
 باحيوان ثبات موسي ام فانه معجزة يعرف بها الناس في دعوى الحق
 وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات وسياق
 يدل على المقصود **قوله** علة التجلي في ذلك لان التقاؤل في المشهور قال
 نيك كرفتن وذلك باسماع في مفتاح الكلام اذا صحت كذلك وكذا الحال
 في النظر يعني قال به كرفتن لكنه لا ينبغي ان التقديم بكيفية جرد التقاؤل

او تعجل المسرة بل المسرة **قوله** او انه يستلزم اي لفظ المسند اليه يستلزم
 لذة المحسوس فلهذا صح اعتبار الابهام فيه **قوله** وقع بعدها البعدية
 غير ظاهرة من الولى بحسب اللغة **قوله** لتحقيق تخصيص المتكلم في قول وجهه
 بحسب الظاهر ان السالبة الكلية تقيض الموجبة الكلية وذلك لظاهرنا
 بل الوجه ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا اعتقد
 المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي والخطا في تعيين فاعله فرد المتكلم
 ذلك بان نفي الفعل عمن زعم المخاطب وقوع الفعل عنه وعين غيره
 للفاعلية وانما يهد على ذلك الدون وتسليقة منع ذلك غير مانع
 كما في كثير من النكات لبيان **قوله** نحو لا غير هذا بظاهرة لا يتناول
 نفس لا غير فينبغي ان يجرد نحو عن مغايرة لا غيري ومثله وقس على
 امثاله نحو وحدي **قوله** اي تخصيصه بعدم السعي لكن ينبغي ان يكون
 بين تخصيصنا ما سعت كما هو المقصود في وبين ما اناسعت على ما سبق
 بان انما سعت بتقديم المسند اليه على النفي عند قصد تخصيص انما يقال
 لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله لانه
 لم يسع فزعم انه غيرك وانت بمنزلة ركة الغير واما اناسعت بتأخير
 المسند اليه عن النفي انما يقال لمن اعتقد وجود السعي واصاب لكنه اخطا
 في فاعله فزعم انه انت انما اخطا وشاركه ولا بد فيه من ثبوت على
 الوجه الذي ذكر في النفي ان عاها فقام وان خاصا في خاص **قوله** هذا
 الذي ذكر من التخصيص المبدأ من العبارة ان المعطوف عليه لقوله وان

بنى هذا المقعد ركنين كسب من فضيل ما ذكر بالتحصيل والتعوي اعتبر
 عطفه على قوله فقد بان له كمن يتقيد برقيد وشرطا اعنى ان يبنى على موقف فقد
 بان له **قوله** واستثنى السكاك المكنى في قوله ما يمكن تقديره مؤخره
 التقوى دخل مثل رجل قام على الظاهر والقول المكنى ركن السكاك اذ
 بان اوله الميل الى المذهب لرجوع **قوله** واذا قد صرح متعلق بحدوف
 اى وزم طب وجدة قد صرح **قوله** فان هذا اعتبارا لخص اى كونه فاعلا
 فى اصل مع جوده مستداه مقده ما اعتبره من ان يحسب لواقع **قوله** ثم
 لانم امتناع ان يراى قال سيد رح يتبادر من قولهم ثم اظهروا لنا بكون
 الشر بالقياس اليه فاجزئية ايضا بالقياس اليه وظاهرا انه لا يكون محررا له لان
 الهير صوت الكلب عند نأذيه وعجزة عما يؤذيه قول صاحب الكشاف
 فى المقعدة الهير بمعنى مطلق الصوت وقال فى مستقصى لا مثال كانهم
 سموا سهريرا لكونه وقت لا يتر فى مثله لا لسور فقالوا ذلك اى ان الكلب
 انما حمله على الهير لانه يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر ونقل صاحب المقسم
 عن بعضهم ان الهير بانه ينشأ من طوائف ان سكن رتبا به من الفضلة
 خصوصا فى القيل المظلمة وهذا خبر قال وقال فى النهاية من طبع الكلب الهير
 دون اهل ويزيد عنهم **قوله** بان براد بالمثل لى ينبغى ان يعلم ان هذا ليس
 لتويفا مصطفى بن سماء لتويفا نظرا الى ان فيه خفاء فى الجملة اذ الظاهر براد
 بالمثل والغير مطلق الماشى والمغاير فاذا اراد بهما انما مخصوص كان فيه خفاء
 فى الجملة **قوله** بان الا عادة غير من الا عادة فيه ان حال الماشى طباذا انقضى

ان كيد والعادة لا يجوز تركه ويكن ان يقال يجوز ان يستور الامران
 بالنسبة الى مخاطب باعتبار انه منكر معه يزيل النكاره **قوله** موجبة مهيئة
 خبر بان يحتمل هذا المثال ان يحمل على سب الربط فيكون سابعة لا موجبة
قوله بالاسناد اليها لا بد لثابت من تأويل يصح ان يرجع لضمير الكل
 اى الى الكلمة **قوله** قال عبد الظاهر المقصود ما ذكره صاحب القيل السابق
 مع لكن دليل **قوله** والحق ان هذا ويكن ان يقال كلام شيخ مبنى
 على الوضع وافادة ذلك لا مثله لشمول التقى بواسطة القوانين **قوله**
 كل ذلك لم يكن فى المقام اشكال مستداه صدور الكذب عنه ثم ان
 ان يجوز ذلك سهوا فيما ليس من اضرار عن لوجى وما يتعلق به على قول
 السلف واما على قول الجمهور فله تأويل لا مذكورة فى كتب الحديث وقد
 السيد رح فى تأويل الماد كل ذلك لم يكن فى ظنى واعتقادي قول انت
 خبر بان اعتقاد خلاف الواقع منقصة سيما اذا اظهر خلاف ذلك اعتقاد
 تأمل **قوله** من غير الامور علما هو تمييز على ما قاله قدس سره فى آخر سورة البقرة
 كنه لم يبين انه تمييز من اى نسبة ولا وجه العد قد بين اصل قوله اى
 ان تقاوان يقالوا كانه تمييز من نسبة المفعول والحادثة بين الفعل واليقين
 الكمال والتطهير فان القتل تركية عن الدمار والارطوباء وكذا اليقين برفع
 الشكوك والبهت **قوله** ترتيبين فى موضع الاستنباط والبدل **قوله**
 قد ظفرت استنباط فى جواب بن ظفوت **قوله** فمن يرم من استغفارية
 ويرحم مجزوم اجزاء الموصل مجزى الوقف **قوله** وبالعكس ان اظهره بالعكس

يكون في غير واحد في لا نقاش **قوله** نحو التذوق صحو الخ آخوه يوم التخييل غارة
 على ما يقال صحو اذا سقاها الصبوح وهو ما شرب في الغداة والتخييل اسم
 موضع والغارة اسم من الغارة وتخييل المغير والملاح كثير المخرج كذا قيل
 والظاهر ان الملاح القبط التذوق على غارب البعير **قوله** فقد سقى
 لان الظاهر لو صوب غائب وحق الكلام بعد تمام المداوى ان يكون بلفظ
 الخطاب **قوله** طيبك ان لا تتعدية **قوله** اي حين ولا في فعل هذا جعل
 بعد لا كثر بعد لكل ومع هذا ينبغي ان يعتبر الشباب والمشب قبله
 بل فاصلة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح ابدال عصره
 الى من بعدهم واما على تقدير لو اسقطه فالكسب تفسير بعيدا لشيء من ان
 الكهولة **قوله** اي ذلك الغير والظاهر ان يقال في خلاف مراده كاشعر
 به قوله اخر الحمل على الفوس لا وهم اللهم ان ان يراد بالغير خلاف فانه لا يتم
 في العهد الخارجي اتحاد العنوان ويراد الترقب والتوبة والاستعمال
قوله لان النقطة لا يبعد بها اقول ان كانت لآية في الصدقة المفوضة
 فليس بالمصرف وتحمل الصدقة اهم من لا خاذا لا يعلم كلامها الا من التخرج
 وكذا ان كانت من القطوع لان اصل الانفاق والخير يحصل باصباح
 التفع في الجملة الى احد واما الكلام فلا يحصل الا بما رغبته به في موضع
قوله وبجواب ان كلاما منها لا ينبغي ان لا يباين ما سأل من ان لا الصدقة
 على الزمان بوقته حارضية الا ان يقال لما اذا ان اسم الفاعل حقيقة في
 في الحديث الواقع في الزمان حال كمن الزمان ليس به لو بان فارجح ما قاله

التونية ايضا فلي هذا كل جاز حذف مقتضى الظاهر فالتخصيص بهذه الجاز
 غير ظاهر **قوله** ولما قيل ان يقول الخ ذكر في اساس السباع بالكتابة
 فابرر والاعراض كنهه جعل في البيت بعين الطين وبجس **قوله** ومن يك
 الجراء حذف اي صرح له من رواده على نعم امسي قصة خبر بالمدنية
 ووصل بدل من تحمل الجراء من ضمير امسي وتامة فقوله بالمدنية خبر وصل
قوله والمخدوف خبره لا يجوز جعل المذكور خبره لان التام لا تدخل خبره
قوله والرأي مختلف اشارة الى ان تفاوت المطالب بحسب عولته
 وادواتها **قوله** اي فصبه جميل حمل من صبر غير جميل فيه قصور بحسب الظاهر
 المفضل عليه يجب ان يكون جميلا في وقد قية ما بانه غير جميل بان عدم جمال
 بحسب لا حرة وثبوتها باعتبار تكبير القلب في الدنيا وبالتمفيض على
 سبيل الفرض كافي قولهم زيدا افضل من كذا **قوله** لان هذا الكلام الخ
 انما اعتبر وصف السوالية بالفعل فاعتبر التمثيل بحذف المسند فيما اذا
 قيل الله في جواب من خلق فوجه كلام المصنف ما ترى ولو لم يعتبر وصف
 السوالية بل ذات السؤال كنهه حذف ظاهر العبارة يمكن اعتبار
 التمثيل بحذف المسند في نفس الآية **قوله** والذليل على ان المرفوع محذوف
 ان السؤال صيغة الاسمية فابرر الجواب فعليه حاج الى كلمة في مطالعة فذكر
 السيد رح ان السؤال في حقيقة جملة فعليه لان من قام في معنى قام
 فزيد وعمر وحواله لا غير ذلك ولا راداه لا خصار وضع كلمة من الله
 على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا القنن قدمت فصارت

بجمله ان يسمي صورة فايراد جواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة للمعنوية قوله
فيه بحث انه متورع عندهم ثم يجب ان يفترن بالهزة ما هو المقصود بالاسم فها
من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو حق فبحر محتاج الى الاستفسار كما يجب في ذلك
ان نشاء ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل والفاعل
محتاج الى الاستفسار فالسؤال ليس لا بجمله اسمية بل بحكمة في ترك المطابقة
الاشارة الى ان الكفار وعنادهم بان الله لا يحقق خلق الله السموات والارض
وصدق الله بنبي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالملك كالمهم له رد في
ذلك الخلق فافهم في المقام من زيادة بسط في غاية المطول **قوله** غير فاضلة
بل عمدة في الكلام يجب ان كراهية وهذا مناسك لان المراتبة **قوله** فيخرج ما
يفيد في معنى يخرج من افادة القصور لا من ضابطه **قوله** ان افراد **قوله** ويكن ان يفيد
المسند الى اخره من الية ليدرج ان المسند بسبب ضابطه لكون المسند جملة فاعلة
ان يوفى او لا يكون سبباً حتى يصير وكيلة الى كونه جملة وهذا التفسير
يقضي العكس فلو كان يمكن ان يجعل الضابط لية لا يراد المسند جملة بل لية
كافي لتقديم المحصر وغيره ويقال هذا باللائم فالضابط يمكن تخرجه من
التفسير بل يقال انما ايد المسند جملة فلكونه تام افادة مرتبطاً بما له
بعابه غير المسند **قوله** وفي نحو قل هو الله فيه انه يترجم على ذلك افراد
المسند لان المسند غير سببي مع عدم افادة التقوى اللهم اننا ان يقال
لا اطراد ولا انكاس بين المقضي والمقتضى **قوله** وانما ان جود حيث
خير بان ذلك لا يدل على تجدد الحديث وصدوقه كما هو المطلوب بل على تجدد

جميع المعنى للفعل والمناسك ان يضم مع ذلك ان الزمان المتجدد يعتبر في
مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحديث فيلزم تجدد ذلك
لم يفعل احد بان الفعل القديم زمانه **قوله** منسوق اسم مكان من تسوق القوم
اذ ابا عوا وشروا **قوله** بعثوا الى يعني ان على كل قبيلة جارية فاذا ورد
عكاظ طبعني العاقل مرصوم وهذا مع في العرب بالخبر منهم **قوله** فدا فادة
عدمها فانه ذكر لا صوليون في المبادي المعنوية المستمرة في فهمهم ان اسم
حقيقة في الحال مجاز في غيرها واستدلوا بقول اهل اللغة **قوله** تأمل
قال الشيخ عبد القاهر لا يخفى ان هذا في الضابطا در من المان والمضاح
والكشف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز حمل الاسم على الاستمرار كالدوام
والثبات بمعونة المقابلة بتفاوت وقد سبق في بحث المحرر من الكلام
في ذلك **قوله** ايضا **قوله** على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل بصيغة ال على ان معناه
ان ان ياد بالزمان مثل الصباح او بالفعل التقوي لبنا ول الصفات
المشتقة **قوله** او عدم العلم في حله ما فاع من الرتبة بعد **قوله** في عرف اهل اللغة
الح صرح صاحب المفاتيح والرضي وقايد على ذلك قطعاً ان النفاة فيما اذا
تقدم الشرط على القسم جعلوا الجواب القسم على نصير عينا القسم ثم
القسم مع جوابه جواز الشرط وجواب القسم كلام تام بنزاع وكلام فان
قبل تجزئة اداة الشرط عن التام قلنا ذلك مستم على هذا التقدير بل تسليم
ذلك على ان يجعل الجواب جواز الشرط والمجموع جواب القسم حتى لو كلف القسم
الملازمة بين الشرط والجواز كما ظهر عند ملاحظة المعنى بالانصاف

بالقسم

فيخرج ما هو في محل الجزاء عن التمام كمن ينبغي ان يكون تفصيل في جعل الشرط
في الجزاء على ما قال في شرح الكشاف في نحو سورة الزمر اداة الشرط انما
هو خاف الحكم هو الجزاء وانما الشرط قبله بمنزلة الظرف وان كان اسما
اسماء الشرط فهو مبتدأ خبر الجزاء والشرط مع الجزاء على ما صح وهو مفعول
او ظرف وغير ذلك **قوله** مفهوما ان كان لوضو خذ فيخرج
الاصطلاح حينئذ انما المقصود بالان عن التعلق فالظاهر ان الظرف
الشرطي قد نفي بمعنى التعلق فلا يبعد جعل الشرط قيد الجزاء بذلك المعنى
حتى يؤول في مؤثر الحكم بالضرورة بين الشرط والجزاء كمن لم يدر من المطلق
ان صدق الحكم على اصطلاح العويبة بحكم الجزاء باعتبار التعلق والحكم
بالضرورة ويرد عليه انه يتوقف صدقه على صدق الحكم المقيد بالشرط صدق
القيد والظاهرة انما يجب العرف بالصدور مني لهما وتحقيق المقام يحتاج
الى زيادة بسط ليجعلها هذا المحضر **قوله** موقعا ان اعترض عليه بسند
بان متساوي الطرفين موقع واما الذي راجع لا وقوعه فليس موقعا له
شك ان الحكم ان در الوقوع راجع لا وقوعه قولنا في الفعل ان يتبع
ان طلعت الشمس في اليوم المقيم والظاهرة ان الطلوع فيه مرجوح
وقوعه وقال الرضا ان ليست التشكيك بل لعدم القطع **قوله** لمن
يكذب بغيره ان يريد لمن لا يصدقك وانه قد يكون موقعا ان كان
سبق **قوله** اي لتزيل الخياط فيه تأمل ان علم الخياط وجره وظهر
له في ان بل عدم جزم الحكم لتمامه ان يقال هذا على التجوز وعدم

اعتبار حال الحكم على الحقيقة **قوله** والمحال وان كان خبرا جعل
حي لا قالوا بغيره من الكلام وان كان دخل في التوبيخ **قوله** عتاب
المعنى في تأمل ان يقول القاب مجازا وجهه وجواب ان صيغة جمل
موضوعة للخطاب مع جماعة غير مذكورة بلفظ القاب لا على محل هذه الصيغة
عليه وصارت وصفا له بحسب المعنى كايتهمة به سياق المعنى وفي مثل
الحكم ان تكاتب لجاز في اداة الضرورة المبهمة اذ هي موضوعة لشيء
في الموضع بحسب المعنى واللفظ فقدر **قوله** متعلق بغيره والظاهر ان التعلق
بطرفي لظاهر وجه ذلك ان الضمير لراجع الى المعنى المصدرى يجوز ان يعمل
في الظرف فكذلك الغير لذي عبارة عن الحصول **قوله** بعد وان كان في العالم
ما هو بمنزلة الجزاء والمعنى ان يمتصف بالخل حال كونه كثره فانه موضوعة
وقس على ذلك **قوله** وفي غير ذلك لظهور ان المعنى على المضى **قوله**
في وطني المعنى ان كان زمانا يسوع من الدهر فثبت على المقام في وطني
فالطلب به قلوب ساكنيه **قوله** فيا تكلم اي اياكم على البغاد اي الزنا **قوله**
المبالغة في التوبيخ ان راد الا ما للغة مفعولة فالمبالغة
في تلك الصورة لا مطلقا تأمل **قوله** والظاهر يرفع الخ وان خبرنا
الحكم في فائدة الشرط ولم توجد مع ان لاجماع لا ينسخ تأمل **قوله** معنى
للتعويض في هذا ولو ظن ان التعويض نشأ من سناد الفعل في تبيخ
ذلك الفعل من صيغة الماكني وجه الرد انه لا يتعارف التعويض بنبذة
ان من يصد عنه الفعل في الاستقبال **قوله** وهذا صحيح مثل ان يستأنف

فبعض المقدم لا ينتج شبا بحسب العلم على ما في المنطق فائدة الاشارة
 الى الية انتفاء الاخبار **قوله** لو دامت ليعني لو رصفوا بان يكونوا عابا
 للممدوح لا ذهبت دولتهم **قوله** لو اراد على هذه في اعترض السيد
 ورواية على قاعدة الميزان بعيدا اقول قد حصل الشرح في قوله علمنا
 الشعر على القياس الشعري في فاشية المطالع على ما يتبادر من ثم انه قد سبق
 بخبر ان يقع غير الوجه في الوان فلم لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد
 الميزانية في الوان ان نزل بعد ثورا القواعد الميزانية **قوله** ومنقول
 محذوف ار على تلك الوجوه مطلقا **قوله** واما الاستحوا صورة روية
 ان المحقق الرضي ذكر في اواخر بحثه ان حكاية الحال المستقبلية لم يثبت
 في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية ويمكن ان يقال جعل الامر مستقبل
 بمنزلة الواقع في الماضي لتحققه فصح استعمال الامر ثم عدل عن لفظ الماضي
 الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فيتميز المضارع
 بمنزلة الماضي فيقول لمضارع ولاستحوا عطف على التثنية لهذا المعنى انما
 فعل هذا التقدير ايضا في حكاية الماضي المقدر **قوله** وفيه نظرا الى القوة
 الموجبة ليست شائعة باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون وصفها مختصا
 واما الشيوع باعتبار احتمال افراد في الفعل ايضا فيتحقق **قوله** في
 الجملة الخبرية انما قيد بذلك لان سبويه قال في مثل من ابوك بان
 من الاستفهامية المنكرة مبتداء وضمير موصوفه خذ فالبعض النخاع والحق
 قول سبويه لان الخبر وان كان معلوما في الجملة كالمبتداء في المعنى عرف

لانه في معنى ازيدا وعمروا او حاله في غير ذلك من خصوصيات المعينة غايته
 التبيين **قوله** حال المنطق انما خص هذا الكلام بالمال لا غير كما نقل في المطالع
 عن النخاع من ان تعريف لا ضافة باعتبار العهد الخارجي كمن يجمع
 اقسام اللام فيها ايضا **قوله** وظاهر لفظه في ذلك لانه ذكر المثلين
 لتعريف المسند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل كذا في الابيض فوجه
 التوفيق لا يتم في تصحيح كلامه في الابيض **قوله** الف فطاري في تفسيره
 قيل هو على جملته ثورا بها **قوله** اي ليس المعنى في اذ لا وجود له يقال اذا
 فبحسب الكاد على قبل لم يحسن الا بكاء **قوله** ورد بان المعنى المستخص
 فيه ان ذلك الاول لا يظهر على انه هب لبصيرتين الغير القائلين بالثاني
 في الغير كما **قوله** ويخرج عنه نحو ان في الضمير ليس صارنا للمسند الى المبتداء
 فان الصرف لا سند وحكمنا بان يكون مسند اليه عبارة عن المبتداء
قوله وفيها غول الغول القول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس ونقل
 الاعضاء **قوله** دون العكس كما توهم في ان ينفى ان قول على رضي عنه
 لا علم ولا عذر ما لا يدل على ان العكس ايضا صحيح كمن الكلام في ان
 قصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقدير المسند ومعرفة المقام بدلالة
 فان التقييم لا يلزم ان يكون لفادة المحرر لانه اعلق بالقاب عفا في
 ادوار المقصود اعني نوع كونه الوان في محل الريب وينبغي ان يعلم ان نفي
 المحرر باعتبار انه غير موصوف في المقام لا باعتبار ان اثبات الريب سار كالت
 بل وذلك لان غير الوان ليس بمحرر فيكون محل الريب **قوله** وذكر الفعل

من ان ينفى ان
 التقييم لا يلزم
 ان يكون لفادة
 المحرر لانه اعلق
 بالقاب عفا في

قد عدل عما في المثل من منع هذا التوجيه لانه يؤيده قول المصنف
 مع المفعول وايضا خبر **ول** عائد الى الفعل وبالللمفعول والفاعل المتماثل
 لتوحيده ان يكون خبره ذكره للفعل ومعها كما انه يؤيد التوجيه لا قول كون
 الكلام في متعلق الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متبوع والتابع وهو
 كونه مع **عليه** **ول** غير كيم كغيره من غير ان يتخذ له نقام ولينه ولكنه ليس ذلك
 جمل بل كراهه حسن خلق **ول** خبر هو بفتح الحاء اخذاع وهو مجزأ الذي
 بين ان سببا **ول** فالتي هي مفاع في بحث لان ما يكون مقصودا من العبارة
 لا يعتد به ولا يعتد من خواص التركيب في عرف هذا الفن فالواجب ان يقال ان
 من المقام لا ينافي ان يكون الفوض من نفس الفعل الثبوت والنفى مطلقا في
 يفسر لا طوق بعدم التيقن بالمفعول لا توضح لافراد الفعل **ول**
 ولم يقل لو ثبت بكتب تفكر او فانه لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر
 التفكير مفعولا لا بكي **ول** فثبت جفوة مرت ان قد مر يا راء الملهمة اذا
 مسحت فخرها لانه **ول** كما اذا كانت لو شئت الى الالب ان يقال لو شئت
 ان تعطى عطاء ما عطيت درهمين **ول** من سواد الفهم هو وذلك لان
 سواد الكلام المص على حذف ذلك مع ان الخلاف المشهور بين القوم
 في حذف مفعول المشية للفرابة **ول** تجالس عادات ان ظلم حاله فانه
 بيانية او لا خافه الى السبب في ظلم حاد الزمان **ول** فان الفاعل يطلب
 ان ما يجوز وجوده وتعالى ان يقول هذا ما ينافي ما سبب في من ان التمني
 طلب وهو يتعلق بالمحال ايضا والجواب ان الطلب مستفاد من صيغة الطلب

ما يقارب السعي والتفحص والمداولة عليه بصيغ التمني ما يكون على سبيل المحنة
 القلبية فانهم **ول** وهما بحث وهو ان قد اجاب عنه في شرح المفتح
 وتبعه بسببه ما انه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول فيتوصل بالحذف
 في المقام الخطابى الى تقديره عا ما صدر عن الترجيح الخاص لا مرجح فالحذف
 مدخل في تقديره عا ما اقوال المقام الخطابى الى الموضوع الدال على العموم
 مقام المدح مفيد للتعميم بالحق الى التوصل بالحذف فانه لو ذكر المفعول
 محل على العموم مطلقا في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص نفاذ
ول نعم لو كان التقديم الح من هذا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون
 لخصاص بل هو على كانه كرفع هذا الكلام **ول** فانه من الكرار لا ينفى انه
 ليس في كل تأكيد على تأكيد قصر وتخصيص كما في مثل ان زيدا قائم وفي مثل
 ان عفت عفت زيدا ويكن ان يقال لتخصيص شتم على اثبات نفى
 والكرار لو كره الجزا لا قول ويقال لما كان لا ثبات لتبين الاختصاص
 يمكن ان يعتبر التام ايضا لذلك بقرينة تفسيره الى ذلك اشار في
 شرح الكشاف قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا مع فوائده كثيرة **ول** وهم بنو
 اعني من قولهم عنى كذا بالضم واعتنى به على ما في اساسه فيكون بمعنى
 المفعول على ما يبادر من المفضل معنى انه مشغوفه ومشغولة ببيانهم
 فبجوز ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكلامي كذا اي اردته **ول**
 والرد عليهم لا يقال تخصيص الموصد اسم الله تعالى لا بد له من ان يكون
 رد على المشركين حيث بداوا افعالهم بغير اسم الله تعالى انما نقول مطلقا

التخصيص لا يتبدل به ينبغي ان يكون اسم لكان اسم غيره **قوله** فكان له
 بالقراءة احتم من اسم الله وان كان ان في احتم نظرا الى ذاته وانما اعتبر
 الاول لان سبق هذه السورة في النزول يقتضي ان يعلم من لقراءة وعلمها
 وتعيين اسم الله يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما المجهول بما يتلبس بالقراءة
قوله لا زعمه في الحكم لا شك ان لمفعول عمدة في الفعل المتعدي و
 الاول ان يقال المتكلم لانه ينفى المعنى ان يقدم الفاعل **قوله** مجرى لاصل
 الماد بالاضافة **قوله** الكلية المشتملة على النوع الكثرة والغاية في هذا
 المقام جارية مجريها في الشمول للموضع الكثرة اي مواد الامراض **قوله**
 وجب الغاية اي سببها ومنشأها **قوله** ويعرف له معنى اي صفة واعلم
 يكون له سبب لغاية سبب **قوله** بطريق مخصوص وبسبب بيان منتهى
قوله وهو حقيق انت جدير بالسؤال ليس لا فائدة ان بعض الافراد
 معنى حقيق اللفظ القصر وبعضها معنى مجازي له كما ذكره السيد
 وبان عدم التجوز بحسب الاضافة الى شئ لا يظهر مقابلة لعدم التجوز
 بحسب حقيقة ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كليهما في نفس الامر و
 ظني ان التقسيم الى حقيق وغيره باعتبار ان قد يلاحظ حقيقة و
 نفس الامر من حيث حال الخطاب من القلب والاشراك والردود
 وقد يلاحظ فذكر وان انقسام الى قصر لا فراد والقلب والقبول
 بعد خطه حال الخطاب من لوازم القصر الغير حقيقة ودونه **قوله** وان يكن
 الحق الظاهر وان تجاوزا ان يقال كفي في الغير حقيق عدم التجاوز

اي يا بقية القصر بالاضافة **قوله** اعني المعنى انما يقال هذا اصطلاح الحكم
 والمتكلم هنا اللغة انما نقول في كذا الصياح لفظه كالعالم ولو
قوله اعني التاج ان لا يقال يخرج من احد مثل جاز في القوم الشامل لانه
 انما نقول بعد صحة المثال ان الماد بالشمول في احكام استغراق جميع
 الافراد بغير ان يدخل في احد مثل جاز في زيد اخوك ويكون ان يقال
 ولا لا معصودة على الاقوة بالوضوح لاصل في الوضوح لاصل في تكرار
 النسبة **قوله** لتصادقهما في تامل ان اللفظة المعنوية معنى واللفظ
 لفظا انما يحل التصادق على التحقيق **قوله** واما في القصر الغير حقيق فيكون
 ان يعبر غير حقيق ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة
 اليه بمنزلة العدم اذ عار ومبالغة **قوله** على ما يفصح عنه حيث قال في
 الايضاح والمخاطب بان في امان يعقدا لعكس واما من تساوى
 الامران عنده **قوله** لو سلمنا انما قال كذا كذا اشارة الى ان المتكلم
 في قصر التبعين لم يثبت صفا اخر في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم
 مكانها ما اثبت **قوله** وغير هاتين سبب الحق وهو ضمير الفعل وتوحيدها
 وكذا جعل المسند اليه ايضا موقفا بام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما
 في الشرح العنصري على مختصر اصول من ان الاستثناء من ثبات نفى
 اتفاقا **قوله** بل شاع هذا المثال لا يظهر على قول الجمهور القائلون بان
 المعطوف عليه يسيل في حكم المسكوت عنه **قوله** يقول المفسرين ان ضمير
 بانه لا يناسب استدلال رباب لما يقول المفسرين المتبعين لهما هم

بل المكاسب لا تستدل بالاعتناء بالوهاب **قوله** اي العهد
 المأخوذ بالظهور عاية اخذته على ما في الدنيا بجزرية فانه المناسبتين
 الزمنا اي انك حفظه باورالك وما يتعلق بك **قوله** لمعان يقيد
 القصد سواء كان على وجه المطابقة او التضمن او الالتزام فافهم **قوله**
 النص على المبدأ فقط يشكك مثل ما انا قلت هذا على ما سبق في المحال
قوله ما اوجبه لم يتبع بشكل على زيد قائم لا قاعدة هذا البتة
 بل على ما يتبع اعني قاعدة **قوله** الخاق المفهوم منه ان ينبغي ان يعلم انه قد ذكر قدس
 في اوائل شرح المصالح ان الضمير راجع الى الجنس في قولهم اياك الكريم لا يعاد
 غيره ووجه ذلك ان الكريم ينافي الية لا يغير مطلقا لكن بية الكريم يحيل
 ان مقتضيه لازم يعاد غير من عند ضرورة المعادة لان اظها العدة
 مع غيره منقصة وقه وجد في نسخة قراءت عليه ان يعادى به وكلمة
 وح الا مظهر فان الكريم لا يحسن معاداة غيره بشخصه لكنه يمكن ان يقال
 من جهة المبالغة في جهة لهذه الحكمة انه يجب ان يعادى من لم يتصف بك
القصة **قوله** فطر الفعل المسند الى هذا الفعل المسند الى الفاعل لا يتعلق
 بغيره ومحصله انه ليس مفروضية حاصلة لغيره **قوله** لان الادخاخ هذا ينبغي
 على ان الكلام في الاستثناء المتصل **قوله** بقية قوله لا ينبغي ان لا
 ليس موضوعا باراداة لفظ الكلام انشاء في الموضوع وكانه جعل
 جعل التام في قول المقص واللفظ الموضوع له للغاية والتعليق **قوله**
 كما خذ منها في المأخوذ والمأخوذ منه متغير بعد التقيد بالتركيب

انما هو لا يوافق
 في قوله لا يوافق

ويمكن ان يقال قوله مركبين حال بيان ان هذا مثل قوله ولا مدبر او يقال
 المأخوذ على تقدير لا فادى لا اعتبار التركيب والمأخوذ منه على تقدير التركيب
 او المالك محمول على معناه اللغوي من هو المالك لانهم المالك فاما
 منه مجرد هل ولو تم وجد المناسبة ان لو التمني ولا تنفيذ ما وقع كما غير متبا
 فيؤخذ من ذلك التذم وقيل ان على ذلك كان مبتدأ من تقدير السمع و
 المتن ان كلمة لا زائدة دالة على ان هل ولو نقص في التمني **قوله** هو لا يوافق
 ان لا يوافق قال مركبة مع ما ولا المزمع بين مطلوب بالالتزام التركيب التنية
 على التزام هل ولو مضى التمني **قوله** وهو طلب حصول الحق ينتقض
 بمثل علمي امر ويمكن ان يقال المقصود الاصل في الاستفهام المعلوم من
 حيث الوجود الظلي انه ههنا تخاف مثل هذا الامر فان المطلوب الاول
 فيه العلم من حيث الوجود الاصل ولا يبعد مثل هذا الفوق فانهم ختموا
 في ان المراتب قصدوا اصالته في النظر المعلوم او العلم واما الفوق
 بان المطلوب في مثل هذا الامر حصول في الخارج لكن خصوصية الفعل
 حصول اثره في الذهن فبعد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هو
 امر مطلقا في الذهن او الخارج **قوله** فان كانت وقوع نسبة الحق هذا التفسير
 مبني على ان الماد بالصورة المعلوم على ما في تحت الحكمي من حاكية المطا
قوله او لطلب التصور لا يقال لا يتفاوت تصور الطرفين بل هو
 لتل فان الظاهر انه لطلب التصديق فان التل تصديق قبل السؤال
 الحاصل في الاناء مثلا التيسر والعسل اي حصول ادهما على التمييز

ووجه السؤال صدق حصول احداهما معينا لما نقول وان لم يتفاوت
 حال لدبس والعسل بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه في حال
 ما اسند اليه كونه في انا وفاته لو خطا ولا بغوا احداهما محلا ثم تصور
 بغوان المسند اليها الا تراق من قام لطلب التصور بالاتفاف ويجاب
 بمثل زيد لا شك ان السائل عرف زيد بخصوصه قبل السؤال لا انه لم يخط
 ما اسند اليه ليقسم الا اجمالا فبعد ما اجيب ترديد لا خط بغوان التغير
 نعم يحصل لتل بعد السؤال التصديق بثبوت المسند للمسند اليه المعين
 واما الفوق بان السائل بمن لم يعرف اخصوصيا نظرا الى مقتضى السؤال
 فلا يجدي نفعا لان السائل عارف باخصوصيا غاية الامر انه اذا اهل عنها حصل
 التذكر بالجواب وليس لاستفهام لا فائدة التذكر ولو سلم فمجرد ان يكون
 بالسؤال من عارفا حاضرا بها بل نقول يجوز ان يسأل بهذا الطريقة اعني
 من هو لا والاشغال من فعل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة اي مثل اي
 هذين التوفيقين خبره نهجا وكذا الاستفهام بكيفية مثل كيف عاكث
 اصحيح ام سقيم وليس شي من تلك الكلمات لطلب التصديق قطعاً بالاف
حوله ما غسل عني اي والتقدير ما غسل اي سارفع عن نفسي الار
 استعمال السيف في الاعداء وان جلبكم الله على الشئ الذي يجلب المقصود
 المبالغة في انه لا يترك دفع العار في حال من الاحوال **حوله** واعجب منه اي
 انما قال اعجب لان ديس فاده يظهر مما جعله ليداع على دعواه اعني قول
 النخاة فان ذلك في الجملة محال في علمها **حوله** اي لو كان لافعال بعني

بالاصالة واما في الاسماء والمستقافا العارض والنتيج فمما يرد انه يميز
 ان لا يدر في الجملة لاسمية **حوله** الا من البديع هذا هو انما يظهر على تقدير
 ان يكتفي في البداهة بمجوز لا اقتدار على كلام بديع واما اعتبار الاقدار على كل
 بديع فيمكن ان يعرف غير ايضا وجره من زيد منطق تأمل **حوله** انما على حدود
 اسمية اي كان عليه يتعوض فيما سبق انه قد يطلب ما اشار اليه تفصيل ما ذكره
 الاسم اجمالا اي تفصيل الموضوع له ما هو صدق له بحسب الاسم فان ذلك
 احد الاسمي يصير جدا حقيقة بخلاف بيان الموضوع له بمفظة استمر كما لا يخفى
حوله العارض المستخص الظاهر المراد بالعارض المر المتعاقب به سوار
 كان علما له او وصفا خاصا به **حوله** ويحتمل ان يكون مفاه اي هذا متعلق
 بالاستعمال ان في الذي ذكره المص **حوله** لا بد على ان يح في بعض النسخ التي
 عليها حفظ قدس سره بقل بلا زيادة وهو الظاهر كما اختاره السيد الشريف
 في شرح المفصاح ولو يتيده ما ذكره ان ربح ايضا في شرح المفصاح حيث قال
 وقد يقال لا مانع في حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع له و
 لي في حال عدم روية الهدم هل هو مانع وحائل وهو غائب **حوله**
حوله اي سيجي معنى هذا البديع او ان تحت التشبيه **حوله** هذا التشبيه
 من توير الفعل والفاعل والمفعول ومن انكار ذلك **حوله** للتوير
 بما ذكره التقى وهذا لا ينافي ما سبق من ان الموقرة بحسب ان على الهمة لا
 مفاه انه اذا كان المقصود توير الفعل مثله على الهمة الفعل والفاعل
 او المفعول وقس على ذلك تقدير غيره **حوله** من كلف الزمان الذي من

على ما يقصده وعذاب لا قوة غير كفا لما ذكرنا من اشتقاق
 فيه فعل الكف ويخرج لا تكف جهة الاستعداد في ذلك ليصير مراداً
 والا فحده ذكرنا ليس بشرط موضوعه لطلب الفعل في العلم ان
 لفظ الامر حقيقة بحسب اللفظ في الصيغة الامرية المستعملة للوجوب او
 الذب عن الجمهور اما المباح فليس بمرورية لكن الصيغة حقيقة في الوجوب
 فقط عند فهم من قال ببعض ثم الطلب استعمال ان شمل الذب ايضا كما يفهم
 من المطول في كلام المصنف في قول غير الجمهور ولا فائدة تأمل وقد
 يستعمل صيغة الامر لغيره اقول لا يظهر عند استعمال الامر في كثير من تلك المتع
 كالتهديد والتعجب وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتهظيم
 المستفاد من حذف المسند اليه تأمل والمستوية فيه ان الظاهر ان ذلك
 معنى الامر وانما فالتنبي ايضا للمستوية ولم يقل احد بذلك ما مثل اي
 عند رافعة صليت بالهموم في النهار ايضا بتأرجح الجوى ان يرج بالها
 المهمة الشدايد والجوى بالجيم مكررة وسنة الوجود من جزم او شوق
 او طلب لترك هذا الاختلاف مبنى على ان عدم الفعل مقدور
 وكالعادة عافية ان الظاهر عطفا على قوله كالتهديد فان في كل من الدعاء
 والالتفات طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعداد فكان في البقاء
 اختصارا تأمل لما بين كناية في ذلك لان المراد بالكتابة عندهم
 انشاء النثر النصب والنوون فان النصب بالفارسية سوسارو
 النون ما هي النوون طلب النوى معصورا الفواق والصبر بكسر

ابا وهو ولد وارامل البيت التابوع وهو زعمت هو ك
 عفا الغداة كما عفا عنها ظلال بالتوى ورسوم والمفقى نعمت
 بحسبة ان هو ك يا ابا تمام قد اندرس كما اندرس انار ويارها هذا
 الموضوع فقلت ليس الامر كذلك واقسم بالله انذر عالم بان اللوان من
 المذاق وان الممدوح كريم بما بعدت من طريق المجبة بيا لقوله كما
 ينبغي ان يحمل على ابي اللغوى لا ابي الصنائع فان قوله انما نحن مستهزون
 انما نكبه لقوله انما معكم وبدل عنه واستغنى لا عطف به لانه لا يكون جملة
 فجملة بخلاف بدل كما صرح به لا شمولي في شرح التوضيح فحفظا
 والشكال وذلك لان المقصود النصوصية على قصد الاجتماع بين
 الجملتين في الواقع لكن لا يحسن الا بين جملتين كانتا متوسطتين بين غايتي
 الاتحاد والتباين وموفرة تلك خفية جدا لانه من حال على هذا
 اكثر النجاة لكن المحقق الرضى جعل العال في اذا الشرطية للشرط دون الجزاء
 الاول في التعليل ان يقال المتعارف في الخطاب تقييد الجزاء بمضمون اذا
 مع الشرط وبهذا مثال هذا مبنى على ان التمثيل باعتبار الحكاية وكلام
 الحكاكي لا المحكي وكلام الزايد فليس له ما فيه من الاعراب والظاهر هو ان تأمل
 واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في تفسير قوله انما نحن مستهزون
 بما لا يحمل له من الاعراب من يحمل ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان كان
 في موضع المفعول لسؤل تأمل جوا فابكر مصدر جازف على ما هو المصريح
 في شرح المفتاح كمن المذكور في شرح الهداية الكرماني انه بالضم متو

كذا في نقل الامام النووي في تهذيب السام واللفظ جواز الفصح
 فوزان في ذكر في شرح المصاح المعنى نسبة وقرب مع ذلك الكفاية
 نفسه وقرب مع زيد وله احتمال آخر ذكرنا في فائفة الكشاف
 مع اتفاقها في المعنى وللهذا جعل في تأكيد لفظيا ولا ريب في تأكيد المعنى
 او الاشتغال لا يخفى انه يكون ذكر المبدء منه متواجبا في ذكرها
 وهذا لا يخرج في هذا المقام وكان ذلك لا اشتراط في المفرد فقط
 مغايرة للاحتمال فيكون في قوله لا ريب في تأكيد لقوله ذلك
 الكشاف مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن
 مستهزون تأكيد لقوله انما معكم لان دفع نفقض الشئ تأكيد في التأمل
 ولهذا لا يتحقق في الجمل شيئا لان تأكيد المعنى في الجمل لا بد
 ان يغاير لفظ المتبوع اذ ليس له ادب تأكيد الجمل بغيرها ولا بمجزة
 احدها عن لا في هذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعاب
 ما منها من نقب في النقب رقة حقا لغيره والبرجاء خلد له
 الفضة ان اعرابا جازع من الخطاب رضي الله تعالى عنهما على عبد
 وانه على ناقة وبراء عفا وطلب منه مراكب فظنه كاذبا فانطلق الاعراب يستجده
 البطل وقال لبيت وهو يمشي خلف بغير فاستقبله بغيره فعدله
 فحل على بغير وزوده وكساه فلكونها اي لانيته في العلم انه ذكر في آخر
 الالفات من المطلق قال الشاعر فدمر مريد ووفى يا سادة كانهما
 قال فدمر مريد بغيره بغيره ما نضع به فاجاب بقوله ووفى يا سادة و

يكن ان يقال لا يستيناف في واو العطف لا مطلقا لو لا بدائية
 التي اثبت في معنى التبيين مثل قوله تعالى ومن يصل الله فلا هادي له و
 بذرهم يسئل عن مرضه وسببه وفيه انه قد سبق ان اسمية بجملة من الملوكة
 قد يناسب ان يحمل البيت على السؤال عن التصور اي تصور المرض ومجبه
 الا ان الفاضل لخطا في آخرها انها ليست من الملوكة كما لم يضم اليها موكدة
 احسن كونها بالجمل ان خبير بان كونه الام اولي من الاستمرار
 التجدد في المستفاد من الفعل المضارع محل تردد وخفاء فاذا
 احسن ليدعمه عن عليه ليدرج بانه لا معنى لسؤال المني لم ينسب
 فانه اعلم من غيره بالسبب الكائن لفعاله لا خيارية اقول يمكن ان يكون
 ان في غير المني طب بل السامع ولو سلم فالسؤال تقرير الحكم لا استفهام
 ووجه التقضي عن ذلك ان لا يستيناف قد يشتمل على سبب
 الحكم فقط وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة الثانية
 اقول يمكن ان يكون العلم ايضا اشارة الى الاستحقاق الذات من حيث هو
 جميعا لصفها كما قالوا في تعليق محمد بلفظ الله اشارة الى الاستحقاق الذات
 نظرا الى ان كل صفة صفة كمال وبالمعنى لا يمكن فيه فضل في المعاني
 الكليات المدة ركة بالعقل غير المص عبارة السكاكي في بيان ذكر السبب
 مكان الجملتين وعرف التصور بدل تصور المكر كما سياتي عن قريب اشارة
 الى ذلك في هذا الشرح ايضا على ما يستفهم من باب التشبيه لا يخفى ان
 المتصفح هناك يحقق التماثل والتشبيه بمراد الما ركة في وصف خاص دون

الحقيقة بين العلة والمعلول أي بين هذين المفهومين والذاتية
كمن مع صفة الوصفين الثلاثة من نوع واحد نظراً إلى أن تلك
الثلاثة متصفة بالشرائح أو ما شابهه ولو ادعاء يتعاقب على محذور
وقد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو بينهما غاية الخلاف ما في المطلق أيضاً
وهذا بناء على ما نقل في شرح المقاصد عن الشيخ عبارة في التضايف مطلقاً
لا في معظم أبوابه الفصل في هذا محذور وقالوا لا يقال بل هو بغير
احتياج لا احتياج الكمال فإنه يكثر وقوع الفصل والوصل لسيما لجامع
الاحتياج لا يثبت على العادة والالف يجب الاستبانة إلى كثير من التبع
مع أنها لا تدخل تحت أحد فظهر أنه ليس المراد من ذلك الظهور
من تفسير المص لا قام لجامع بن جميع ذلك معان معقولة وأعلم
أنه إنما حكم بكون التماثل جامعاً عقلياً والتضاد وحيثما مع كونها معقولة
لأن التماثل في نفسه صالح للجميع بل احتيا لفاذا انتفت العقل وجميع
بينهما بخلاف التضاد فإنه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج إلى اختيار
فصل الوهم الذي من شأنه الخلد وينبغي أن يكون الوهم على ذكره في المحاكم
سلطان القوى الحسية فيها من ضل بانه نصير له لتفنن في ادراك الحيات بل في
العقلية المنتزعة عن المحسوسات خاصة له ثم لفافطة في لجامع ان لجامع
أما بسبب التقارن في خزانة الصورة أو لا فالقول هو احتيا لفاذا انتفت
أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقضي على نفس الامر بلا اصل فهو
العقل والافه الوهم وان راوان تضاد هذا التوابع ينبغي

ان يعلم ان التضاد والمضاف لا يجوز ليس بجزء كما ذكرنا ان امكانه
كل واحد وان كان هذا لا مكان جزيائهم ان ثبت له التضائيف ليس معنى
قائماً بالمحسوس اذا تضائيف مثلاً العلية والمعلولية وكوئها ما ثبت
له التضاد تامل ومن تحتنا الوصل في فخلص الكلام ان النسبة
بين المسندين قد يقصد على ثلاثة وجوه الاول ان يراد تجريد عن خصوصية
كافي فوكك زيد منطلق على رأي من ذهب انه مجرد ان يتساوى بكونه
او دوام ونبوت واستمرار تجدي لان في ان يقصد خصوصية فلا يجب
ح رعاية التاسب او ربما لا يتفق بجملة ان لثان يقصد النسبة
في ضمن اي خصوصية فهما يجب رعاية التاسب كذا ثبت فاد من شرح
المفتاح الشريفي قام زيد وقدر عمر وكذا في بحث لان في المثال
الاول توخاً للتجديد والحالة وان توخ في التوفيق للشؤون ان في
والجواب ان المراد التوفيق في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ
فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيورد جملة فعلية او سمية
فيجب رعاية المناسبة ليكون حسناً ان الكلام في ان مثل هذا هل يخل
في جهة البداهة هكذا يستفاد من شرح المفتاح للشارح قدس سره لمكان
المناسبة نظراً الى اصل او احوال ايضاً العطف وكل جملة عابية في
لا فافعة بعدها في الاخبار لان المسند فيه قريب من المسند اليه مع ان
يظهر مما سبق ايضاً في حق الكلام ان يتعرض لمجرد ان المضارع مجرد لا يخ
عن ضمير صاحب الحال فلا يكون بالواو فلما حشيت في حين نفت

يشبه الاعداء اظفارهم وان يظفروا الى نخوت منهم وارصهم ما كان
 وهو كسم جل او اسم فرس والاسكال المذكور واردها في وجبت
 بان النجاة صرحوا بان ما بعد حتى مستقبل نظراً الى ما قبله وان كان ما كان نظراً
 الى زمان التكلم فيجوز ان يعبر بالاضوية والحالية والاستقبالية في اللفظ
 التي جعلت قيوداً بالقياس الى الالاق المقيدة بها لا الى زمان التكلم فاذا
 قلت جاءني زيد ركب فهم منه كوز الركوب ما ضيأ بالنسبة الى المعنى فيقول
 المقارنة واذا دخلت عليه قد قوت من زمان المعنى ويفهم المقارنة اقول
 ذلك لا باعتبار ليس لا زم في حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظراً
 الى زمان التكلم ايضاً على قياس كلمة فكل من الماضي والمضارع والذمر
 لكان يحمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقوية للحال كافية لا ضمان الحالية
 بالنظر الى زمان التكلم لا العمل وفيما اذا كان مضارعاً محتاج الى امر او
 على اعتبار زمان العمل لا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقرب
 دون المقارنة تأمل المشهور ان دخولها في ومن الغيب ما ذكره القائل
 الزمخشري في باب الهمزة مع لنوز من الغائبون في قوله عليه السلام من
 استمع الى حديث قوم وهم له كارهون الى والذرعون كينونتها حالاً
 عنه تضمنتها ضمير بمضيفة المضيفة بكسر الفاء واسم مكان من الضياء
 اي لا طراح ثم يزعم ان عطف على قوله ان يقول والحاصل انه
 لم يعبر الاستيناف في اعادة الاسم الصحيح كالا بمنزلة عدم اعتباره
 في مثل جاءني زيد وعمر ويسع اما مع ان اعتبار الاستيناف لا زم

فعل عند وجوب لواء في هذا المثال بالطريق الاول وهو مشعر
 بوجوب لواء لكن ظاهر المتن مشعر في كذا وان جعل نحو كذا
 اعلم انه ذكر صدر الفاصل ترك الاء وقيل في الجملة الاسمية الحالية التي
 خبرها غير جار ومجرور مع ابزى بكونه ايائي وليس لترك
 واما ما يناسب المقام انه ذكر ان روح قدس سره في تفسير قوله تعالى قل
 ان تحفوا ما في صدوركم لا ينالكم جنة في الاستعمال قول الاء على الجملة
 الحالية التي عامها معنى الفعل والامام المشيب الامام التنزيل
 قدوة لا ديم اي قطعت الجملة الملتصقة بهذين العرفين وهي
 معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزباد قل ايها جنة الاء
 ملك الحجة فلما انتظم ملك الزباد اول سننها كتبت اليه ان السالح غز
 ضعفة في السلا وقبح بحسب التماع فلم يجد غيرك كفوفاً قبل ان يجمع ملك
 الى ملك وما ارادته الا الفد ربه فذهب اليها غير المستعدة للحرب ثقة
 بوعدها وقد اعدت في ابواب حصنها جماعة من الفرس والاطباء واخذوا
 فلما وصل الى حصنها اخذوه فامرت بقطع راسه فذهب منه في طشت
 قدم اليه حتى مات شعوب بفتح الشين الحجة ويتفق الضارب ليقال
 ذلك السيقن على تقدير الموت وعدم الخلو واشد لنا نقول هذا
 لكن بدونه التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود وغاية
 اعتباره ليس بشي فان على تقدير الخلود وخوف لا يتبدل بالشد
 وان فجاج اكثر وعلاقة القلب بمحبة المال شدة واما رجاء البذل

ينقل الحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم كماله
 لكان ترك الثابت للمال فضل للشيخ اية تأمل النار بالنار
 ثم ان اسم مكان من ثاى عنى بعد ذو سعة باعتبار المتع التي بين
 الخطاب ومقام البعد لا بالكناية والآخر وفي الفصل انما عشر
 فان تقدير الفعل الظاهر انما يحتاج على حذف الالام لفظي كافي
 قوله تعالى لا يحق لك السبي الا بما يله تأمل يوفون شيئا مما لا يق عند
 وضع العاة انتم للرب والبس لبضة ويجوز ان يريد متى اصنع
 العاة التي سرت بها وجهي لشكارة توفون كما مر في تقدير الشرط و
 جواب لا مورا لا ربعة من التمني وغيره ليجي الحق اي ثبت الاسم
 ويظهره ويحكي كفو ويعد فعل ماض كناية عن كسرة قوة الكفار
 وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اصل الاسم وكثرة الكفار فافضيه لا
 فصاحوا واطهارها عن المذوف لا احدها على القين لا يخفى ان
 التقديم لا يظهرها كافي الآية التابعة الالام لثايل نفس العذاب و
 لامارة ولد لائل العظة الواقعة في يوم القيمة وفي الاصطلاح يؤتى
 هذا عكس اللغة وكانهم نظروا الى ان المشتق في الواقع مفسر مبين باسمين
 ففي ذكر المشتق لف للنشر وليست بكسر على ما في القمل
 في الفتح اي فتح الجيم كمن مع سكون الزاء بمسبق من الاستبقاء
 لانتم لم يبعثه اي صلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعو وغيره
 لقلة تعمله وطلخ معنى البساتنة لم يبق لك في على تقدير ان يبعثه

التي

اصلاح الحاله وعقوب عن حوائج اذ لا يؤمن ارجال حمزة بحال على اطلاق
 ووجه تسميها بكمسرة الالمط انما رقت ثايل الليل والنهار وكثرة
 بلغ ونهيم من طهي الماء والدفع اذا سال كلام المص في الايضاح
 مثل التميم بقوله تعالى نالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر ان
 لا يتم المعنى بدون مما تحبون فان لا نفاق متعده وانه لا يخصم
 فانه يجري في الاعراض ايضا لكثرة سور دفع لا بهام ذكر الشايع
 قدس سره في تفسير قوله تعالى سوا عليهم انذرهم ام لم ينذرهم الآية اما
 اشتراط كونه اي لا عتاص للتاكيد فيما لا يسمو لكن صلب المعنى هو ان
 الفائدة التقوية والتشديد والمبادر من تقدير لكشاف ايضا في آية
 سورة الزمر انما للتاكيد تأمل ولهم ما يشتهون عطف فيه ان
 يلزم الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب واجيب
 بان لهم ظرف مستقر لا لغو ولا مناع فيما يكون الضمير ان معمولين للفعل
 واحد لا ان يكون احدهما معمول للمعمول على ان ذلك الجمع جائز فيما اذا
 كان احدهما معمولين مجرورا بحرف الجر لقوله تعالى وهزى اليك وقد
 بان ذلك الجمع جائز في المعطوف قول تعيل النخلة ملايم لمنع الجمع مطلقا
 حيث قالوا ان في غير افعال القلوب ويكون فاعله ومفعوله شيئا واحدا
 فعند الجمع بين ضميريهما يسبق لوجه انما خفا فضا بالاكثرة فيقع التيسر
 فعدوا الى لفظ النفس انما باحداها واما افعال القلوب فانه كثر ما
 يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا وهو لا كثر لان علم الانسان وقلبه

بما هو رفق كثر وقوعا في غير تامل الى ترجان بفتح الهمزة مع فتح نعيم
او ضمة او ضمها ظاهر بان تامل فيها لان هذا المثال مما يقصد به العطف
على ما قبله بخلاف الوجودات بفتح سوى مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات
لكن ثمان هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام اذا كانت العياض بفتح العين
محدودة بالفارسية مزي وزين بلند او اصول اخرى غير ان يترك استعمال
المشتركة في التوفيق لا قرينة معينة وبجواب انه لا يضر استعمال هذا النوع من
المشتركة لانه يجوز اعادة كل من الاصول والملكه وتوفيق كل منهما يستلزم
توفيق الاخر والمقصود بالتحقيق واحد والمطلوب من التوفيق حصول البصيرة
لوضع مدخل فيها لوزاد او لتوفيق الوضع لكان اصله قول المرحوم
فان المحرف لا قول استعماله لتوفيق وضعه ايضا بل يتوهم ان اللفظ المحرف
عين الموضع تامل وهذه الدلالة لا تحذف في ان دالة اللفظ الفصح
على صحة المشكك خارجة عن اقسام مع مدعية الوضع فيها ويكون ان يقال
المادة بغيرية الوضع وضع لنفس المعنى او لا يتعلق به انما هي من جهة
الحاجة ينبغي ان يحل على ان الداليتين بواسطة حالة اجمالية وقوة قرينة الوجود
هذا الحكم من الفعل وتعبدا لا ولا يبقيد لا ضافي لا الوضعي كذا نقل
عنه قدس سره في الخاتمة والخراج كثير من ذلك لان انفكاكها
عن مجرد لفظ المدحوم ظاهر وان جعل الدال مجموع لفظه والقوة فيقول
لم يوضع المجموع لمعنى بلزمت تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل الدال
المستلزم باقران القوة فنقول يمكن انفكاكها من القوة ايضا

ولما يأتي ان صدق في العرض عليه قوله اللفظ على لازم او صحيح من جهة
على لازم لازم وبجواب ان المراد عدم التفاوت في دالة اللفظ على
وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعبر عنه القوم وان المراد بخلاف
الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دالة
اللفظ على لازم وبين دالة على لازم لازم من قبل الثاني ولا اعتد
بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم في النقص باعتبار التفاوت في الدلالة التفضي
قائمة اعتقاد المخاطب لمقتضى معنى من المخاطب فلو ان الاعتقاد
متعلق بالذموم لا مثبت له على ان يتعلق الاعتقاد به بحملته بآفاقه
بالوجه الظل عرف عام لم يظهر المراد به وكذا ان يريد به مخاطب
اهل المحاورات في الجملة بل يقبيل يعلم وبغيره ولا فائدة من اتفاق جميع
العالم او العالم فقط اذ هو المفهوم من هذا ليس بظاهر في الوف
المذكور فالوجه تقييد الوف وجعل وغيره اشارة الى قرائن كماله والمقابلة
لا يتأتى بالوصفية لا بخفي ان الدالين يقتضي ان لا يكون جميع الطاق
دالة بالوضع لان يكون بعض الطاق كذلك لكن المقور عنه هم ان
الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوان تامل هذا وقد ذكر في الخاتمة ان
العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشك والضعف فحجج الوضع
والخفاء في الدلالة المطابقة ايضا قول التفاوت في الظن بما يوضع
لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى اذا اقيم مقام كل لفظ يعني
مع اتحاد البنية وبجواب ان التوقف فيه من العلم بالمدلول لا يتأتى

لازم بعد حصول العلم بالعدالة فلا ولي ان يقال المراد ان خد في ضو
 بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المله لولا واضح العدالة قبل الواسطة
 وبعض لا يخفى بالعكس فيمكن تبادلية اللزوم في ذلك الكلام في دلالة
 الالتزام الا ان يقال ان التزام بين المجانبين ويراد بالآدم والملازم
 هنا التبع والمنبوع فدلالة الشيء لا يخفى انه يحتاج الى حذف اي
 دلالة اللفظ الشيء بل لا بد بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس
 ان يكون دلالة اللفظ الذي في ذلك المعنى من جوهر معناه اوضح من دلالة
 الذي في ذلك جوهر معناه والذليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة لفظ على
 معناه اوضح من دلالة على جوهره ووضوح ما هو العكس بحسب الظاهر
 والا فيلزم اوضوح دلالة بالتضمن على شيء من له ال عليه مطابقة ولذا
 صرف الكلام في الخاصية عن الظاهر وقال يعني قد لزم من كل حكم دلالة
 الشيء على جوهره اوضح من دلالة على جوهره لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة
 الجوان على الجسم ووضح من دلالة اننا عليه لزم ان يكون دلالة اننا على
 الجوان اوضح من دلالة اننا على الجسم لان المسمى لا ووضح اوضح لكن لا بد
 لكن لكن المتبادر من انتقال الذهن والذليل على ذلك في المفتح
 من ان يراد المعنى على صور مختلفة لا يتجلى في الدلالة العقلية وهي ان
 من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما في شرح القسطاس كشرح
 المطالع وهذا القول ان من اصل الميزان لا يقال قد صرحوا بان التضمن لازم
 له مطابقة في المكاتب وعلامة الجوز على ما ذكره لا يلزم من فهم محلنا فنقول

اللزوم باعتبار الضلعة كما ان الشارع وجه في شرح التسمية استلزام
 التضمن والالتزام للمطابقة لعل الالتزام على الصلابة فاختصر
 المقصود بان يكون يراد بالمقصود اعم من المقصود بالذات ومن المقصود
 تبعاً كالشبهة في حالة الى التكلف في جعل مقصداً آخر او غير ذلك
 الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار اخلافة لئلا ينسب
 ولا استعارة عند المتص ولا تأنيبي عليه لاستعارة ولذا ذكره المتص في
 البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية فلم يأت بالتشبيه لئلا
 نقس فيه بانه يجوز عود الضمير كاللزام الى المطلق الذي في ضمن الخاص
 المذكور سابقاً مع ان الظاهر في كليهما العود الى الخاص وغاية التوجيه
 ان الظاهر في المقام الضمير فاذا عدل عنه الى الضمير يمكن اعتبار هذه الكثرة
 وهذا مثل مثل ما قل اننا نقول ان كانت دلالة وضعاً للكلام
 فالشمول غاية الظهور فانه لا يشترط الفصل في مدلوله والادخار للمؤلف
 الالتزامية عن كونها مدلولاً عليها بالكلام ولا شك ان كل من يلائم
 يدل التزاماً على المشاركة في الفعل او في الجحى وان كان صفة للشكك
 فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان الفصل صالة غير شرط بل يكفي صدق
 لفظ فيه فهم التامع في اسناد الدلالة والهداية اليه لا ترس انه يكفي
 التلطف بالله تعالى وبكون سبحانه الله حالة الفعل في اسناد الذكر و
 التسبيح لله تعالى الى اللفظ حقيقة لغة وكذا اسناد شخص في البر خطاه
 والمعتبر في القائلون بالتولية قالوا بان الفعل المتب على فعل آخر من

العبد يصدر عنه وان لم يقصد اليه اصلا وظاهرا في ذلك لا سند وليس
 المجازي بحسب اللغة كقوله عليهم السلام سنة بانه لا تأثير ولا قدرة للعبد
 اصلا في الواقع لا صدور عنه الا انه غير مقرر في الاسناد اللغوي قال
 في الشرح المقاصد لا تقايق واقع على ان الفعل سنده العبد وان كان
 مخلوقا لله تعالى فان الفعل سنده حقيقة الى قام به لا الى من اوجده فعلم
 استرطاطا بالمباشرة بالطريق لا ولى نعم بفهم بحسب الوصف من اسناد الفعل
 لا ضارية الى العباد قصد هم واراوتهم كمن لا يدرهم لا اعتبار في المفهوم
 لغة ولذا قال قدس سره ظاهر هذا التفسير يعني لو نظر الى مجرد مفهوم لانه
 لزوم التثبوت كمن لو اعتبر القصد باعتبار التوينة ونسبة الدلالة الى المتكلم
 خرج عنه ثم ان قول جازييد وعمروا قاتل زيد وعمروا لا يصير تشبيها
 واصطلاحا لانه لا يجعل مستعملا في المشاركة واما مجرد القصد بالتبع كما في
 الاسرار الوائنة المفهومة فدا فافهم فانه بدعي اذ الماد بالانطفاخ
 مجرد غير تام لا تقاضه بالاستعارة بالكنية لولا دلالة الحال
 اي لولا التوينة الاحالية والمقابلية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم
 ان هذه عبارة الكشاف وفيها اشكال مشهور لان الكلام غير صالح
 للمنقول اليه على تقدير عدم التوينة غاية التوجيه في حلول الكلام عن المستعارة
 اي المنقول اليه صحيح لا يرد بالاستعارة له معناه المجازي وعدم التوينة
 صحيح لان يراى بالمعنى الاصلى اي المستعار منه فيكون مجموع الكلوع عن
 ذكر المنقول اليه وعدم تلك التوينة متعلقا بصلاحيه المقتنين على

التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لا فصل كل شرط بمشرط
 بالكاف ونحوه هذا مبني على ادعاء ما في التعريف على ما في المطول
 الملكة التي يمكن ان يطلق العلم في هذا التوجيه ايضا على نفس الامر
 فان ادراكك الدليل سندك ادراكك للمدلول كذا قيل وفي بحث لانه
 لا يختص العلم في الاصطلاح بهذا الادراك ولا يصح ان يقال كقولك
 تشبيه بالملازمة مع ان التشبيه الترتيبي والافالمحسوس صل للمفعول
 اقول صالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به مطلقا كما يشع بغيره
 والتشبيه لا يقتضي صالة التشبيه به في وجه التشبيه مطلقا فيمكن التشبيه
 بالمعقول بل اعتبارا بالمباعدة وتعد بالمعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق
 هنا ان اعتبر في الآية المدلية للشاة فالتشبيه اصل في الكلام مباعدة و
 احتياج الى التفسير كمن ان اعتبر التشبيه في الحسن والذات الغير فالتشبيه اصل
 كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف لان العلوم العقلية هي بذات العلم
 العقلية الصرفة بان النفس في مبداء الفطرة حالية عن العلوم كلها فيحصل
 لها العلوم باعتبار استعمال الحواس واما العلم بحضور كعلم النفس بنفسه
 فتفصيل ما قطع عن وجه اعتبار ما يترك بالقوة فيسبيل في مذهب الحكماء
 واما قدم رك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة و
 ليس بحسب ابلطنى ثبت عند المتكلمين مثل نحيلا في ان القوة الخيالية
 ليست بركبة بل معيثة على الادراك من شأنها التركيب فادراكها بالتفسير
 اناطة المادة بالقوة العاقلة لا يقال انها ليست مما يدركها النفس

امر آخر لا يتصور فان ادراكها في العقل لا يحتاج الى صرف عن نظام
 كما هو المتبادر من العبارة ولكن تحت لو ادركت في حق العبارة
 ان يقال غير ذلك به لعدم وجوده لكنه تحت لو وجد لا ورك باجابه
 والحال ان مضاجعي في فعل هذا في البيت قلب كانه عتبة ذلك سبغة
 في عدم اعتبار الخوف باعتبار الخطر المستفاد من تعريف لا ضارة بخسبة
 في مضاجعي مستحقة ومتفكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل انفس
 تلك القوة بلعونة الوهم تسمى مستحقة وبلعونة القوة العقلية تسمى
 متفكرة ولا يخفى ان هذا موافق لما قلناه فيما سبق من المحاكاة كالمقولة
 عند الحكماء انه لا يصدق عن قوة واحدة فعلا فينبغي ان يخص بالمستحقة نوع
 من الادراك فقط تأمل وبالوهمي في المستطور في كتب الحكماء ان الحكماء
 المعاني القائمة بالمحسوس ادراك ونبيل وانما ذلك لئلا يعنى الوجود
 اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذة بل لا بد معه من حصول اللذة في
 المتلذذ عند المدرك انما فيه بذلك لان المتعة كاله بالقياس الى
 المدرك لا بحسب نفس الامر كالخبري لام الثاني بالمدرك كالتكليف
 بالحكمة للذات من حيث هو كذلك انما فيه بذلك لان الشيء قد
 مدنا من وجوده دون وجوده فادراكه لا من جهة المدية لا يكون لذة فان
 ادراك المسك من جهة الرائحة لذة لا من جهة الطعم المدركة
 بالقوى باطنة ينبغي ان يعلم ان القوى باطنة على اصطلاح الحكماء تتعلق
 بالاحسوس او المعاني القائمة بها والظاهر ان اللذة والالم ليسا من جنس

القيلين فلا يظهر جعل ادراكها بها ولذا جعل بعضهم لوجدها
 قوة سوى القوى المشهورة على ما في تحت القوي من شرح المقاصد
 وكان ارباب البيان ارادوا بالوجودانيات ما يتعلق بنفصل المدرك
 فقط والضمير في النجوم بل في الليل انه جاز تأنيث ضمير هاتان
 المنكس للبيت السابق اعني تمتد برب ليل قطعة يصدودا وفاق ما كان
 فيه وداع في جانب شئ منظم الى المنكس للبيت ان يقال بين الظلمة
 وزم بطريق العكس لا يخفى انه يمكن ان يجعل كل من التشبيهين اصلا
 كافي المنصاح لكنه جعل المص تشبيه سنة بالمنور نوعا لزيادة التخييل في
 اثبات وجه شبه التشبيه بالخييفية في النهاية الخفيف عند الوجود
 من كان على دين ابراهيم واصل الخفيف الميل ومنه الحديث بعث
 بالخييفية السمية وهي قوة في الوجود انما يحال معرفة على متوهم
 العرف واللفظ مثلا بيان في مقدم الدماغ من الالوان لوزن
 الاضواء كما ان حسن وكانه جعل تحت الالوان قال في شرح المقاصد ان
 ان الضوء مغاير للون وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض
 الحكماء بالجسم كاله آية في كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب
 الكلامية وفيه اشكال مشهورين تخصيصا بالمجتمعات وافواج الانسكان
 المسطحة كاله آية ونصفها ويمكن ان يقال حل الشارح هنا الالوان
 على ما هو بالذات وحقيقة وما هو بالعرض والمدخلية في الجملة لاظهار
 كونه الشكل من لصفاء الجسمية ويرد عليه ان المحيط بالمحيط الشئ محيط

بالشيء لا خوف ووجهه لا طمأنينة انما هو على الجسم على التعليم كما اشار اليه
 في شرح المقاصد متصل فان الذات التي يجمعها لا فرد اخر زائد بالقياس لا
 عن بعد ووبان في زمان في الخروج من القوة التي انما يكونها بتوحيده
 المتكلمين من حصول الجسم في مكان واحد لا في مكان آخر لان اثبات المقادير
 على ما رأى الحكماء وفي جعل المقادير وحركاتها يمكن لرفع بالنسبة الى الحركة
 بانها من مقول الكيف عند البعض وهذا كان في التمثيل بل نقول كقولهم في
 العقل للتمثيل واما جعل الكيفية الجسمية على الصفة الجسمية لا على مصطلح الكمال
 فحسن لكن لا يلائم سواد كلام المفتاح والمقصود اما عن المقادير على المطول
 والقصر والتوسط والحركة على السعة والبسط والتوسط فبما لا يمتنع
 ح وما يتصل بهما ان يقال بالاستحسان لكن لا فائدة في اخراج المقادير
 والحركات المتصلة تاتل او بالسمع عطف على ينبغي ان قوله من الالوان
 وقربه ونظيره باليد رك كل واحد من القوانين على تقدير وانه اذ كان
 منفصل متصل كل منهما بقية لا شارة الى المقصود التوزيع فلا يزم بان
 المدة رك البصرى بالالوان ولا فائدة ايضا في تقدير موصوفات المعطوفات
 يحصل من التمتع في الحسب في العادة فلا بد في ما ذكره في شرح المقادير
 من ان الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير للتمتع
 والاولى بها انما هو وجه التخصيص في التسمية باعتبار ان الفعل اى الجمع
 والتفريق في الاولين اظهر من الانفصال والامر بالعكس في الاخيرين
 كالله هو الكيفية الحقيقية لا لتصل الجسم بغيره في غير الرطوبة اى الكيفية

المفتاح بسهولة الشكل المختصة بذوات النفس لا فساد بالنظر الى
 القاب والوجوه فلا بد ان بعضها كالعلم ثابت لا يجرى في شيء من
 الاولين بالعرف فبما يكون للنفس ملكة تحصيل الطالب لسعة قال في
 الاساس فيزك كاي فطنة وتوقد مثل الكرم في مثال الملكة فان قيل
 ما الاشارة الذاتية بمثل الكرم فلما كان اراد بالذاتية ما تقوم بها
 لا بالغير وان تعلق كالا ضائفا واثر الكرم اثارا لغيره بالخير وقس عليه
 بل يكون معنى متعلقا كالا بقوة والبسوة فانه ليس بشيء منها
 موقر في ذاتها نظر اليه بالنسبة الى الغير لكن الفرق بين الازالة والاثبات
 غير ظاهر في ان الموصوفات المحض على هذا خارج عن التحقيق والاضافي ما
 اشارة الى انه مراد في ذكره في شرح المفتاح ان التحقيق تارة تحقيق
 في نفسه وتارة في ذات الموصوف والاعتبار النسبي ما لا يكون كذلك
 بان لا يكون موقر في نفسه ولا يكون التحقيق في نفسه اصل والاضافة
 ان كانت النسبة والاضافة موجودة كما هو المشهور عند ما الحكماء في
 ما في شرح المفتاح والافاضة ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين
 اما واحد لم يرد به ان لا يكون هذا اصل بل ان يكون بحيث يقع في متعلق
 القوة امر واحد لا يكون الا جسما اجساما لطبيعي وليس محسوسا لا بحسب
 لكن الجسم التعليمي محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية تاتل
 سواء كان تمامه حارا او بالطرف احسنى ما يدرك به او يكون به جمعا من
 امور كل منها محسوس وبالعقل ما عد ذلك صارت ستة عشر

لان حصة الوجه ولو كان ببعض كافي المضاف يستلزم حصة الطرفين بالتساوي
 وقد يقال جرد في الجرد والجرادة بمعنى واحد على ما في المقدمة ومعنى
 التركيب ان ينبغي ان يعلم ان المقصود في تركيب الطرفين تشبيههما تشبيه
 الحقيقة المركبة بالحقيقة المركبة من امر ما تشبيهه احداهما بهية الاخر في امر ما
 ولذا عبر عن الطرفين بالاشترع منه الهيئة وقد جوزوا تشبيه المفرد بالمركب
 وعكسه لا معنى لتشبيه الذات بهية شئ وكذا العكس لانهم اذا اهتموا ذكر وان
 بهذه الصورة ان كل من الطرفين وان المقصود ما ذكرنا كما ترى كما لمعنى
 على والظرف صفة او حال من الترتيب كفقود صفة مصدر لاج اي ظهر ظاهراً
 الظهور لفقود لاج او حال من الترتيب او ضربت اذ محذوف في كارت في الوجه
 حال من ضمير الجبر وعلى الجبر حال الكلام ان مشابهة الترتيب بالفقود على تقدير
 الحال المذمومة وباعتبار حالها في نفس الامر كواكب بارقة ثبتت المناسبة
 بينهما لا على ما ذكرنا قد استأى اخذت الغد كبر لغين غدا في السيف
 وترتب هو المناسبات المقام لكنه وقع في كثير من النسخ على ما في شرح المقام
 بخط قدس متر ورسوم ترسي قد اجمع في الحرب اذ ثبت توافقا لم يوجد
 في كتب اللغة فلذا غير الى التوافق لكنه قد قيل الاول هو الواقع في ذلك العجالة
 على ما سيجي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين يقع عليها الحركة المتبادلة
 منه ان الهيئة صفاً الحركة وليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المقصود الوجه
 فيحمل الوقوع على وجود الحركة معها وجود الجرد مع الحركة تأمل والوضع
 عبارة اسرار البدعة وذلك لان المناسبات يقال جري التشبيه في الهيئة

والظاهر ان عبارة المصحح وجوب التشبيه في الهيئة في كفاها شل
 المشهور في اللغة اذ الملقح وهذا ليس بمراد بل المراد الملقح على ما
 شرح المفتاح والمعنى ظهر له اي اصل المعنى على تقدير الفاعل اي الراي
 بقوة المقام ويمكن ان يكون من قبيل ادر في كل حال له وجهين
 هذا المنكب لم يسبق من اضطرار الحركات مع ان المصحف في الانقباض والافراج
 يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال والمجموع الى العلوي الاول
 والآخر الى السفلي الثاني وكذا في جانب التشبيه لكن عدم الحمل ويجعل على
 وجه التقدير نظراً الى عدم الحمل حتى لو فرض في كذا البعض في كل تشبيه
 من تشبيهات المجتمعة مقصوداً بالافادة ولم يخطو مقصداً ومطلوباً مستقلاً
 لكنها مجموع اللفظ اشارة الى اجتماعها في النفوت واما التشبيه المركب المقصود
 فيه الهيئة الاجتماعية المحالة من اجمع وليس شئ من الاجزاء متخوفاً تفصيلاً
 قصداً بل تبعاً واجمالاً فليس بعد الحذف لافادة لعدم المقصود وان وجد ذلك
 تأمل من نفس التضا والادوية ما يتناول ان قصداً ايافاً ثم يترك
 كلمة ثم للترقي في الرتبة بحسب الاجاء وتنزل التضا منزلة التناهي
 وجوباً تشبه واما ذكر اشتراط الضدين فتوسطه لذلك وتهدد ودلالة على
 ان افض وجوب التشبيه من التضا وليس مستنكر بل له جهة مناسبة في الجملة يمكن
 ان يراد بالتشابهة لا وجوب تشبيه يعني منزع بواسطة التضا والمثابرة
 بل لعدم بها فيعتبر ان سبب القصد في جعل ذلك من قبل ان سبب التشابه
 الوضوح اذ عاين القصد يجمع او يملكتم قل يفيظ على صيغة المجهول ومغناه

على وجهه صواب المصنف
 على وجهه صواب المصنف

ذاب كجسم من به مرض والفتاك اسم الجنس لا يحصل من سعيه على
 طائل ذكر في المقدمة حصل عليه يعني ما لم يند بروى فالظاهر ان قوله على
 طائل ظرف لغو ومن سعيه يعني لاجل سعيه وقبل حصل معنى بالافعال قصة
 فالظرف خبر بزيادة التقدير والقوية اصد رأي التشبيه هذه الامر
 النفس شديدة الميل اليه جدر ووضح بافاده زيادة التقرير من التشبيه
 فالب ليس بمعنى التام اي زيادة في قولهم ولا زور دية التارود
 بكسر زاء المعجمة وقبل بالفتح معوب لا زور دوا لار الغليظة وهي موصوف
 والتشابه لجم كان الشرح محل لليواقف على شقايق النعمان كما
 يناسب ذكر التنبه مع كون قوله بين الرياض بانه عنه وكذا في عمله على حقيقة
 اليواقف لجم كانتا اي تلك التارود دية حال كونها فوق قاتا
 ضعفن بها سبب حمل التارود دية حيث لا يستطيع عملها اضعفن
 بها اوائل ان راى ان المتصلة بالكبريت التي تضرب الرزق لا تعلق
 المتفعة كان غوة اضافة الغوة الى البيض اي الصباح من اضافة
 اي الموصوف كن الوصف للبالغة على طريقة رجل عدل فان ذا البيض
 تشبيه بالوجه للثغرية وليست بزيادة وذلك لان المسطور في
 كتب اللغة استعمال التشبال لازما والاصل في الحروف عدم الزيادة
 صاحب الاساس استعمل متعديا حيث قال سبت متي عمرة اي ميتها فالكسب
 اب زائدة باعتبار الطرفين اي افراد او تقيدا او تركيبا وان قوله
 طرفاه اما حيانا وعقليا ايضا تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين

والفرق بين المذهب الخ اذا التبتل تقيده بالتركيب فان كان خفا
 امر واحد هو لا يصل فيما قصد من المشبه والمشتبه به وكما عاده تيمنا وتبعا في
 الاعتبار كان مفودا مقيدا والا كان مركبا زهرا لربى الربوة بفتح
 وبكسر لتل وجمع الربا على ما فهم من تهذيب الاسماء وايضا ان تعدد
 ينبغي ان يعلم ان التشبيه في تلك الصورة متعدي ولكن له جهة واحدة كالا
 والتعيين بمر واحد كما في مثال المفروق هنا اي الطيب الرائحة فاشبه
 الرائحة الذاتية للنساء والمشتبه به رائحة المسك على حذف المضاف وانظر
 المضاف فغيره بالغة حيث الرائحة ذات رائحة كالمسك افاد بفتح الهمزة
 جمع اقحوان منترج من متعدي لا يخفى ان الانترج من المتعدي لا يقتضي
 كونه المتعدي في طرفي التشبيه غاية الامر ان المتعدي يكون اجزا والمنترج منه
 لا المنترج فانه الهية كماله من اجتماع اجزا المنترج عنه فلا يرد عليه شي
 في تشبيه التشبيه التمثيل بالتشبيه لانه طرفاه غير مركبتين مع ان المتعدي
 لا يوجب التركيب نعم الاستعارة التمثيلية فيما يكون طرفاه مركبتين و
 تركيبها فافهم اي من المجل ما هو ليس في المتن لفظا ما هو غير من
 الموصوف مع بعض لصد او الموصوف بجملة جوهريا او سنادا لفظا لصفة
 تجارية على غير من هو له فكان ما ذكره بيا لاصل المعنى لا تقرير لا غرابة
 او من الوجه ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد
 ان التقسيم لا في التشبيه للوجه لظهور وجهه في ذلك لان ظهور الوجه
 في نفسه لا يستلزم ظهورا انتقالا من المشبه الى المشتبه به وظهور الوجه

من حيث الثبوت للطرفين وان استدرج كنه لا يستدرج كونه جليا ويمكن
ان يقال هذا تعليل على وجه التقييد الى تشبيه المبتذل بالمتعال لا يقال ان
المشبه به بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا
الوجه الظاهر ظاهر الثبوت ايضا فان جملة اسبق الى النفس لا تخفى
لا يتم بالنظر الى المفصل اذ ذلك المحمل هو منه تأمل مع غلبة
فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو من علم الظهور اذ هو علة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة علة مصادرة واجواب ان حضور الطرف
في الا زمانات بقية مستدرج لان انتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه
فان قبل قد فاعا الى واسطة ظهور الوجه قلنا لا يتبدل بالحصل بحجج الانتقال
المذكور بل مع ظهور التشابه ولا شك ان الوجه اذ هو وصف مشترك اذا
كان قيل التفصيل قريب الحصول وكثير حضور الطرفين فالظاهر ظهور
مع وصف تشبه كتشبيه بحجرة الصغيرة هي بفتح الجيم في الفارسية بسوي
نوقش فيه بانه لا مناسبة بينهما واجواب ان الكلام في الكوثر المعول في الوجه
لا يعجز عن ان الظاهر كونه الكوثر اذ كثر تكرار على احسن من الملة المجلوة فجعل
الاول غالب بحضور مع المشبه وان في غالب بحضور مطلقا حكاهما واجواب
ان الغالب عند اللوب شرب الماء في الاناء المعول من خشب الجمل
او تدويره لا تخفى انه يمكن ان يجمع كون الوجه جليا لا تفصيل فيه صدق وكونه
المشبه نادرا بحضوره فيظهر دقالة في المبتذل ولا البعيد على النفس من
ان يقال مدار لا يتبدل على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكونه

الوجه جليا سببا كثر في الظهور الوجه فالتسبب دقالة في البعد الى
روية بضم الراء اسم امرأة تعمل ارباح سنة الى الفارسية سريته
سنة الى سنة وسنة واللب انشي كدود ذائفة باث
ونقاه الى لا تقا فاعبر وجود الشكل ونظرة وعدم الاتصال
والتشبيه الى اي المتكسب كالمعنى عند محاطاتهم معهم ذلك دون المبتذل
قد يراد ان البداهة مطابقة الحكم لمقتضى الحال وجاز ان يقتضى الحال
المبتذل لسوء فهم السامع بعد طلبه لذيفة انه ذكر في اول بحث السند
من المطول ان حصول نعمة غير متقدمة ويمكن دفعه بما ذكرنا في غاشية
المطول بما يجعله غيبا ويجزبه الى فان قيل لا يتبدل من ظهور الوجه
والغاية بخلافه وليس التصرف في التشبيه جعل الوجه غير ظاهر قلنا ظهور
الوجه من جهة الاسباب المقضية لا يتبدل فيجوز التماثل مانع كما عند الله
على وجه جعل التشبيه قريبا بعد التناول فيخرج عن لا يتبدل وتناول
الغاية وقد يوضع مانع عن لا يتبدل فعند التصرف بوضعه ما يجعله قريبا
لا يوجد اي لا متسببا بوجه فواقبال لان مثل النجوم في معنى
تأمل النجوم وهي تملح اي اجمال يوم القيمة تملح السخا هي تملح
الهي بكسر الهاء استرسفيه والهي من اسب بدت اذ فيستعار لفضيح
الكلام وردية والمثبه به مذكور قطعافيه تحت لانية يجوزتم كبر
كافي قولك زيدا في جواب من يشبهه كذا في شرح المفاتيح قولك
ترك كليهما كما يقال في النجاسة في جواب من يقول في اي شئ يشابه

وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك ليس من تشبيهات البغداد
 لان اختلاف ما استدل به لا يبعد كل البعد ان يقال جازا لاختلاف اعتبار
 اختلاف الوجه ايضا بان يقال زيد كالا سدي في التخييف او في النجاة
 بانه ذكر الجميع ينبغي ان يحل على ذكر الجميع لفظا او تقديرًا باعتبار صحة الاعراب
 فدخل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبهة فان الكلام بحسب النحو لا يتم بدون
 ذكر المشبهة لانه هو المشبهة ومع انه يفي معموله واثره على قول من جعل عامل
 بجزء المبتدأ والاقنوسط فان قيل لا يفي جميع ما سبق من ذكر الجميع و
 حذف الوجه والاداة في حذف المشبهة فخطيب في هذا المجموع وان يحذف
 عدم حذف الوجه والاداة مع انه ليس بدخل فيه لا يسجد من ان قوله كالا
 في النجاة قلنا المار بوقية السابق واللاحق في حذف الوجه والاداة
 معا فرع الاستعمال فيما وضع له ظاهر يدل على ان الشرط في المجاز استعمال
 في الموضوع له اولا وليس كذلك فينبغي ان يحل على الوقفية بحسب صحة استعمال
 او على الاعمال غالب من خففة محض لا مشددا وان تشبهنا
 هذا على ان ظاهره وانما على الاول باعتبار ان يجعل وصفا لذكر كالا
 لا ملوث ونقل مع ان اي وضعت له في اصطلاح قول لا يصح
 هذا على تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى كما جعل الشارح في المصنف
 المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقف في تعيين الواضع كما يشوب
 تقرير المفتاح واما بان الاداء بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعلم من ان يكون
 صادرا عنهم بنفسيهم وان ينصب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة لولي

والعلم الضروري وهم متمسكون به ومخاطبون بهم محاوراتهم عن اللفظ
 اي الخطا على سبيل القصد برغم انه على قانون الوضع من القوم بالانابة
 وضع من عنده على وجه السهو واخره بقوله في اصطلاح الحق قول يجوز
 ان يكون لفظا موضوعا لمعين في اصطلاح الخطاب قد استعمل في هذا
 لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العداة بالمعنى لا من كالا يشوب تحقير
 المحققين في شرح الكشاف حيث يجوزوا استعارة اللفظ للعلم البصيرة من
 علم البصر مع انه حقيقة فبها كما يستفاد من اساس وانما اعتبروا الاستعارة
 لبيانها في ان ذلك لا امر المعقول بمنزلة المحسوس فلا ضرورة عن ذلك
 المجاز بل بطلان قبحه فيلحق قيد في اصطلاح الخطاب كما لا يخفى تأمل
 العلم باليقين كافيا في اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد
 اليقين وانما كون المعنى محيا كالا لغير عدم تماميته وصحته لان فهم
 فغير مضطر قد يزم ان يكون الحروف موضوعا لمعنا فخرج المجاز في قوله
 هذا على الاطلاق محقق بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازما بين الموضوع
 له فلا يحتاج الى الوقفية في الفهم والدلالة وان اصبحت له في الاداة و
 بهذا يعلم حال قوله وعدم فهم احد المعنيين في لوجبان يختلف في
 اشارة الى ان يكون لفظا بغير مثل كالا انه عربي تركي وهندي ايضا
 ولا امتنع ان يجعل اللفظ في ان قرينة المجاز لا ترفع الاداة
 دون الفهم وقد تأوله في ان لا يجري في جميع كالا لانه فضل عن جميع
 اللفظ كالا وان هو نزول الذكر ونبه على الانشئ واحذى

يقال جارحياً بكما المعلقة أي بغير وميل عن تلك النشأة
مرجلاً كان في كتب الأصول وشرح المطلاع أن المرجل ما نقل عن معنى
إلى معنى آخر من مناسبة بينهما وبما حفظهما والمنقول ما نقل به حفظهما والمشتك
ما وضع ابتداءً لمعانين من ملاحظة الوضع في لغة وقال العلامة الأبهري
المرجل ما كان وضعه من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرجل تحت المشتك
وعرف في خاص متعين ناقلاً لكن ينبغي أن يقيده لغير الشرع بقوله المعلقة
لا بتعين ناقلاً بل بغير أن لا يمكن أن يكون لفظ موضوع بتعيين
جميعاً بل يكون عرف طائفة مخصوصة فتعين أن قل فيه أيضاً كما أنهم أرادوا
بذلك أنه لا يختص النقل بحاجة مخصوصة كالنحو والصرفي وأما
الشرع وغير ذلك بل يجري النقل فيما بينهما تأمل وفعل اللفظ
الفعل بالفتح مصدر فصل بفعل وبالكسر اسم بمعنى الأمر والتأمر في اللغة
فقل في النحو إلى الكلمة المحصورة لاستعمالها عليه فإذا استعمل الفعل بكسر
في جوه معناه أعني أحدث كان مجازاً وليس حقيقة لغوية فيه كما ترى
من الصلوة والدابة ودابة لذي الأربع ينبغي أن يقيده بغير الفكر
فإنها مجازية على زعم المصنف في الإيضاح والمجاز مرسل أي مطلق عن قيد
التشبيه في المادة أي في المدة أي العلم أن الرواية اسم طالع المادة
الطعام والمدة وظرف الطعام مطلقاً فالظاهر أن لا يفسر هنا المادة
بالمدة ولعدم المناسبة بينه وبين الرواية لكن صاحب المذهب الأساس
والعلامة وغيرهم فسروها به فالوجه الصحيح أن المادة في الأصل ظرف للطعام

وصالح لظرفية الماء أيضاً لكن أطلق الرواية عليه بشرط ظرفية الماء دون
الطعام تأمل وهو سهو محض وغاية التوجيه المقصود بالتمثيل لكل
المرجول وهو مجاز عن سببه أعني أنه كان لا يوجب التوضيح لكأن هذا
السبب غير متعين وأما التوضيح بقوله أي الدابة المسببة فائدة فائدة
في ذكره فان قيل قد ذكر في لفظنا إلى السؤال والجواب بعد قد رقي المقتضى
أن اللزوم ولولا اعتقاد المخاطب بعرف وغيره كان فاللفظ
الواحد بالنسبة إليه فيه بحث لأن المعنى المطلق على معنى المستعمل فيه في الاستعمال
شبهه لأننا وفي الجواز مطلق الشبهه وذلك المطلق ليس مشبهه بالمستعمل
لكن يطلق على شبهه لأننا بمعنى أنه واقع عليه لا بمعنى أنه مستعمل فيه والظاهر
يجب بمعينين نعم لو اعتبر المقابلة لعددة المجاز لفتح الكلام والممكن عنهما
أن اللفظ لا يجب أن يكون مستعملاً في صورة وجهية محضة على أنه مستعمل
غيره بخلاف التشبيهة كما في السطح من شريك الرجل على ما لم يتم فاعلم إذا
ظهرت شوكة والأصل ما يك أي لا يوجب فقط أياً إلى تمام فقيل في
السطح كالتأني فبجذو بأيقان شك السطح قذف بكثير من قذف
به وروى به أي القاء فالمعنى القذف في الحروف قذف بالتحريك الظاهر
أن البأسية أي روي بواسطة كسر التخم فيكون مجازاً أو استعارة
محتملة فإن قيل فائدة في هذه الاستعارة فإنها إذا حمل على زيد الأسد الذي
جعل استعارة عن الرجل الشجاع كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد بالأسد
فان قيل يجب أن يكون إثبات التشبيه في الاستعارة مستملاً معوفاً

والمقصود اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم
فانه لا يجوز في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرفة ولا في الاستعارة
التيقية مثل نطق الحمار او الحان ناطقة فيجوز ان لا يكون التشبيه مستمرا
في الاستعارة الاصلية في المفعول ايضا والوقوف غير ظاهر غاية الامر شيوع
في ذلك لكن الحكم في الوجوب ويدل على ذكرنا ان فان قيل يستعار
اسم لمفهوم الشجر بل لذات صدق هو عليه وليس الشجرة داخل في المشبه
فيجوز ان يعمل الاستعارة في معناه الحقيقي نظرا الى انه المشهور اعني الشجرة
قلنا لا نسب ان يجعل الاستعارة في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاين
باعتبار المعنى الاصل كان لا يظهر ان يجعل المعمولات قيود المشبه به وليس كذلك
ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه وان المشبه به تامل لغة اي عاين
من الشجاعة فان اللغة منحصرة على الجبارة وهي بالفارسية اشترى
اي باكية والعداء ان النوبة يجعل كانه يجز عن الموت مجاز لغوي غير
عقلي سواء كان عرفيا او سرعيا او لغويا وقيل انه مجاز عقلي اي اقول
ان محل المجاز العقلي على معناه المتعارف فمحصل الخذف ان الحكم المستمر
على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرف فيكون فيه مجاز لغوي او في
الاستناد فالمجاز عقلي فحينئذ لا يوافقه الاستدلال ولا رد على
ما يفيق وايضا ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكان
ونحوه وان في محل غير المتعارف لا اعتبار المذهب المستحدث في تعريف
العقلي فقول الخذف الى جعل الطرف مجازا لغويا او جعل حقيقة لغوية

لكن على التصرف من العقل فيه وعليه ان لزوم التصرف العقلي ينبغي ان يكون
في محل الاتفاق بما نزع استنباه وبالجمل لا يظهر ان يتردد الشيخ
وغيره من علماء البيان في ان اللفظ المجرد التصرف العقلي والادعاء
لا يصير حقيقة لغوية تامل لان مجرد نقل الاسم لا يفي مناقشة لانه يجوز
ان لا يكون في الاستعارة الادعاء ولا مجرد نقل الاسم وتوالت معنى وضع
آخر ايضا من بلاغته ايلي مقصودا كنهه شدة والغلبة بالكسر
ازارده الزر بكسر الزا كرايم جاء فانظروا ان الضمير راجع الى الغلبة
بتأويل الشاعر ويجعل الرجوع الى المحبوب لما سبق من انها بقتضي
اقول الاستعارة لا تقتضي تأويل محسن في المشبه به ثم ادخل المشبه به على
ان وبل ولو سلم فنقول مستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب الظاهر انه
من افراد جنسه الحقيقي كسائر الافراد الحقيقية ولكن يصح جعله من جنسه في الواقع
على الادعاء وتأويل الجنس على متعارف وغير متعارف على ما زعم القوم
ولا شك ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه به في ذلك
الشخص ويمكن ادعاء الجنس وان وبل فيه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع
بازاد ذات له ككلمة لفظ المطلوبة مطلقا لا بشخصه غاية الامر ان اسم
الجنس له جنسية في الواقع فيدعى له جنسية اخرى ولا فساد في ذلك وذكر
السيد رح انه لا تجوز الاستعارة في العلم لان ادعاء اعتباراته بحسب التماثل
بوجود شبه وذلك الاستدلال في العلم لا يوجد الا على التدرج وانت ضمير بان
ذلك ممنوع فانه ينبغي ان لا يكون تأويله في المشبه به جليا بنفسه

او كونه مرفوعا بوجه شبه على ما قال في المفتاح وايضا المنكب عبارة عن
 عند المنجطين لا مطلقا وكثيرا ما نادوا الشهرة الاشخاص بالوصاف خاصة
 في جملة عندهم فافهم فتعلق قوله بقا فوالج لوضعه اليه قولنا في ايماننا
 احسن لدلالة الخلق المقارن المجازية بالتبعية لان على احوال
 الاقران وانما اوردا لرؤس جمع قلة اشارة الى ان رؤس قرابة
 كمال شجاعة اي نامل وانما قال نامل دون صابغة اشارة الى ان صابغة
 الصابغة بسهولة من غير كلفة ففهم بالغة في شجاعة الممدوح استعار
 الطيران للعدو والصواب للذهاب لبرعة العدو ولا يناسب الراكب
 كالتعبير اول الحديث تفويج الجملة متعلق باستعارة قدوة
 في غير هذا الفن في هذا هو المشهور عند القدر ما كان له دليل على ذلك ليس
 بتمام ولذا اختلف بعض المتأخرين المحققين باختلاف الشدة والضعف
 في الآيات ايضا الى ذلك وانما الى ذلك في بحث التوهم من شرح المقاصد
 قربوسه لقولوس بفتح الراء كقوله قد يسكن ضرورة الشعر كما يفهم من
 الصلح وهو ان يجمع لربل في هذه الاستعارة بضم مخصوص في جمع لزم
 للمنية لانفس الهبة باطراف الحاديات في قوتها وبجوزان يراها
 كرائها اذ يقال هو من اطراف العوب اي كرائهم وقا في الحصى الدقان
 بالضم بمعنى الدقون كافي قوله تع واستعل الرأس شيئا لا يخفى انه
 في الآية الفعل القائم بحال اي السعال في المحل اي الرأس لا استعارة بحال و
 يسوع في المحل فالشبهة لآية يقتضي ان يكون سيد السعال اعني المطع

استند حجازا الى المحل اي لا باطل فابا ليست للتعبير بمعنى ان ذهابه فانه
 ليس المطع بل فعل الله تعالى فابا للتعبير او بمعنى في لان الكلام على القلب
 فاصلة سالت المطع بالباطح على القبط المحل بفتح الحاء وسكون اللام
 بالفا رسيته بمرابه وجمع المحل بضم الحاء وتشديد الباء والقبط قبيلة في عجم
 تمارت امرى سبكت عهد موسى ام طيا على شكل العجل فزعم انه لا
 وموضع القار ظلة المنكب ظلمة بدل ظلة وهما صيان انت
 خبر باق كشف القصور ليس بحسبي الا ان يقان بحسبة منظره الى ان
 الحاصل بالمصدر صحتي بسترها بضوء هذا مني على جعل الظلمة
 وجودية ففهم كمال لان لا يمكن ان يجاب عنه بان التا عبارة
 عن مجموع المدة المعلومة فالواقع عقيب المدة جميعها الدخول في الظلمة
 وذلك عار قوله لا غير ثابا بانها ابانها وطوها هذا الاستفهام
 على وجه انكار اي لم غير ثابا بان لبس وطوها وان تنفاج به جائز سرعا
 وعقد يقال بخرته كذا وكذا وربطه بالفتح اسم امرأة وتمك شكاة
 الح وادله وغيرها الواسون في اجتهاد ثم الشكاة بمعنى الشكوى
 وا قوى فيه بحث وتعليق لا يقتضي ذلك والمستعار له التبليغ
 لا يتعدى بابا اصله فالمناسب ان المستعار له الفوق بين الحق والباطل
 كما يشعير قوله والمعنى اين لا مخرج ثم ما في قوله بالتوهم مصدريه او
 موصولة والعائد محذوف اي بالتوهم من الشرايع وينبغي ان يعلم
 ان التعدي بابا في طريقة التجوز والافاضة بمعنى السوق والكسر

المتعدى نفسه على ما في كتب اللغة كافي الاعلام المشهورة وما
 اطلت تلك الاعلام باسماء الجاس دون المشتقات لا قال وصف
 حاربه عن الاعلام كافي اسماء الجاس لا داخله كافي المشتقات واما
 يقع للموصوفية في انت خبير بان المجاز المدسل لا يتحقق الا اذا انصف
 المعنى الحقيقي بالمدروية فلا يجر اضافة المشتقات لا تبعاً ولم ينقل
 عن القوم بواسطة دخول زمان فيه ان التغير عن الماضي بالمستقبل
 او عكسه من باب الاستعارة كذا ذكره وفيه ان الاستعارة
 يفيد ان لا يعتبر التشبيه اصل في الافعال المشتقة والحروف بل يقتضي التشبيه
 في المصادر والمتعلقا كقوله اعبروا والتشبيه والاستعارة تبعاً في حروف
 على وجه السراية من المتعلقا بعد استقامته في اشارة الى منع الاستعارة
 من وجهين احدهما ان كل من الحركة والزمان يقع موصوفاً مثل حركة
 سريعة وزمان طويل مع انه ليس حقيقة وذا بالمعنى المذكور ان
 متابعه للعلاقة وكثير من سارجي المفتاح نعم يمكن ان يفهم الحقايق بوجه لا
 عليه ذلك وثانيهما ان المدعى هو ان الفعل والحرف لا يقع مشبهاً به و
 لا يدل يقتضي امتناع ان يصير مشبهاً واجب بان اقتضا التشبيه كونه
 المشبه موصوفاً فكل ما عليه يستلزم اقتضا كونه المشبه به موصوفاً فكل ما
 عليه قول لا يخفى انه لا يفتقر الى ذهن قصد او تفصيل الى انصاف المشبه
 بوجه شبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم ان يكون المشبه به معنى مستقلاً
 صالحاً للحكم عليه بل غير مستقيم على ذهب المصريح فيه ان هذا مستلزم

كونه لم يبع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ونظير ان يقدّر التشبيه
 بين العداوة والداعي ثم يستغير اللام الموضوعه لترتب العلة لا بل ثم يتغير
 العلة فيذكر المستعار منه دون المستعار له وهذا كاف لا توابع له
 ما هو اعم بحسب اللفظ او المعنى في ذكر امر يلزم صدهما بعد تمام الاستعارة
 وقرينتها اي سارعا في الضحك يعني انه قد تجاوز حد التسميم الضحك
 فيكون ضاحكاً لا باعتبار التوسعة في زمان التسميم او حال مقدرة واما
 اذا كان التسميم من مراتب الضحك فالحال مؤكدة بفحكمة بالفتح على
 ما فهم من الصحاح اذا تسميم الح كمن المفهوم من ناقص المصادر
 الضحك مجموعاً على العطاء يجوز وان لث مرثية التبرج ثم بية الولد
 بالبين قليلاً قليلاً متى بقوى على المص ويقال ايضا شبح للوزارة
 وتوصل لها هذا شبح يظهر بالشبه الى قوله ليددون مخدق لانه
 يخص المستعار له على ما سبق معناه في قول الاستعارة دون نظاره لم تقم
 الا ان يرا او انه ليس من عادة منسنة التعليم وان قصد يوجه في بعض
 افراد الناس ايضا ذلك وينبغي ان يعلم ان لم تقم لها لغة في النفي لا النفي
 المباهة ونظير ذلك قوله فكل ما يركب بظلام للعبيد ومناه بالتذكير في
 التسمية المصحية بنصحيه قدس سره اي مبنى التبرج واما ثابته الضمير على ما في اكثر
 النسخ المطول فبالاستعارة كونه قد سبق ان مبناه على انساني فبقع هكذا
 مع ان السون ياباه حتى لظن باللام وصيغة الماضي هو الرواية و
 اللام لا يتدار على ما يفهم من شرح المفتاح كمن دخول تلك اللام على الماضي

المتصرف بدون قائل مجوزة الجمهور ويمكن ان يجعل اللام في جواب القسم
 المحذوف مع قد منع مجده اي مجدا لاصل في فان قبل معنى ابنه على الفوع
 ذكر ما يحسنه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان اللفظ
 من لفظ المستعار لا ياتي الى المشبه فان المستعار في صورة الاستعارة
 اللفظ المقتبذ بانحاء مع او عاوان لاصل اي المشبه عين المشبه به فلا ياتي
 عليه انه ياتي في ما سبق من انه ياتي على علو القدر ما ياتي على علو المكان
 وقد وقع في بعض اشعار العجم في انه ياتي في ما سبق من انه لو لم يقصد
 تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعبير المعنى عنه جهة اللهم الا ان يقال
 ان اسر في نفس الترتيب بعد تمام الاستعارة او التشبيه وانما الجاني
 المكتوب لا ينبغي ان الهيئة التركيبية موضوع لا يقع والانتزاع
 او الواقع او الواقع وقوع ولا فائدة في تشبيه شي منها وذلك لان
 المقصود من قول اني اراك في مثل تشبيه لرد المعنوي بالرد الذي
 بل تشبيه الهيئة لاصالة الترتيب فقدم رجلا في الماد بالرجل خا
 الخطوة يعني بخطوة الخطوة الى قدام خطوة الى خلف لكن القدام بالنظر الى
 موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند الخطوة الاولى لان ذلك
 حالة التردد فافهم لا يغير الا مثال في اي من حيث التذكير والتانيث
 وان افراد التشبيه وجميع على ما فهم من شرح المفتاح لان الاستعارة
 في ما ياتي المثل فان استعماله فلو غير لم يكن اللفظ الممتد اول بينهم فلا ياتي
 مثلا بالصيف ضيقت في ذكر في الصبح المثل بدون الباء وجعل

الصيف منصوبا على الظرفية وقال في الاصل حوطبت بالمثل امرأة
 كانت تحت رجل موثر فكرهته بكبره فطلقها فمروها رجل معسر وبعثت
 الى زوجها الا قول تطلبه شيئا فقال لا توج ذلك المثل امر مختص
 الاختصاص بالاضافة الى المشبه الصفت بالفاء بمعنى وجدت المرأة
 الحزب بالتحريك الذي ينظم الواحدة معاذة هي معنى التقوية والبقاء
 اي رحمة وشفقة اسم من بقيت على قدام اذا رحمت به قواها اي قوا
 الدلالة في محمل مناشته لان الدلالة تصور بالاشارة نعم لان المتكلم
 لا يمكن ان يوجد بدون ذلك تأمل انشء عنك في خطاب للزجات
 الطاهر في مرض الموت كما هو شأن كناية في اشعار الى المقصود
 بل تصح اي سالتو زابل شدة انه وه عيش من التاج
 واقصر باطلا يقال عبا القلب زم انه ذكر في كتب اللغة يقال قصر
 من لا مراد اذا امتنع عنه وهو قادر عليه انما نقول في ان ساس من الجاني
 اقصر المطر اذا امتنع مع ان في ساند اقصر الى البطن بدون اعتبار القلب
 اشعار الى ان شغل به لا عن اختيار فالصبي على هذا الصبي بالكسر
 مقصورا مصدرا بمعنى الميل المذكور كون لا نسب ان يجعل هنا على المحالة التي
 لانك عند الميل الى الهوى فوجه تشبيه لا شغل ان انتم بتوابعها كافي
 جانب المشبه به اي جهات المسير ويمكن ان يجعل في ما ياتي اليه ويتركبه من الجرائم
 والشهوات ويجعل ان يجعل المقص الصبي على هذا بمعنى اخذ اي كونه
 صبيار ويجوز جعل في كل من وجهي الاستعارة على معنى واحد بتأخذ

اني يجمع بمنزلة تون في اصطلاح في تحت كماله ينجي ويكون الجواب
 بان السكاكي في الفوق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم انما
 ان يقصد في ان المحرط في هذا مطلق الوضع ودفع بان يحل مطلقه على غير
 الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع ان يجعل ذلك مثلاً
 للوضع بان ويل أيضاً وفي كليهما نظراً وجه النظر في الاول فظاهر
 واما في الثاني وهو ان الموضع الذي في الخطاب معهود بين المنيطين في
 المواد الجزئية لا بين صاحب التعريف ومخاطبه اراجع الى معنى الكلمة
 المحرزة عن المجاز اراجع الى حكم الكلمة هو لا عاب نحو قوله تعالى واسأل
 القوية حيث اعربت بالنسب ان الذي هو حكم المضاف المحذوف اي لا هل هو
 بالمضمّن لفائدة عن الكلمة الموضوعه تحقيقة من احتياج مع قبلة المستعارة
 في تلك الحقيقة به ون القية بمحولة المقام وصفه في صورته
 اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة الشبه لها وانما غير عنها
 لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى اللفظ كانه
 استعارة لفظ الصورة الاولى وليا الصورة الاخرى فوجب ان يبرر
 بمعنى لما لم يخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى المذكور يجب
 ان يتناول اراجع الى المعنى المذكور لصحة المجاز في اللغوي والعقلي ولا
 بطلان المجاز المذكور داخل في المجاز الذي هو مقسم وقد خرج عن المجاز
 المضمّن لفائدة على تخصيصه بالمفود من كثرة الاعتبار الظاهر ان ذلك
 باعتبار المواد اذ في مناسبة له وهو ان كلامه من الخيال والوهم قوة بطله

منقحة بما لا يتحقق حساً وعقلاً على انهم في الاولى التمسك بما في كتب
 العربيه قال صاحب الصحاح يقال قيل ليه انه على ما لم يستم فاعلم من التخييل والوهم
 وصاحب الاساس قال فعل ذلك على ما خلت اي على اريك نفسك و
 شبهت واوهمت نعم نجه في انت خبير بان مخالفة القوم في اصطلاح
 جيد لا سند غير مستحسن ولا كان مخالفة سؤال في ان يظهر ان جعل
 كلام المصنوع كقولك لا ضافة دليل على استعمال لفظ المشبه في المشبه
 حقيقة وانما السكاكي ردح فان قيل يجوز العكس ايضا وفي كل منها
 تقبل لا قسام فلا يرتج احد هما على الاخر فلو يجوز اعتبار التبعية في مثل
 اعني في السكاكي يجعل قرينتها لا يجري فيها اذا كانت القوية حالية
 نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية في اجزاء الكلام وبهذا يظهر
 اي ما هو باعتبار السكاكي الاستعارة بالكناية في قون اظفار المنيّة الشبهه
 بالسبع الا ان هذا لا يدفع لا عن السكاكي لانه جعل نطقه
 مستعارة في امر وهي لا يمكن من قبل السكاكي باعتبار لفظ الاستعارة
 حقيقة لا مجازا ودفع لا عن السكاكي بان الكناية لا يستلزم التخييلية وذلك
 لانه اضطرر ان لا يبرر اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقه فعل يستعمل
 في غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا كان ذلك المستعمل فيه امرأه
 وجه التخييل أيضاً وفيه نظراً لا يبرر في قد كتب قدس سره بخطه بهذا
 وفيه نظراً ان السكاكي قد صرح بان نطقه ههنا امر وهي كاظفار المنيّة
 المستعارة للصورة الوهميّة الشبهه بالاظفار حقيقة ولو كان مجازاً

عن انه لا له كان امره محققا عقليا على ان هذا لا يجرى في جميع الامثلة ولو سلم
يعود الى غير اض لا قول وهو وجود الكناية فيها به وز التجنيدية ويكون الجواب
بان الاما بعد ان انفكاك الاستعارة بالكناية عن التجنيدية لان التجنيدية
لا يوجد به ومنها فاشاع من كلام الفصحا اذ نزاع في عدم شمول مثل اطفال
المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية
بدون التجنيدية فاشاع على ما قدره صاحب الكشاف في قوله لكان ينقصون عنه
الله وصاحب المفتاح في مثل ابنت الربيع لفضل فصار الحاصل من مذهبه
ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تجنيدية مثل اطفالالمنية
ونظمت حال قد يكون استعارة تحقيقية على ما ذكرناه في مثل قوله تعالى
يا ارض ابعي مالك ان ابيع استعارة عن خور الماء في الارض والما
استعارة بالكناية عن الغذاء وقد يكون حقيقة كافي ابنت الربيع الى هنا
ثم كلامه قول قوله يمكن الجواب الجواب عن قوله ولو سلم يعود الى غير اخر
الجواب عن اصل الامر اض لا نه قد سبق انه صرح بان نطق الحال امر وهي
فاطر الام لا اعتبار الاستعارة البقية كان يكون وجه الشبهة
الاولى انه لا نه ط الصفة لا نه ط الحسن ونحو ذلك من كونه وجه
الشبهة غير مبتذل يعني ان المضي الى حاله ان المنتجب في ان ساي لرا
عن انه نيا عزيز الوجود قليل وكثير فيكون عدد المائة الكثرة
وتعينت الاستعارة فلا يكون الشبهة عم محلا من الاستعارة تامل
بلغت ارباب الارباب جمع قارب وهو بالفارسية اسم زاحم غير صفة

ولا نسبة له لو قال المطلوب بها الموصوف لكان حسن كقول كناية
قولنا بعض مقولنا وهي بدل وليا عنه وكناية حال عنه وهذه غير البعده
بالمعنى الذي سيجي اي باعتبار الواسطة وانت خبر بانه يجوز ان يعتبر به
في هذا القسم ايضا باعتبارها بان تخص صفة الموصوف ويكون لهذه الصفة
ان لم يذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع ففاء وكان
ذلك بالنظر الى الاصل والافاستدراجه لها في عرفنا اظهر من ان نفي نسب
كونه ابد عنه لازمه له في الخارج فحي ان التسمي في معنى الذي اي
ابحد في القصة لكن الحكيم الطوسي قال لتسمي بذكر شيء على طيب النفس مع
انه ليس بذله واجبا والذي سهوله الانفاق المال كغيره في امور جلية
الرفع العامة على وجه يقضي المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة في التحلي
بالعادة وبذلك لا بد منه او ازيد قال في باب الهمة من الصحاح المروءة
الانسانية ولك ان تشدد ذكر جمهور فقهاء ان نفية المروءة السيرة بسيرة
في زمانه ومكانه وقيل هي التوفيق عن الناس وقيل لا يعمل في السيرة بسيرة
منه في العداية وما يسحر منه وقال الفقهاء من ترك المروءة وليس لفقهاء الصا
اقول المقصود من المروءة في العرف سعة الاصلان في انفاق المال وغيره
كالعفو عن القدرة وفيه نظاير وفيه نظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون
اعم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر عن التقسيم ذكر جزئيات الكل الصا
عليها المتمايزة بفضول مغايرة وما يشبه ذلك والقول باعمية القسم
على سبيل التسامح ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى بكلمة الى ان

بتعيين لامر والمنكب ههنا لا نقسم فيه ما يرد على لا نقسم
 ان قلت الوسايط مع خفاء الاول ان يقال ذكر في لا يوضح
 بل وذلك لان كان فيها نوع خفاء الرمز ان قوله هم عريض لفظا
 رمزيا واسطة اصلها اياما والاشارة وكان واجبة لكانت في النسبة
 انه اذا لم يكن قيد زائدا كافي التلويح والرمز يبين لاسم له ال على مطلق لاسم
 ابلغ من حقيقة الظاهر ان صيغة التفضيل من مبالغة لاسم لاسم
 اي يتصور معانيها المشهور ان حقيقة العلوم المسائل والتقدير
 بها والمملكة لا تصور المحاش وما يتعلق بها كونه ذكر في شرح المقاصد ان
 قد جعل عبارة عن صفة او ضاع او تنبيهها واصطلاحا ويؤيد ذلك جعل التصور
 واحدة في حقيقة الحكمية على ما قبل راجع الى تحسين المعنى قوله وبان
 يشكل بالمشكلة التي من المحقق البديعية المعنوية فان الظاهر ان حسنهما
 باعتبار ايهام التخييل لفظي اذا العدة المصححة في المصاحبة اللفظية تأمل
 ما سماه بعضهم تبيينا التبيين بالدلالة الملهمة والحكيم من الدجاج
 صغر من فروع خبر بعد خبر لان القضية على حكمة الضم وازداد
 اي عدل فودي لراس جانباه رتي في الرتي رحمت نمودن
 وتعد باللام ودخل فيه اي في الطبايع يمكن ان يقال انه داخل في مر
 التفسير لا نظير المطابقة هو جمع الغنيين والمدايع لاسيما المناسبة
 المتوافقة واما المقابلة فهي المنكب منها فهي اخص من كل منها كحسب التحقيق
 لا يحمل زعمه فيما عند الله زعمه في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه ولم

ومن فرق بينهما فقد اخطا وكذا في المعرب في صفة الابل اربع
 الضعف الهزال المعطافات المحيطة يقال عطف العود وعطف
 خاه بمعنى دواكر داورا منخوة يقال تحت العود تراسيدن اورا
 محصل البيت ان الابل لها زيل في شكلها ودقة اغصانها شابهت
 تلك القسي بل ادق منها وهي اسم لمنخوة بل ادق وهي لا توارث
 بل لا تنقل لاهم وهو يطبع لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم لاسم
 انه راعهم ضربها وطبع سيف اي عملة قال المصنف اذا عوف الروي تهاجرت
 فان الروي على تفسير حرف التزيين عليه القضية فيقال لامية مثل ذلك
 انه يجوز ان يوفى روي ومع ذلك لا يهمل قبل العجز من لفظة وليست
 عليه كافي قولك وليس له زرع منه محرم فانه يجوز ان يكون العجز محرم او
 حرام تأمل لو قوع في ذلك الشيء في صحته لا يجوز ان المشكك ليست
 بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العدة ولا محض سوى التزام قسم ثالث
 في استعمال الصحيح والقول بان هذا نوع من العدة فيكون مجازا كذا
 من شرح المفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد استعمال اللفظ والعدة
 يجب ان يكون متقدمة ليدخل في العمل لا جلا بل العدة هي المحاورة في
 الجا كذا قيل ولا خفاء انه لا يلزم في صورة المشكك المقارنة الجارية
 عند استعمال اللفظ فقد وجد ذلك لا يصلح للعدة وقال في شرح الكش
 في تفسير قوله تعالى لا يستحي ان يعرضه مثالا وظاهر كلامهم ان مجرد وقوع هذا
 اللفظ في مقابلة ذلك جهة التجوز ولا خفاء انه يمكن في بعض صور المشكك

اعتبار استعاره كقولهم في مطلق المشاكلة بينهما في قوله المنجى الى جبهه قول
المبتدئين من كشاف وتفسير القاصي هما ان الاستعاره في مقابلة المشاكلة
تأمل تجد مضارع متكلم حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى فيه
اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح
فقد يكون الطلاقة تلحق محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى
على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا
محتاج اليه فلذا اختار قدس سره في وجه المشاكلة انه غير عن علم معلوك
بل اعلم ما في نفسك لوقوع التغير عن تعلم معارف في تعلم ما في نفسي ما كنت
قدس سره في شرح الكشاف في اطلاق النفس على القلب لا ذات الحيوان
به يكون وهذا القبول مشوب باختصاص النفس بذات الحيوان فلا يكون الطلاقة
عليه تلحق تأمل ولا معنى للحاج مجاز عن اللزوم معناه قريب و
بعد سواء كانا صفتين او مجازيتين او مختلفين اذ البناء بدم اليد ولا يخفى
انه بدم القوة ايضا لكنه النسب باليد عفا تأمل اذ انزل السماء الى
يصف لنا عودته تعالى حيث قال اذ انزل المطر بارض قوم ونبت الكثر
وعينه وان كانوا كارهين ولم يفتتوا في غضبهم فسقى الغضا بال
والفاد المعجبين لكن مقصودا نوع من الشجر بالفارسية تسمى تاج ومعنى هذا
البيت زيدا لله تعالى هذا الموضع واهله يزيد بنما هم ونصارهم وان شئوا
واو قد واثق الغضا في قبلي واهل قوتي بنار الهوى التي تبت به نار الغضا
وهو ذكر متعة دمج توحيد الضمير الى اللف والنشر بالنظر الى

نوع من المحتسبات نعم ولكن باعتبار احتمال في معنى هذا التبيين بحسب المعنى
المعنى الواقع لكن الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما وانت
حقف الخفف بكسر الحاء النفا بفتح النون مقصورا ومعناها بالفارسية
نوم ريك وحال البيت كيف اخرج من جنت ووداعى حبت من حسن العيز
واعتدال لقائه وعظم الكفل موجودة وردفا بكسر الراء والكفل و
ينبغي ان يعلم ان المنصوب بآية التبيين عن النسبة التشبيهية ايات تشبه الغضن
قد اى تشبه قدك بقدره والمداد بالخط العين تجوزا او مختلط عطف
على معكوس الترتيب علمت باجتماع على فعل هذا قوله ان انشا
بفتح الهمزة لكن رواية المفتاح على الكسر على ضمير بفتح الفاء المعجمة
وسكون الياء المنقوط عن تحت على الخفف بفتح الحاء المعجمة
يشج والشيخ الظاهر بالشين المعجمة وبجيم المشددة ومنه الجمع والتقديم
والفوق بينه وبين التقديم ذكر المتعددها على الالجمال وانه على
التفصيل واما الفوق بينه وبين اللف والنشر باعتبار تعيين لاضافة
الى كل متعة وذهابا الى اللف والنشر جمع ربح تحريك ابا
قادر المقاب قصي سر بها نهل على الشكيم وادنى سر حاشع لا يصح
بل يسير عن مد كالموت ليس له اى ولا شيع قول القود كسيدم كذا في تاج
وذكر في الصحاح قد زهوانا قوله والمقانب جمع المقنب بكسر الميم وهو جماعة
انجل على ما في السور والنهل الشرب وان اهل العطش والرايان ايضا
وجمع النهل والشكيم وغاية اكلام ويكنى بها عن شدة كذا في السور

ففي الكلام مبالغة من حيث ان شرب الخمر ابتداء ما هو لنهاية في وقت
 التكليم لانه عن الشرب وقت الشدة والسرعة مثل الصوف بمعنى السرعة و
 الاقتدار القياس المقاب على القاف والنون العاكر
 شقار الروم الاول ان يقال جمع الروم تحت حكم الشقا وان بية
 من مبداء معين في فصل الآية على هذا الوجه كائنين فيها من وقت دخول
 اهل الجنة الجنة واهل النار النار الى ما لا نهاية الا وقت مشيئة تعالى
 فانه ليس لكل كلمة ففعله تعالى غير مجزوء ولا قس ودفع ان الاستثناء
 باعتبار الانقطاع نظراً الى البعض فعلى هذا لا يرد ما قيل من ان قوله وكل شخص
 في الجنة لا يتصور ان لا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفسق من حكمه
 باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم واما حمل استثناء على ان اهل الجنة
 لهم فيها سوى نعمها ما هو كبر وابل هو رضوان الله تعالى وقائه ففعله ان
 الرضوان ايضا في الجنة والآية لا تدل على ان النعيم هو انما راحة فضاء
 عن صهرهم ونعيمهم في ثمرات الجنة اللهم الا ان بقدر مضاف لنعيم الجنة و
 ويعبر عنهم بمجموعة المقام تأمل حتى بالفتا مشايخ الفنا مصدقني بالكسر
 والفتا اعطاه ما يقضي قال شارح الابيات الصواب رواية من روى الفتى
 اي الكبريم كمنى به عن نفسه وبالمشايخ عن صحابه لكثرة تجارتهم في امور الحرب
 لا يفارقهم التمام والفتاب فكأنهم من حيث انهم لم تزل لهم ما
 يكون من التجريدية اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من بابية التجريد
 لان الشارح ذكر في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود

من العجز في كونه من بابية تجريد الكلام لانه استثناء في كبر
 الشين المعجمة كنج وحصان وجمعة لانه لا يسر له حتى بالمهفة
 اي ان يموت استثناء على سبيل المبالغة وان فاعلمت ليس افعال في بقا
 لا ينافي التجريد فان قيل مبنى اللفظ على ما خطه الاتحاد المعنى وان
 في التعبير على معنى واحد بطرق مختلفة ومبنى التجريد على اعتبار التغاير اذ
 فكيف بتصور اجتماعهما قل يكفي في اللفظ والافتقار اتحاد المعنى في نفس
 الام ولا ينافيه اعتبار التغاير اذ عا لا ترى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون
 فائدة اللفظ في مثل تطاول اليك ان ذلك المتكلم لشدته المصيبة وقع
 شاك في اتحاد مع نفسه فاقامتها مقام مكروب محالها مسليا لها
 فادنا في اللفظ ان يعبر بالمغايرة ايضا بحيث ينزع منه مصاب اخفهم
 لا يترجم ذلك بالمغايرة واللفظ ان ينزع منه جودا ينبغي ان يعلم
 ان قوله ولا يشرب عطف على قوله يركب والنعيم لمن فالتجريد اول
 في صن المدوح واما في المدوح ففهي من المبالغة غير متناه في اي
 غير بالغ الى الكمال والنهاية في التبليغ والادعان الى المكسبة بين
 معاينها اصلية والاصولية ان التبليغ في اصله الفارس
 يه بفان فرسه لينه في جوبه والادعان استقبالا لادعاء في القو
 مدحا والفتوح جورة في الام يصرع اصدا حيا صرعه بينكده ش
 الطوق بفتح الطاء واللام مكث وراكا بكسر الهمزة في الجاد
 زبها يعني الى انت ضمير بان هذا لا يظهر على مدح المتكلمين القائلين

بان دار المنى روي تجانس الجواهر الفودة التي تركب منها الجواهر اذ يجوز
 في اشارة الزيت بامتنان الله تعالى ان بيني الكلام على مفاهيم الوفاء و
 العوام وعقلهم وعاداتهم غير المبسر لعين وسكون ان المثلثة تفتح
 ابدا المثلثة من تحت ريثما فتحو حائل زمان ففتح العين ومنه ذهب
 الكلام في وهو ايراد حجة انه لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس
 الاستدلال سيما بالخطابة وبجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال
 البرهاني فلا ينسب اليه في المذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات
 المستندة على تقدير التسليم كما لا يخفى ملوك واهوان لا يدوم في ذلك
 المقام ذكرهم بلفظ الاخوان بسبب تلك وتفوق عليها هذا التفوق
 يشترط اعتبار التشابه بين السحاب نفث وعطارة المدوح في علو الطبقة لكن
 السحاب صارت مجموعة ملازمة التفوق ولا يخفى ان المنسب اعتبار التشابه
 بين السحاب وعطارة المدوح كمنه يترجم ان يتبع مطر السحاب كان في الاصل
 عطارة ثم صار عرف المحكي بسبب تفوق عطارة المدوح الا ان يقال للمعنى
 لما علمت سابقا وشاهدت من الاثار ان نائل المدوح يكون اعظم من نائلها
 صارت مجموعة فوق مطر صاعف المحكي وفيه من المبالغة لا يخفى الرضاء
 بضم الراء وفتح الحاء المهملين والفاء المعجمة اي شدة الانطلاق في
 المبسر لقول كالنقطة كمر على في المذهب وفتح صاحب دستور اللغة بينهما
 فقال لظن ميان بند وانا في الصريح شقة ثبستهما المداة فليس المنسب
 في المقام الكلب الكلب ان في المبسر للام وهو لذر ياكل لحوم الناس

انجح اي انفع بناء مكارم ابنة جمع بان في كالمقضاة جمع لغاضي
 واساة كلم الاساة جمع لاسي عن لاسوة والاسي مداواة الجراحة والكلم
 ففتح على وصفهم فان قيل لظاهر ان المتفوق المتأخر هو المشبه لا
 المشبه به قلنا المداواة بالتفوق هي هنا بمعنى ان الاول يذكر كذا ان في رتبة
 كالمقدمة والتوسطه لثا في جعل ان في متوقفا عليه في الذكر سواء كان
 في ان في خوف التشبيه ولا وهو ضربان الظاهر ان يقول ضرب
 لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكذا زعم ان المشهور منه الضربان الاول
 بيداني في قد خاض صاحب المعنى ان بيد بمعنى اجل ونقل عن ابن
 مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله ولا عيب فيهم غير ان فيكون من لفر
 الاول وكان وجهه ان الاستثناء من مضمون الكلام اي لا قصور اصلا في
 فصاحي بوجه غير اني الا ان صاحب المعنى قال ان بيد بمعنى غير لا يكون
 الاستثناء منقطا فلو جعل بيد في الحديث بمعنى غير كان من الضرب الثاني
 كما ذكر في الكتاب هنا ووجهه ان اذا قال انا افصح العرب توهم انه ليس
 من قریش وغيرهم بل من جنس العرب فافهم واعلم انه روي في الصحيح
 الحديث بلفظ بيد بالمعنى لغير بيد لكن رواية النهاية بابا و
 منه ضرب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بكذا
 الضربين ان يبين فانه منقطع فيها او في كلمة زافا من زافا ليو
 كبر وارتفع كذا لويل هو مطر الكثرة القطرة وجمان اخوان
 من المدوح في اقول بل وجوده من الاشارة الى كمال محنة حيث لم يتفت

في طول اللفظ الى جانب لا نحو وان في انه لم يكن ظاهرا في قول
 ان تعجب حسنة او يتوب بعد التظلم فدينا في كونه الفعل ظاهرا تأمل
 فهو لشموله للمدح وغيره نعم في اقول لا يناسب تعدا كل منهما على حدة بل
 المنسب جعل الراجح محتملا ثم تقييده لا لاستنباع وغيره كما لا يخفى
 آتت في اي في اللفظ في اقول الظاهر ان المسوق السهر وحزن والذل
 والطول ومنه التوجيه في ذكر بعضهم ان هذا من المحتمل ارجحة الى
 في المعنى واللفظ معاً تأمل وهو ضام لها لوجهين مختلفين في لا يخفى
 انه يبعد جعلها منه بحجة ذلك واعتبر في مفهومه عدم استوار المعنيين قطعا
 تأمل كيف اكلت للفتب ظاهره هنالك في الحقيقة حجة باعتبار نسبة
 اني طلب الرزاة فانه قايما بعد عنه لا شراف ويركبه لا رزال
 ما لك مورقا هو حال عامل ما في ما لك من معنى الفعل وسوف اقال في
 اقال اعراض بين سوف وما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعولاه و
 التقدير سوف ادرى اقال علمي بحالهم حاصله يعني ادرى في الحال
 ان اشرف قبيلة صحن رجال اونسار وفي ان في من ارمان اعلم ذلك
 وقد تحقق عنده انهم رجال لكنه ساكت طريقه التجا على مبالغة في الذم
 وان يقع صفة في الكلام الغير كناية في الظاهر بحسب المعنى ان المبالغة
 الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كناية وبما تصفة لثباتها
 ادعى ثباتها للغير المعنى القائم بالغير كناية فاصطفى لصفته ان كناية
 بحسب السون اتحادها ويمكن ان يقال بان ثبات الصفة بالمعنى الاول عند

بالمعنى الثاني باسماء الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح انما يعبر
 عطفاً بانه على الممدوح فكل من الممدوح وآبائه اسم وفي اعدادها
 الى الظاهر انه لا حاجة اليه في اخراج نحو التاتق والمساك ويمكن ان يقال
 ان تم ان تتفق في انواع الحروف بعد حذف الزايد تأمل ما
 في كلمة ما موصولة ومن ياله والمعنى كل كرم اندرس فانه ينجي عند
 الممدوح ولا مانع ما تدرج لا يخفى ان لا قول مركب من اسم لا و
 فبرها وان في من الفعل المفعول لكنه مفود نظرا الى الضمير المتصل وان
 كان منصوبا لكنه بمنزلة جود الفعل وقد عن كونه لفظا جامدا ايضا
 مركب بان احد الطرفين في ان تم مركب ولا خوف فيكون مركبا وقد يكون
 مفودا كما يستفاد من شرح المفتاح جبة البرد وجهته في الاول بابا
 وفي ان في بالتون اما مفوط في الاول بمعنى المجرورة للحد من قرط
 وان في بمعنى المقصر من التقريرا اي التفصير شرك الشرك جباله
 القباد وحي التي بصا د بها جدي جهدي رطبي من الدنيا جرد جهدي
 واتعاب نفسي في تحصيل المطالب الوصول اليها والمعنى ان خطي
 ويختل من تعاب نفسي من لابل وجهته او على كونها للتبعض لا يقال
 هذا يرجع الى الوجه لا في لانه ايضا يحتاج الى حذف الموصول لانه نقول هذا
 الوجه على ان يجازو المجرور مفعول بلا ض في كما ذكر قدس سره في قوله تعالى
 ومن اباس من يقول في ان يجازو المجرور مبتدأ بلا ض في لا خبر متعلق
 به من عطف عطف الرجل جانبا وجوكة العطف كناية عن السرور

من الجوى بالكيم المفتوحة بين الجواخ على اضلاع الصدر
 بينى وبين كنى الكنى بالكاف المكسورة والتون المشدودة السرة فالله
 بها هنا البيت يعنى الحال بينى وبين بيتى ليل دامن مظلم وطريق طامس
 اى محقق لا ترفيق لوصول ليله حسنه بضم الحاء والتيف لقطع
 صف لاعداء هو الموت اذ لم يقع لانعكاس في هذا على نقد
 الاعتبار لالف في العورة والوردة فان الجزئين لم ينكسا لكن في
 يقرب على الترتيب تأمل من سبب اسما اسم رجل قيل ارض اى
 يجمع للفظين لا شقاق فينبغي ان يعلم انه لا بد من ايقان عموم هذين الصيغتين
 المتكافئين بالجناس لا قسام الجناس اى يعبر في تقسيم الجناس بقوته المقام فيه
 مخبرج لهما اعنى مع عدم الجناس الحقيقي لا بتأويل بعد قال الشاعر
 الرضى وقد يقع الموضع المشقى فيما يصح ولا يفترقان كالجليل
 وقرب منه قول الشاعر وعيناي في روض من حسن ربيع ايا على
 الدار الحى الامام الترمذى ليقبل والتعجب على الشئ لا فاته عليه
 بها اهلها مبتدأ و خبر في موضع مفعول و خبرتها مفعولها المقيل
 في الاصل التوم في الظاهرة والمداد بها موضعها اوصفة مفيدة
 هذا على تقدير ان يعبر وصف المعرج بالقبيل قبل يقبل المعرج بكونه في سعة
 بحسب المعنى تأمل وعانى من ملاكها والمعنى اتركاني يا صاحبي
 من الملام اذ حرككم عليه لسه فان يجيب لذكر طلبة الشوق جذبي ليله
 فتكأن في قلبى قد يؤثر في الملام واذا البلاء لى يعنى اذا اترمت

الطيور في الربيع فاذل الخنزير بتر ببحر جمع ببال بفتح الباء
 فتشعوف لى هذا من بيتى وصفه اهل البصرة والفاء للتفصيل اى منهم
 الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة مصر جامع
 املتهم لى هذا السكابة عن جميع الناس وعن طائفة مخصوصة والمعنى
 املت هؤلاء ورجوت منهم مطالبى ثم تأملتهم ونصفت سيرتهم فلاح و
 ظهر لى انه ليس فيهم احد يحصل عنده مطلوب لى لان القافية لى دليل
 على ان السجع عند السكاكى نفس اللفظ او غير ذلك ذكر الفاضل
 شمس الدين ابن القيس في عروضة المشهور ان القافية بعض الكلمة
 الاخرة من البيت بشرط ان لا يتكرر تلك الكلمة بعينها وبمعناها
 فان تكررت تلك الكلمة على احدى القافية فيها قبل تلك الكلمة فان
 تحركت الحرف الذي قبل الحرف الاخير من القافية فيها فالقافية تحرف
 الاخير من تلك الكلمة مع الحركة التي بقية عليها كما يقال بالفارسية ربح
 نور وفتح فم دارد وان كان ذلك الحرف قبل الاخير ساكنا فالقافية
 الحرف الاخير في الحركة كما يقال رز كن رما رومت فالقافية ان
 والسين مع حركة الميم وذلك اذا لم يلحق بالكلمة الاخرة حرف بمعنى
 الجمع وغيره الا فالقافية الحرف الاخير في الحركة كما يقال ربح ربحتم
 فالقافية خمسة احرف مع الحركة بطبع لا سماع الطبع الختم او عمل تيف
 وغيره والا قول هو لا ظهر وقد يختلف الوزن فقط انت خبر بان
 ما ذكره لا يناسب في المتواز فانه من قسام تواطوا الفاضلين الغير

المختصين وزنا حيث قال وان لم يخلفا في الوزن فان كان
 ان يوثق قرينة في انت خبر بان الابل جعل الشئ قريبا من الشئ فانظر
 ان المفعول لا قول قرينة اقصر والمفعول ان في قرينة كما لا يخفى وقد تقرر
 ان الاول لا فائدة لمقام المفاعل المفعول لا قول الثاني كما في هذا المقام
 وقد وجد في بعض النسخ يوثق قرينة اقصر على ان يكون من لائيا وعلى جملة
 قرر الشارح قرينة الاول ومفعوله لا انها بمنزلة المفاعل تأمل اي
 ذاورى هو خروج ان من ان ينفذ بفتح الراء وكون التوزم فيه بالفتحة
 انشزند هما الوصل في خبر مبتداء محذوف وقوف في الخط خبر بعد
 خبر وخط بفتح الخ موضع بالياء ينسب اليه الفتاى اى رماح والمعنى تلك
 الشا هما الوصل بيدا ومقلة لكن هذه الشا او الش وتلك نواخرو هوز
 مسبهة برماح الخط من حيث انها لكن ارماع موصوفة بالذبول وقد هتكت
 بالفتارة والعاوة فاجم لم تجد في هذا مع للممدوح باعتبار
 مبارزة لاسد فالضمار المستكنة لاسد اى تأخير عنك حين لم يجد طعاما
 فيك واقبل حين علم انه اذا هرب لحقه واعلم ان فيك ليس وزن عنك بحسب
 الصنف لكنه على وزنه بحسب الوض اى التوافق في الحركة والسكون لا
 خصوصية الحركة ففتح جعل البيت مثالا للجمع تأمل وهل كل مودعة في
 الاستفهام لانكار والمقصود وصفات خيل من بين الافراد
 والاعانت اى لا يباع في الفت اى المشتقة قوى بحسب طاقته
 الروا هو لكسر والمدة بفتح الدال على البعير والجمع لاروية فمن

زعم انه كان ينبغي ان انت خبر بان المعنى لذكر ذكره ان ربح غير ظاهر
 من العبارة تأمل وكذا كرهيات تدل على التفتة في الظاهر
 دخل تحت الكناية تأمل فانك انت الطاعم الكاسر اى حاصل القدر
 للطعام والكسوة فلما في طلب الكاسر والرسالة وتحتل ان براد انت
 الطاعم والكاسر لما قدره الله وقونا بها صجي في نصب على حال
 والعال فيه فضا في البيت ان بنو كاذبة قال فانك حال وقوف صحن
 واسكانهم على مطيبتهم والوقوف جمع واقف كالشهود وان هذا المعنى
 نقاط كوز اصحا واقفين على مطاياهم اى لاجل وانا فاعدت رواهم
 بنك المنزل يقولون لا تنكك لاجل الحزن وتجل الصبر واطلقت
 خلاف ما في نفسك من الحزن هذا انما قصدنا ايراد من لقوة الطيبة
 والفرايد الشريفة التي اخذت بعضها من مشاهير الائمة الاعلام و
 مفاد الائمة الكرام اعلى الله تعالى ورضهم في دار السلام واستخرجت
 كثيرا منها بقوى الحق والوجه وتكررت في الجري على شرح التفتة المسمى بالمتنصر
 في فتى المعاد واليا المنسوب لاجل كاسر مسعودا سعدا في الجان
 في شهور سنة ثمانين وثمان مائة مؤلفه الفقيه الفاضل
 بن يحيى بن محمد بن سعد تفتازاني اوصلاه الله تعالى في جميع الاما
 والاماني بحق محمد المصل واولاده العظام عليه وعليهم
 السلام من الملك
 الاعلام

تم هذا الكتاب بعون الله الملك المستطاب بسمه وفضله على التواب

المنجى الى الله الغنى الوهاب محمد بن علي عني عنها ربي

في ليلة اصدق بوقت الفجر الطيف من شهر ربيع العظيم

سنة اربع مائة واثني واربعة بعد الهجرة

من له العزة والشرف

م

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР М. ДОЛИН“ - БЕОГРАД
П И. Бр. 43.591